



كتاب

متن المنهج

لشيخ الاسلام زكريا الانصاري في مذهب الامام الشافعي
رضي الله عنه

وقد اعتنى بضبطه وتصحيحه نخبة من كبار علماء الشافعية
بالأزهر الشريف

طبع على نفقة



صاحب المكتبة الأدبية بميدان الأزهر

(مطبعة القاهرة بمهارة سوق باب اللوق لصاحبها محمود محمود شعيبان)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
 هدانا الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه الفائزين
 من الله بعلاؤه

(وبعد) فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الشافعي
 رضي الله عنه وأرضاه اختصرت فيه مختصر الإمام أبي
 زكريا النووي المسمى بمنهاج الطالبين وضمنت إليه
 ما يسر مع أبدال غير المعتمد به بلفظ ثمين وحذفت منه
 الخلاف روماً لتيسيره على الراغبين * (وسميته) بمنهاج
 الطالبين راجعاً من الله أن ينفع به أولو الأبواب وأسأله
 التوفيق للصواب والقوز يوم المآب

(كتابُ الطَّهارةِ)

إِنَّمَا يُطَهَّرُ مِنْ مَائِهِ مَاءٌ مُطْلَقٌ وَهُوَ مَا يُسَمَّى مَاءً بِلَا
 قَيْدٍ فَتَغْيِيرُهُ بِمَخَالِطِ طَاهِرٍ مُسْتَعْنَى عَنْهُ تَغْيِيرٌ يَمْنَعُ الْإِسْمَ غَيْرُ
 مُطَهَّرٍ لَا تَرَابٌ وَمِلْحٌ وَمَاءٌ وَإِنْ طُرِحَ فِيهِ وَكُرِهَ شَدِيدٌ
 حَرٌّ وَبَرْدٌ وَمُتَشَمِّسٌ بِشَرُوطِهِ وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضٍ غَيْرُ
 مُطَهَّرٍ إِنْ قُلَّ وَلَا تَنْجَسُ قُلْتَا مَاءٍ وَهُمَا خَمْسَاثَةُ رَطَلٍ
 بَعْدَ أَدَى تَقْرِيبًا بِمِثْلَاتِ نَجَسٍ فَإِنْ غَيَّرَهُ فَنجَسَ فَإِنْ زَالَ
 تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهُرَ وَدُونُهُمَا يَنْجَسُ كَرَطْبٍ
 غَيْرِهِ بِمِثْلَاتِهِ لَا بِمِثْلَةِ مَيْتَةٍ لَا يَسِيلُ دَمُهَا وَلَمْ تُطْرَحْ
 وَنَجَسٍ لَا يَذْرُكُ طَرَفٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنْ بَلَّغَهَا بِمَاءٍ وَلَا تَغْيِيرَ
 فَطَهُرَ وَالْتِغْيِيرُ الْمُؤَثِّرُ تَغْيِيرُ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ
 وَلَوْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ أَوْ طَهُورٌ بِغَيْرِهِ اجْتَهَدَ إِنْ بَقِيَ وَاسْتَعْمَلَ
 مَا ظَنَّهُ طَاهِرًا أَوْ طَهُورًا لِمَاءٍ وَبَوْلٌ بَلَّ يَتِيمٌ بَعْدَ تَلَفٍ وَلَا
 مَاءٌ وَمَاءٌ وَزِدْ بَلَّ يَتَوَضَّأُ بِكُلِّ مَرَّةٍ وَإِذَا ظَنَّ طَهَارَةَ
 أَحَدِهِمَا سَنَّ إِزَاقَةَ الْآخَرِ فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغْيِيرَ ظَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ
 بِالثَّانِي بَلَّ يَتِيمٌ وَلَا يُعِيدُ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِتَنْجُسِهِ عَدْلٌ

رَوَايَةُ مُبِينًا السَّبَبِ أَوْ قَتِيلًا مُوَافِقًا اعْتَدَهُ وَيَحِلُّ اسْتِمَالُ
وَاتِّخَاذُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا إِنَاءَهُ كَلَهُ أَوْ بَمَضِهِ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ
فِي حُرْمٍ كَمُضَبِّبٍ بِأَحَدِهِمَا وَضَبَّةُ الْفِضَّةِ كَبِيرَةٌ لِغَيْرِ
حَاجَةٍ فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ كَبِيرَةً لَهَا كُرْهُ وَيَحِلُّ
نَحْوُ نَحَاسٍ مُوَّةً بِنَقْدٍ لَاعَكْسِهِ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ ذَلِكَ
شَيْءٌ بِالنَّارِ فِيهِمَا

(بَابُ الْأَحْدَاثِ)

هِيَ خُرُوجُ غَيْرِ مَنِيِّهِ مِنْ فَرْجٍ أَوْ ثُقْبٍ تَحْتَ مَعِدَةٍ
وَالْفَرْجُ مُنْسَدٌّ وَزَوَالُ عَقْلِ لَابَسْوَمٍ مُمَكِّنٌ مَقْعَدُهُ وَتَلَاقِي
بَشَرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى بِكِبَرٍ لَا يَحْتَرِمُ وَهَسُ فَرْجٍ آدَمِيٍّ أَوْ يَحِلُّ
قَطْعُهُ بِسِطْنٍ كَفٍّ وَحُرْمُهَا صَلَاةٌ وَطَوَافٌ وَهَسٌ مُصْحَفٍ
وَوَرَقُهُ أَوْ جِلْدُهُ وَظَرْفُهُ وَهُوَ فِيهِ وَمَا كُتِبَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ
لِدَرْسِهِ وَحَلٌّ خَمَلُهُ فِي مَتَاعٍ إِنْ لَمْ يُقْصَدْ وَتَفْسِيرٌ أَكْثَرُ
وَقَلْبٌ وَرَقُهُ بَعُودٌ وَلَا يَجِبُ مُنْعُ صَبِيٍّ مُمَيَّنٍ وَلَا يَرْتَقِعُ
يَقِينٌ طَاهِرٌ أَوْ حَدَّثٌ بظَنٍّ ضَدُّهُ فَلَوْ تَيَقَّنَ هَا وَجَهْلُ السَّابِقِ

فَضْدٌ مَا قَبْلَهُمَا لَا ضِدَّ الطَّهْرُ إِنْ لَمْ يَعْتَدْ تَجْدِيدَهُ (فَصْلٌ)
 سُنٌّ لِقَاضِي الْحَاجَةِ أَنْ يُقَدَّمَ بِدَارِهِ لِمَسْكَانِ قَضَائِهَا وَيَمْنِنَهُ
 لَا انْصِرَافِهِ وَيُنَحِّيَ مَا عَلَيْهِ مُعْظَمُهُمْ وَيَعْتَمِدَ سَارَهُ وَلَا يَسْتَقْبِلُ
 الْقَبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِسَائِرٍ وَيَحْرُمُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ غَيْرُ مُعَدِّ
 وَيَعْبُدُ وَيَسْتَتِرُ وَيَسْكُتُ وَلَا يَقْضِي فِي مَاءٍ رَاكِدٍ وَجُحْرٍ
 وَمَهَبٍّ رِيحٍ وَمُتَحَدِّثٍ وَطَرِيقٍ وَتَحْتَ مَا يُشْرُ وَلَا يَسْتَنْجِي
 بِمَاءٍ فِي مَكَانِهِ إِنْ لَمْ يُعَدَّ وَيَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ وَيَقُولُ عِنْدَ
 وَصُولِهِ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ
 وَانْصِرَافِهِ غُفْرَانَكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى
 وَعَافَانِي (وَيَجِبُ) اسْتِنْجَاءُ مَنْ خَارَجَ مُلَوَّثًا لَمْ يَسْتَنْجِ بِمَاءٍ أَوْ
 بِجَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِمٍ غَيْرِ مُحْتَرِمٍ كَجِلْدِ دُبْعٍ بِشَرْطِ أَنْ
 يُخْرُجَ مِنْ فَرْجٍ وَلَا يَحْفَ وَلَا يُجَاوِزَ صَفْحَةً وَحَشْفَةً وَلَا
 يَنْقَطِعَ وَلَا يَنْتَقِلَ وَلَا يَنْطَرَأُ أَجْنَبِيٌّ وَيَنْسَحُ ثَلَاثًا وَيَعْمُ كُلَّ
 مَرَّةٍ وَيُنْقِي سُنَّ لِثَارٍ وَأَنْ يَسْدَأَ بِالْأَوَّلِ مِنْ مُقَدِّمِ
 صَفْحَةٍ يُعْنَى السَّيِّئَةِ ثُمَّ بِالثَّانِي مِنْ يُسْرِي كَذَلِكَ ثُمَّ بِالثَّالثِ
 الثَّلَاثَ عَلَى الْجَمِيعِ وَاسْتِنْجَاءُ بِسَارٍ وَجَمْعُ مَاءٍ وَجَامِدٍ

(باب الوضوء)

فَرُوضُهُ نِيَّةٌ رَفَعِ حَدَّثَ لِغَيْرِ دَائِمِهِ أَوْ وَضُوءٌ أَوْ
 اسْتِبَاحَةٌ مُغْتَفَرٌ إِلَيْهِ مَقْرُونَةٌ بِأَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ وَلَهُ تَقْرِيقُهَا
 عَلَى أَعْضَائِهِ وَنِيَّةٌ تَبْرُدُ مَعَهَا وَغَسْلُ وَجْهِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَ
 مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَتَحْتَ مُنْتَهَى لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ
 فِيهِ مَحَلٌّ غَسْمٌ لَا تَحْذِيفُ وَنَزْعَتَانِ وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِهِ
 لَا بَاطِنَ كَثِيفٍ خَارِجٍ عَنْهُ وَلَحْيَةٍ وَعَارِضٍ وَبَعْضُهَا وَتَمِيمٌ
 مِنْ رِجْلٍ وَغَسْلُ يَدَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقٍ فَإِنْ قَطَعَ بَعْضُ يَدٍ
 وَجَبَ مَا بَقِيَ أَوْ مِنْ مِرْفَقِهِ فِرَاسُ عَضُدِهِ أَوْ فَوْقَهُ سُنَّ
 بَاقِي عَضُدِهِ وَمَسَحَ بَعْضُ بَشَرِ رَأْسِهِ أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ وَلَهُ
 غَسْلُهُ وَبَلُّهُ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ وَتَرْتِيبُهُ هَكَذَا وَلَوْ
 انْغَمَسَ مُحَدِّثٌ أَجْزَأَهُ وَسُنَّ اسْتِيَاكُ وَعَرْضُ ابْجَشِينَ لَا إِصْبَعِيهِ
 وَكُرِّهَ لِيَصَائِمٍ بَعْدَ زَوَالٍ وَتَأْكُذٍ فِي مَوَاضِعَ كَوُضُوءٍ وَصَلَاةٍ
 وَتَغْيِيرِ فَمٍ وَسُنَّ لَوَضُوءٍ تَسْمِيَةً أَوَّلَهُ فَإِنْ تَرَكْتَ فِي أَثْنَائِهِ
 فَنَسِلَ كَفِّهِ فَإِنْ شَكَّ فِي طَهَرِ هُمَا كُرِّهَ غَمَسَهُمَا فِي مَاءٍ
 قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهِمَا ثَلَاثًا فَضَمُّهُ فَاسْتِنْشَاقُ وَجَعُهَا وَبَثْلَاثَ

غُرْفٍ أَفْضَلُ وَمُبَالَغَةٌ فِيهِمَا لِمَفْطَرٍ وَتَثْلِيثٌ يَقِينًا وَمَسْحُ كُلِّ
رَأْسِهِ أَوْ يُتِمُّ عَلَى نَحْوِ عِمَامَتِهِ فَأَذْنِيَّتُهُ وَتَحْلِيلُ شَعْرِهِ يَكْفِي
غَسْلَ ظَاهِرِهِ وَأَصَابِعِهِ وَتَيْمُنُهُ لِنَحْوِ أَقْطَعٍ مُطْلَقًا وَلِغَيْرِهِ فِي
يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلُهُ وَوَلَاءُ وَتَرْكُ اسْتِعْمَالِهِ فِي
صَبٍّ وَنَقْضٍ وَتَنْشِيفٍ وَالذِّكْرُ الْمَشْهُورُ عَقِبَهُ

(بَابُ مَسْحِ الْخُفَّيْنِ)

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ لِمَسَافِرٍ سَفَرٌ قَصُرَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَلَيَالَيْنِ
وَلِغَيْرِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْ آخِرِ حَدَثٍ بَعْدَ لُبْسٍ لَكِنْ دَائِمٌ
حَدَثٌ وَمُتِمٌّ لَا لِقَدَمِ مَاءٍ إِنَّمَا يَسْحَانِ لِمَا يَحِلُّ لَوْ بَقِيَ طَهْرُهُمَا
فَإِنْ مَسَحَ خَضْرَاءَ سَافِرٍ أَوْ عَكْسَ لَمْ يُكْمَلْ مُدَّةُ سَفَرِهِ
وَشَرَطُ الْخُفِّ لُبْسُهُ بَعْدَ طَهْرِهِ سَائِرَ مَحَلِّ فَرَضٍ لَا مِنْ
أَعْلَى طَاهِرٍ أَوْ يَمْنَعُ مَاءٌ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ خَرَزٍ وَيُمْكِنُ فِيهِ تَرَدُّدُ مُسَافِرٍ
لِحَاجَتِهِ وَلَوْ مُحَرَّمًا أَوْ غَيْرَ جُلْدٍ أَوْ شُدٍّ بِشَرَجٍ وَلَا يُجْزِي
جُرْمُ مَوْقٍ فَوْقَ قَوِيٍّ إِلَّا أَنْ يَصِلَهُ مَاءٌ لَا بِقَصْدِ الْجُرْمِ مَوْقٍ
فَقَطُّ وَنَسْنُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ خُطُوطًا وَيَكْفِي مُسَمًى مَسْحُ
فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ بِظَاهِرِ أَعْلَى الْخُفِّ وَلَا مَسْحَ لِشَاكٍّ فِي بَقَاءِ

المدة ولأنه لم يغسل من فسد خفه أو بدا شيء مما ستر
به أو انقضت المدة وهو بطهر المسح لم يغسل قدميه

(باب الغسل)

موجبه موت وحيض ونفاس ونحو ولادة وجنابة بدخول
حشفة أو قدرها فرجا وبخروج منيه أو لا من معتاد
أو تحنت صلب ورائب أو انسد المعتاد ويعرف بتدفق
أو لذة أو ربح عجين رطباً أو تياض بينض جافاً فان فقدت
فلا يغسل وحرم بها ما حرم يحدث ومكث مسلم بمسجد
وقرأته القرآن بقصده وأقله نية رفع حدث أو رفع
جنابة أو استباحة معتق إليه أو أداء أو فرض يغسل
مقرونة بأوله وتعميم ظاهر بدنه وأكمله لإزالة قدر فتكفي
غسلة لتجسس وحدث ثم وضوء ثم تعهد معاطفه وتحليل شعر
رأسه ولحيته ثم افاضة الماء على رأسه ثم شقه الأيمن ثم
الأيسر وذلك وتثليث وولاء وأن تتبعم غير مجدة أثر
نحو حيض مسكا فطيناً وأن لا ينقص ماء وضوء عن
مد وغسل عن صاع ولا يسن تجديده بخلاف وضوء صلى

بِهِ وَمَنْ اغْتَسَلَ لِقَرَضٍ وَتَقَلَّ حَصْلًا أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصْلًا
فَقَطَّ وَمَنْ أَحْدَثَ وَأَجْنَبَ كَفَّاهُ غُسْلٌ

(بَابُ النِّجَاسَةِ)

النِّجَاسَةُ مُسْكِرَةٌ مَائِعٌ وَكَلْبٌ وَخَنَزِيرٌ وَفَرْعٌ كُلٌّ وَمَيْتَتُهُمَا
وَمَيْتَةٌ غَيْرُ بَشَرٍ وَسَمَكٌ وَجَرَادٌ وَدَمٌ وَقَيْحٌ وَقَيْءٌ وَرَوْثٌ
وَبَوْلٌ وَمَذْيٌ وَوَدْيٌ وَلَبَنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرُ بَشَرٍ وَمُبَانٌ
مِنْ حَيٍّ كَمَيْتَتِهِ إِلَّا نَحْوَ شَعْرِ مَأْكُولٍ فَطَاهِرٌ كَمُعْلَقَةٍ
وَمُضْغَةٍ وَرَطُوبَةٍ فَرَجٍ مِنْ طَاهِرٍ وَالَّذِي يَطْهَرُ مِنْ نَجَسٍ
الْعَيْنُ خَمْرٌ تَخَالَتْ بِلَا عَيْنٍ بِدَنُّهَا وَجِلْدٌ نَجَسٌ بِالْمَوْتِ بَانِدٍ بَاغٍ
بِمَا يَنْزَعُ فَضُولُهُ وَيَصِيرُ كَثُوبٌ تَنْجَسُ وَمَا نَجَسَ وَلَوْ مُعْضًا
بِشَيْءٍ مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ غُسْلٌ سَبْعًا لِأَحَدَاهُنَّ فِي غَيْرِ تَرَابٍ بِتَرَابٍ
طَهُورٍ أَوْ بَبُولٍ صَبِيٍّ لَمْ يُطْعَمْ غَيْرَ لَبَنٍ لِلتَّغْدِيِ مُنْضَجٌ أَوْ
بَغِيرِهَا وَكَانَ مُحْكَمِيًّا كَفِيَّ جَرِيٍّ مَاءٍ أَوْ عَيْنِيًّا وَجَبَ إِزَالَةُ صِفَاتِهِ
إِلَّا مَا عُسِرَ مِنْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ كَتَنْجَسَ بِهِمَا وَشَرَطُ وَرُودُ
مَاءٍ قَلٍّ وَغُسَالَةٍ قَلِيلَةٍ مُنْفَصِلَةٍ بِلَا تَغْيِيرٍ وَزِيَادَةٍ وَقَدْ طَهَّرَ الْحُلَّ
طَاهِرَةً وَلَوْ تَنْجَسَ مَائِعٌ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ

(بَابُ التَّيَمُّمِ)

تَيَمُّمٌ مُحدثٌ ومأمورٌ بغسلٍ للعجزِ وأسبابُهُ فَقْدُ ماءٍ فإن
 تيقنَهُ تَيَمُّمٌ بِلَا طَلَبٍ وَإِلَّا طَلَبُهُ لِكُلِّ تَيَمُّمٍ فِي الْوَقْتِ مِمَّا
 جَوَّزَهُ فِيهِ مِنْ رَحَلِهِ وَرَفَقَتِهِ ثُمَّ نَظَرَ حَوَالِيهِ إِنْ كَانَ بِمَسْتَوٍ
 وَإِلَّا تَرَدَّدَ إِنْ أَمِنَ إِلَى حَدِّ غَوْتٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَيَمُّمَ فَلَوْ عَلِمَ
 مَاءٌ يَصِلُهُ مَسَافَرُهُ لِحَاجَتِهِ وَجَبَ طَلَبُهُ إِنْ أَمِنَ غَيْرَ اخْتِصَاصٍ
 وَمَالٍ يَجِبُ بِذَلِكَ الْمَاءِ طَهَارَتُهُ فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ تَيَمُّمَ فَلَوْ تَيَقَّنَهُ
 آخِرَ الْوَقْتِ فَانْتِظَارُهُ أَفْضَلُ وَإِلَّا فَتَعْجِيلُ تَيَمُّمٍ وَمِنْ وَجَدَهُ
 غَيْرَ كَافٍ وَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ ثُمَّ تَيَمُّمٌ وَيَجِبُ فِي الْوَقْتِ شِرَاؤُهُ بِشَمَنِ
 مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَهُ لَدِينُهُ أَوْ مَوْنُهُ مُحْتَزِمٌ وَاقْتِرَاضُ الْمَاءِ
 وَلِهَابُهُ وَاسْتِعَارَةُ آتِيهِ وَلَوْ نَسِيَهُ أَوْ أَضْلَهُ فِي رَحَلِهِ فَتَيَمُّمٌ أَعَادَ
 وَحَاجَتُهُ لِعَطَشٍ مُحْتَزِمٍ وَلَوْ مَالًا وَخَوْفٌ مُحْذُورٍ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ
 كَمَرَضٍ وَبُطْءٍ بُرِّءٍ وَزِيَادَةُ أَلَمٍ وَشَبْنٌ فَاحِشٍ فِي عُضْوٍ
 ظَاهِرٍ وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عُضْوٍ وَجَبَ تَيَمُّمٌ وَغَسْلٌ
 صَحِيحٌ وَمَسْحٌ كُلُّ السَّائِرِ إِنْ لَمْ يَجِبْ تَرْعُهُ بِمَاءٍ لَا تَرْتِيبَ
 لِنَجْوِ جَنْبٍ أَوْ عُضْوَيْنِ فَتَيَمُّمَانِ وَمَنْ تَيَمَّمَ لِقَرَضٍ آخِرٍ وَلَمْ

يُحَدِّثُ لَمْ يَعِدْ غَسَلًا وَلَا مَسْحًا (فصل) يَتِيمٌ بِتَرَابٍ طَهْرٍ
 لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بَرَمَلٍ لَا يَلْصِقُ لَا بِمَسْتَعْمَلٍ وَهُوَ مَا بَقِيَ بِمَضُوءٍ
 أَوْ تَنَازَرَمَهُ وَأَرْكَانُهُ نَقْلُ تَرَابٍ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ وَيدُ فُلُو سَفْتُهُ
 رِيحٌ عَلَيْهِ فَرَدَّدَهُ وَنَوَى لَمْ يَكْفِ وَلَوْ يُمِّمْ بِأَذْنِهِ صَحٌّ وَنِيَّةٌ
 اسْتِبَاحَةٌ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ مَقْرُونَةٌ بِنَقْلِ وَمُسْتَدَامَةٌ إِلَى مَسْحٍ فَإِنْ
 نَوَى فَرَضًا أَوْ نُقْلًا فَلَهُ نَقْلٌ وَصَلَاةٌ جَنَائِزٌ أَوْ نُقْلًا أَوَّلُ الصَّلَاةِ
 فَغَيْرُ فَرَضٍ عَيْنٍ وَمَسْحٌ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ بِمِرْفَقَيْهِ لَا مَنُوبَتَ
 شَعْرٍ وَيَجِبُ نَقْلَتَانِ لَا تَرْتِيهُمَا وَتُسَمَّى تَسْمِيَةً وَوَلَاءٌ وَتَقْدِيمٌ
 يَمِينُهُ وَأَعْلَى وَجْهِهِ وَتَخْفِيفُ غُبَارٍ وَتَقْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلَ كُلِّ
 وَزْعٍ خَاتَمُهُ فِي الْأُولَى وَيَجِبُ فِي الثَّانِيَةِ وَمَنْ تَيَمَّمَ لَفَقْدِ مَاءٍ
 جَوَازُهُ لَا فِي صَلَاةٍ بَطُلَ بِلَا مَانِعٍ أَوْ وَجَدَهُ فِيهَا وَلَمْ تَسْقُطْ
 بِهِ بَطُلَتْ وَإِلَّا فَلَا وَقَطْعُهَا أَفْضَلُ وَحَرْمٌ فِي فَرَضٍ ضَاقَ وَقْتُهُ
 وَالْمُتَنَفِّلُ إِنْ نَوَى قَدْرًا أَتَمَّهُ وَإِلَّا فَرَكْعَتَيْنِ وَلَا يُؤَدِّي بِهِ مِنْ
 فَرُوضٍ عَيْنِيَّةٍ غَيْرَ وَاحِدٍ وَلَوْ نَذَرًا إِلَّا تَمَكَّنَ حَلِيلٌ وَمَنْ نَسِيَ
 أَحَدَ الْخَمْسِ كَفَاهُ لَمْ يَتَيَمَّمْ أَوْ اخْتَلَفَتَيْنِ صَلَّى كَلَّا يَتَيَمَّمْ أَوْ
 أَرْبَعًا بِهِ وَأَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا مَبْدَأٌ بِهَا بَأْخَرٌ أَوْ مُتَّفَقَتَيْنِ أَوْ شَكَّ

فالحسَّسَ مَرَّتَيْنِ يَتِيمَيْنِ وَلَا يَتِيمُ لِمَوْقَتٍ قَبْلَ وَقْتِهِ وَعَلَى فَاقِدِ
الطَّهْرَيْنِ أَنْ يَصْلِيَ الْفَرَضَ وَيَعِيدَ وَيَقْضِيَ مَتِيمٌ اِبْرَدَ وَلَقَدْ
مَاءٌ يَنْدُرُ وَلَعَذْرٌ فِي سَفَرٍ مَعْصِيَةٌ لَا لِمَرَضٍ يَمْنَعُ الْمَاءَ مُطْلَقًا أَوْ
فِي عَضْوٍ لَمْ يَكْتَرِدْ دَمٌ جُرْحَهُ وَلَا سَاتَرُ أَوْ سَاتَرٌ وَوُضِعَ عَلَى طَهْرِ
فِي غَيْرِ عَضْوٍ تَيْمَمٌ وَإِلَا قَضَى وَيَجِبُ نَزْعُهُ إِنْ أَمِنَ

(بَابُ الْحَيْضِ)

أَقْلَ سَنَةٍ تَسْعُ سَنِينَ تَقْرِيًّا وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَأَكْثَرُهُ
خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْمًا بِلَا إِلِهَا كَأَقْلٍ طَهْرٍ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ وَلَا حَدًّا لَأَكْثَرِهِ
وَحَرْمٌ بِهِ وَبِنَفْسٍ مَحْرُومٍ بِجَنَابَةٍ وَمُعْبُورٍ مَسْجِدٍ خَافَتْ تَلَوِيثُهُ
وَطَهْرٌ عَنْ حَدَثٍ وَصَوْمٌ وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ وَمُبَاشَرَةٌ مَا بَيْنَ سَرَّتَيْهَا
وَرَكَبَتَيْهَا وَطَلَاقٌ بِشَرْطِهِ وَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ طَهْرٍ غَيْرُ صَوْمٍ
وَطَلَاقٌ وَطَهْرٌ وَالِاسْتِحَاضَةُ كَسَلْسٍ فَلَا تَمْنَعُ مَا يَمْنَعُهُ الْحَيْضُ
فَيَجِبُ أَنْ تَغْسَلَ مُسْتَحَاضَةً فَرَجَهَا فَتَحْشُوهُ فَتَعْصِبَهُ بِشَرِطِهَا
فَتَطْهَرُ لِكُلِّ فَرَضٍ وَقْتُهُ وَتَبَادِرُ بِهِ وَلَا يَضُرُّ تَأْخِيرُهَا الْمَصْلَحَةُ
كَسْتِ وَانتِظَارِ جَمَاعَةٍ وَيَجِبُ طَهْرُ مَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا بَعْدَهُ أَوْ فِيهِ
لَا إِنِّ عَادَ قَرِيبًا (فَصْلٌ) رَأَتْ وَلَوْ حَامِلًا لَا مَعَ طَلْقٍ دَمًا

لَزِمَ حَيْضٌ قَدْرُهُ وَلَمْ يَعْبُرْ أَكْثَرُهُ فَهُوَ مَعَ نَقَاءِ تَخْلَلُهُ حَيْضٌ
فَانْعَبَزَهُ وَكَانَتْ مَبْتَدَأَةً مُمَيَّزَةً بَأَن تَرَى قَوِيًّا وَضَعِيفًا فَالضَّعِيفُ
اسْتِحَاضَةٌ وَالْقَوِيُّ حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ وَلَا عَبْرَ أَكْثَرِهِ
وَلَا نَقْصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلٍ طَهْرٍ وَلَا أَوَّلًا مُمَيَّزَةً أَوْ فَقَدَتْ
شَرْطًا مِمَّا ذَكَرَ فَحَيْضُهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَطَهْرُهَا تِسْعٌ وَعَشْرُونَ إِنْ
عَرَفَتْ وَقْتَ ابْتِدَاءِ الدَّمِ أَوْ مَعْتَادَةً بَأَن سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطَهْرٌ
فَتَرَدُّ إِلَيْهَا وَتَثْبُتُ الْعَادَةُ إِنْ لَمْ تَخْتَلَفْ بَمَرَّةٍ وَيَحْكُمُ لِمَعْتَادَةِ مُمَيَّزَةٍ
بِتَمْيِيزِ لِعَادَةٍ وَلَمْ يَتَخَلَّلْ أَقْلٌ طَهْرٍ أَوْ مُتَحِيرَةٍ فَانْزَيْتِ عَادَتَهَا
قَدْرًا وَوَقْتُهَا فَكَحَائِضُ لَا فِي طَلَاقٍ وَعِبَادَةٍ تَقْتَفِرُ لِنِيَةٍ وَتَغْتَسِلُ
لِكُلِّ فَرَضٍ إِنْ جَهِلَتْ وَقْتُ انْقِطَاعِ وَتَصُومُ رَمَضَانَ ثَمَّ شَهْرًا
كَامِلًا فَيَبْقَى يَوْمَانِ إِنْ لَمْ تَعْتَدْ إِلَّا انْقِطَاعَ لَيْلَةٍ فَتَصُومُ لَهَا مِنْ
ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ثَلَاثَةً أَوَّلَهَا وَثَلَاثَةً آخِرَهَا وَيُمْكِنُ قَضَاءُ يَوْمٍ بِصَوْمِ
يَوْمٍ وَثَلَاثَةٍ وَسَابِعَ عَشْرَةٍ وَإِنْ ذَكَرْتَ أَحَدَهُمَا فَالْيَقِينِ حُكْمُهُ وَهِيَ
فِي الْحَتْمِ كُنَاسِيَةٌ لَهَا وَأَقْلُ النَّفَاسِ مَجَّةٌ وَأَكْثَرُهُ مَتَوْنٌ يَوْمًا
وِغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ وَعَبُورُهُ سِتِينَ كَعُبُورِ الْحَيْضِ أَكْثَرُهُ

(كتاب الصلاة)

« باب أوقاتها »

وَقْتُ ظَهْرِ بَيْنَ زَوَالٍ وَمَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ غَيْرَ ظِلِّ
 اسْتِواءٍ فَعَصْرٌ إِلَى غُرُوبٍ وَالْاِخْتِيَارُ إِلَى مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ
 فَمَغْرِبٌ إِلَى مَغْتِيبِ فَعِشاءٍ إِلَى خُرُوجِ صَادِقٍ وَالْاِخْتِيَارُ إِلَى ثَلَاثِ
 أَيْلٍ فَصَبْحٌ إِلَى شَمْسٍ وَالْاِخْتِيَارُ إِلَى اسْفَارٍ وَكُرِّهَ تَسْمِيَةِ مَغْرِبِ
 عِشاءٍ وَعِشاءٍ عَتَمَةً وَنَوْمٌ قَبْلَهَا وَحَدِيثٌ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ
 وَهَسْنٍ تَعْجِيلُ صَلَاةٍ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا بِاسْتِغْفَالٍ بِأَسْبَابِهَا وَإِبْرَادُ بِظَهْرِ
 اشْدَدِّ حَرٍّ بِلَيْدٍ حَارٍّ لِمَصَلٍّ جَمَاعَةٍ بِمَصَلِّي يَأْتُونَهُ بِمَشَقَّةٍ وَمَنْ وَقَعَ
 مِنْ صَلَاتِهِ فِي وَقْتِهَا رَكْعَةً فَالْكَفْلُ أَدَاءٌ وَإِلَّا فِقْضَاءٌ وَمَنْ جَهِلَ
 الْوَقْتَ اجْتَهَدَ بِنَحْوِ وَرَدٍ فَإِنْ عَلِمَ صَلَاتَهُ قَبْلَ وَقْتِهَا أَعَادَ وَيُبَادِرُ
 بِهَاثٍ وَهَسْنُ تَرْتِيبِهِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى حَاضِرَةٍ لَمْ يَخْفُفْ فَوْقَهَا وَكُرِّهَ
 فِي غَيْرِ حَرَمِ مَكَّةَ صَلَاةً عِنْدَ اسْتِواءٍ إِلَّا يَوْمَ جُمُعَةٍ وَطُلُوعِ شَمْسٍ
 وَبَعْدَ صُبْحٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ كَرُمُوحٌ وَعَصْرٍ وَعِنْدَ اصْفَرَارٍ حَتَّى تَغْرُبَ
 إِلَّا لِسَبَبٍ غَيْرِ مُتَأَخِّرِ كَفَائْتِهِ لَمْ يَفْصِدْ تَأْخِيرُهَا إِلَيْهَا وَكَسُوفٍ
 وَتَحِيَّةٍ لَمْ يَدْخُلْ بَنِيَّتِهَا فَقَطْ وَسَجْدَةُ شُكْرِ (فصل) لِمَا تَجِبُ

على مسلم مكلف طاهر فلا قضاء على كافر أصلي ولا صبي ويؤمر
بها مميّزٌ لسبع ويضربُ عليها لعشر كصوم أطاقه ولا ذي
جنونٍ أو نحوه بلا تعدٍّ في غير ردّة ونحو سكرٍ بتعدٍّ ولا
حائضٍ ونفساء ولو زالت الموانع وبقي قدر تحرّم وخلا منها
قدر الطهر والصلاة لم تم مع فرض قبلها إن صلح لجمعها معها
وخلا قدره ولو بلغ فيها أتمها وأجزأته أو بعدها فلا إعادة
ولو طرأ مانع في الوقت وأدرك قدر الصلاة وطهر لا يقدم
لزم (باب) سنّ أذانٍ وإقامةٍ لرجل ولو منفرداً لمكتوبة
ولو فائتة ورفعُ صوته بأذانٍ في غير مُصلّي أقيمت فيه جماعة
وذهبوا وعدمه فيه وإقامة غيره وأن يُقال في نحو عيد الصلاة
جماعه ويؤدّنُ للأولى فقط من صلوات والاهـا ومعظم
الاذان مثنى والاقامة فرادى وشُرطُ فيها ترتيبٌ وولاءٌ
ولجماعة جهرٌ وعدمُ بناءٍ غير ودُخول وقت إلا أذان صبح
فمن نصف ليل وفي مؤدّن ومقيم إسلامٌ وتمييزٌ ولا غير نساء
ذكورة وسنّ ادراجها وتخفيضها وترتيله وترجيح فيه وتوبيخ
في صبحٍ وقيامٍ فيها وتوجه لقلبه وإن يَلْتَفَت بعُنُقِه فيها

يَمِينًا مَرَّةً فِي حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ وَشَمَالًا مَرَّةً فِي حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ
وَيَكُونُ كُلُّ عَدْلًا صِدْقًا حَسَنَ الصَّوْتِ وَكُرْهًا مِنْ فَاسِقٍ
وَصَوِيٍّ وَأَعْمَى وَحَدَهٌ وَمُحَدَّثٌ وَلَجُنُبٍ أَشَدُّ وَفِي إِقَامَةِ أَغْلَظُ
وَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْأُمَامَةِ وَسَنٌ مُؤَذِّنَانِ لِيُصَلِّيَ فَيُؤَذِّنُ وَاحِدٌ
قَبْلَ جَرٍّ وَآخَرُ بَعْدَهُ وَلَسَا مَعَهَا مِثْلُ قَوْلِهَا إِلَّا فِي حَيْعَلَاتٍ
وَتَشْوِيبٍ وَكَلَمَتِي إِقَامَةٍ فَيُحَوِّقُ وَيَقُولُ صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ
وَأَقَامَهَا اللَّهُ وَأَذَاهَا وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ
وَيَسْلِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاحٍ ثُمَّ اللَّهُمَّ رَبُّ هَذِهِ
الدَّعْوَةِ الْخ (بَابُ) التَّوَجُّهِ شَرْطُ لِّلصَّلَاةِ قَادِرٍ إِلَّا فِي شِدَّةٍ
خَوْفٍ وَنَفْلٍ سَفَرٍ مُبَاحٍ لِقَاصِدٍ مُعَيَّنٍ فَلَسَافِرٌ تَنْفِلُ رَاكِبًا
وَمَاشِيًّا فَإِنْ سَهَّلَ تَوَجُّهُ رَاكِبٍ غَيْرِ مَلَاحٍ بِمَرْقَدٍ وَأَتَامَ الْأَرْكَانَ
لَزَمَهُ وَإِلَّا فَلَا إِلَّا تَوَجُّهُ فِي تَحْرُمِهِ لَأَن سَهْلٌ وَلَا يَنْحَرِفُ إِلَّا
لِقَبْلَةٍ وَيَكْفِيهِ لِيَأْمُرَ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ أَخْفَضَ وَالْمَاشِي يُتِمُّهُمَا وَيَتَوَجَّهُ
فِيهِمَا وَفِي تَحْرُمِهِ وَجُلُوسِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَلَوْ صَلَّى فَرَضًا عَلَى دَابَّةٍ
وَأَقْفَةٍ وَتَوَجَّهَ وَأَتَمَّهُ جَازَ وَإِلَّا فَلَا وَمَنْ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ أَوْ عَلَى
سَطْحِهَا وَتَوَجَّهَ شَاخِصًا مِنْهَا ثَلَاثَ ذُرَاعٍ تَقْرِيبًا جَازَ وَمَنْ أَمَكَّنَهُ

عنها ولا حائل لم يعمل بغيره وإلا اعتمدتة يخبر عن علم
فإن فقدته وأمكنه اجتهد اجتهد لكل فرض إن لم يذكر الدليل
فإن ضاق وقت أو تكرر صلى وأعاد فإن عجز عنه كاعى قلدة
عارفاً من أمكنه تعلم أدلتها لزمه وهو فرض عين لسفر وكفاية
لحضر ومن صلى باجتهاد فتيقن خطأ معيناً أعاد فلو تيقنه
فيها استأنفها وإن تغير لاجتهاده عمل بالثاني ولا إعادة فلو صلى
أربع ركعات لأربع جهات به فلا إعادة

(بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ)

أركانها نيّة يقبَلُ لِقَعْلِهَا مَعَ تَعْيِينِ ذَاتِ وَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ
وَمَعَ نِيَّةِ فَرْضٍ فِيهِ وَنَسْنِ نِيَّةٌ تَقْلٍ فِيهِ وَإِضَافَةُ اللَّهِ وَتُطَوَّقُ
تُبَيِّلُ التَّكْسِيرِ وَصَحَّ أَدَاءُ نِيَّةِ قَضَاءٍ وَعَكْسُهُ لِعَذْرٍ وَتَكْسِيرُ
تَحْرِمُ مَقْرُونًا بِالنِّيَّةِ وَتَعْيِينِ فِيهِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا يَضُرُّ
مَا لَا يَمْنَعُ الْأَسْمَ كَاللَّهِ الْأَكْبَرُ لَا أَكْبَرُ اللَّهُ وَمَنْ عَجَزَ تَرْجَمَ
وَلَزِمَهُ تَعْلَمُ إِنْ قَدَرَ وَنَسْنِ لِامَامٍ جَهْرًا بِتَكْسِيرٍ وَلَهُ صَلِّ رَفْعُ
كَفَيْهِ مَعَ إِبْتِدَاءِ تَحْرِمِهِ حَذْوُ مَنْكَبِيهِ وَقِيَامُ فِي فَرْضٍ
بِنَصْبٍ ظَهَرَ فَإِنْ عَجَزَ وَصَارَ كَرَّاعٍ وَقَفَ كَذَلِكَ وَزَادَ

الْحِجَاءُ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ وَلَوْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ قَامَ
 وَفَعَلَ مَا أَمَكَدَهُ أَوْ عَنْ قِيَامٍ قَعَدَ وَافْتَرَأَ شَيْئاً أَفْضَلَ وَكُرِهَ
 إِقْمَاءُ بَأَنٍ يَحَاسِ عَلَى وَرَكِيهِ نَاصِباً رُكْبَتَيْهِ نَمَّ يَنْحَنِي لِرُكُوعِهِ
 وَأَقْلَهُ أَنْ تُحَاذِيَ جَبْهَتُهُ مَا إِمَامَ رُكْبَتِهِ وَأَكْمَلَهُ أَنْ تُحَاذِيَ
 عَمَلُ سُجُودِهِ فَإِنْ عَجَزَ اضْطَجَعَ وَنَسَّ عَلَى الْأَيْمَنِ ثُمَّ اسْتَلْقَى
 رَأْفَةً رَأْسَهُ وَلِقَادَرٍ نَقَلَ قَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ
 كُلُّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ وَالدَّسَمَةُ مِنْهَا وَتَجِبُ رِعَايَةُ
 حُرُوفِهَا وَتَشْدِيدَاتُهَا وَزَيَّيْنِهَا وَمُؤَلَّاتُهَا فَيُطَعَّمُهَا تَحْلِيلُ ذِكْرِ
 وَسُكُوتُ طَالٍ بِلا عَذْرِ أَوْ قَصْدٌ بِهِ قِطْعُ الْقِرَاءَةِ فَإِنْ عَجَزَ
 عَنْ جَمِيعِهَا فَسَبْعُ آيَاتٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً لَا تَنْقُصُ حُرُوفُهَا عَنْهَا
 فَسَبْعَةُ أَنْوَاعٍ مِنْ ذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ كَذَلِكَ فَوْقَهُ قَدَرُ الْفَاتِحَةِ
 وَنَسْ نَسْ عَقِبَ تَحْرُمُ دُعَاءُ افْتِتَاحٍ فَتَعُوذُ كُلُّ رَكْعَةٍ وَالْأُولَى
 آكِدٌ وَإِسْرَارٌ بِهَا وَعَقِبُ الْفَاتِحَةِ آمِينَ مُخَفَّفٌ بِمَدٍّ وَقَصْرٍ وَفِي
 تَجْهِيئَةٍ جَهْرٌ بِهَا وَأَنْ يُؤَيَّ مِنْ مَعَ التَّامِينَ إِمَامِهِ نَمَّ يَقْرَأُ غَيْرُهُ
 سُورَةً فِي الْأَوَّلِينَ لَا هَوْبَ لِيَسْتَمِعُ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ قَرَأَ فَإِنْ سَبَقَ
 بِهَا قَرَأَ وَيَطْوُلُ قِرَاءَةُ أُولَى عَلَى ثَانِيَةٍ وَنَسْ فِي صَبْحٍ طَوَالٍ

الفصل وظهور قريب منها وعصر وعشاء أو ساطة برضا محصورين
 ومغرب قصاره وُصِّحَ الجمعة التي تنزل في ثانية هل أتى
 وركوع وأقله انحناء بحيث تنال راحتا معتدل خلقه ركبتيه
 بطمانينة تفصل رفعه عن هويته ولا يقصر به غيره كمنظيره
 وأكمله تسوية ظهره وعنق وأن ينصب ركبتيه مفرقتين يأخذهما
 بكفيه ويفرق أصابعه للقبلة ويكبّر ويرفع كفيه كتحريمه
 ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ويزيد مفرداً وإمام محصورين
 راضين اللهم لك ركعت وبك آمنت الخ واعتدال بعد بدء
 بطمانينة وسن رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه قائلاً سمع الله
 لمن حمده وبعد عود ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض
 وملء ما شئت من شيء بعد ويزيد من مر أهل الشناء والمجد
 الخ ثم قنوت في اعتدال آخرة أصبح مطلقاً وسائر المكتوبات
 لنار له ووتر نصف ثان من رمضان كاللهم اهديني فيمن هديت
 الخ وإمام بلفظ جمع ويزيد من مر اللهم إنا نستعينك ونستغفرك
 الخ ثم صلاة وسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه فيه
 لا مسح ويخبر به إمام ويؤمّن مأموماً للدعاء ويقول الشاء فان

لَمْ يَسْمَعْ قَنْتَ وَسُجُودٌ مَرَّتَيْنِ بِطُمَأْنِينَةٍ وَلَوْ عَلَى مَحْمُولٍ لَهُ لَمْ يَتَحَرَّكْ
بِحَرَكَتِهِ وَأَقْلَهُ مُبَاشَرَةً بَعْضُ جِهَتِهِ مُصَلَّاهُ وَيَجِبُ وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ
رُكْبَتَيْهِ وَبَاطِنُ كَفِيهِ وَأَصَابِعُ قَدَمَيْهِ وَإِنْ نَالَ مَسْجِدَهُ ثَقُلَ رَأْسُهُ
وَيَرْفَعُ أَسَافِلَهُ عَلَى أَعَالِيهِ وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَكْبُرَ لَهْوِيهِ بِالرَّفْعِ وَيَضَعُ
رُكْبَتَيْهِ مَمْرَقَتَيْنِ ثُمَّ كَفِيهِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ نَاشِئاً أَصَابِعُهُ مَضْمُومَةً
لِلْقَبْلَةِ ثُمَّ جِهَتُهُ وَأَنْفُهُ وَيُفَرِّقُ قَدَمَيْهِ وَيَبْرِزُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ وَيَجَافِي
الرَّجُلُ فِيهِ وَفِي رُكُوعِهِ وَيَضُمُّ ذَيْرَهُ وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى
ثَلَاثًا وَيَزِيدُ مَنْ مَرَّ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ الْخُ وَالِدَعَاءُ فِيهِ وَجُلُوسٌ
بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ بِطُمَأْنِينَةٍ وَلَا يَطْوِي لَهْ وَلَا الْاِعْتِدَالَ وَهَسْنُ أَنْ يَكْبُرَ
وَيَجْلِسَ مَفْتَرِشًا وَاضِعًا كَفِيهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ نَاشِئاً أَصَابِعُهُ قَائِلًا
رَبِّ اغْفِرْ لِي الْخُ وَبَعْدَ ثَانِيَةٍ يَقُومُ عَنْهَا جُلُوسَةً خَفِيفَةً وَإِنْ يَعْتَمِدَ
فِي قِيَامِهِ مِنْ سُجُودٍ وَقُعُودٍ عَلَى كَفِيهِ وَتَشْهَدُ صَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ وَقُعُودُهُمَا وَالسَّلَامُ إِنْ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ
وَالْاِفْسَنَةُ كَصَلَاةٍ عَلَى الْآلِ فِي آخِرٍ وَكَيْفَ قَعْدَ جَازٍ وَهَسْنُ
فِي غَيْرِ آخِرٍ لَا يَعْقِبُهُ سُجُودٌ اِفْتِرَاشٌ بَأَنْ يَجْلِسَ عَلَى كَعْبٍ
يَسْرَاهُ وَيَنْصِبُ يَمْنَاهُ وَيَضَعُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقَبْلَةِ وَفِي الْآخِرِ

توركته وهو كالأفتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمناه
ويلصق وركه بالأرض وأن يضم في تشديه يديه على طرف
ركبتيه ناشراً أصابع يسراه قابضاً من يمناه إلا المسبحة ويرفعها
عند قوله إلا الله ولا يحركها والأفضل قبض الإبهام بجنبها
وأكل التشهد مشهور وأقله التحيات لله سلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو عبده ورسوله
وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله وأكملها
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ وهو سنة في آخر كدعاء
بعده وأثوره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت الخ وأن
لا يزيد إمامي على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم ومن عجز عنها أو عن دعاء وذكر مأثورين ترجمه وسلام
وأقله الإسلام عليكم أو عكسه وأكمله السلام عليكم ورحمة الله
سرتين يميناً فشمالاً ملتفتاً فيهما حتى يري خدّه الأيمن فاليسر
نواياً السلام على من انتفت إليه من ملائكة ومؤمني أنس
وجن وينويه على من خلفه وأمامه بأيها شاء ومأموم الرد

على مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ وَنَسْنِةُ خُرُوجٍ وَتَرْتِيبٌ كَمَا ذَكَرْنَا فَإِنْ تَعَمَّدَ
 رُكْعَةً بِفَعْلٍ أَوْ سَلَامٍ بَطُلَتْ أَوْ سَهَا فَمَا بَعْدَ مَتْرُوكِهِ لَعَنُوا فَاذْكُرْ
 قَبْلَ فَعْلٍ مِثْلَهُ فَعَلُهُ وَإِلَّا أَجْزَاهُ وَتَذَارُكَ الْبَاقِي فَلَوْ عَلِمَ فِي آخِرِ
 صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنْ آخِرَةِ سَجْدَةٍ ثُمَّ تَشَهَّدَ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ
 شَكَّ لَزِمَهُ رُكْعَةٌ أَوْ عَلِمَ فِي قِيَامٍ ثَانِيَةً تَرَكَ سَجْدَةً فَإِنْ جَلَسَ
 بَعْدَ سَجْدَتِهِ سَجْدَةً وَإِلَّا فَلْيَجْلِسْ مُطْمَئِنَّئًا يَسْجُدُ أَوْ فِي آخِرِ رُبَاعِيَةٍ
 تَرَكَ سَجْدَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ جَهْلٍ مُحْلٍ وَجِبَ رُكْعَتَانِ أَوْ أَرْبَعٌ
 فَسَجْدَةٌ ثُمَّ رُكْعَتَانِ أَوْ خَمْسٌ أَوْ سِتٌّ فَثَلَاثٌ أَوْ سَبْعٌ جَهْلٍ مُحْلٍ
 فَسَجْدَةٌ ثُمَّ ثَلَاثٌ وَلَا يَكْرَهُ تَفْمِيضُ عَيْنَيْهِ إِنْ لَمْ يَخْفَ ضُرًّا
 وَنَسْنِةُ إِدَامَةِ نَظَرٍ مُحْلٍ سَجُودِهِ وَخُشُوعٍ وَتَذَبُّرٍ قِرَاءَةٍ وَذِكْرِ
 وَدُخُولِ صَلَاتِهِ بِنَشَاطٍ وَفَرَاغِ قَلْبٍ وَقَبْضِ يَمِينٍ كَوَعٍ يَسَارٍ
 تَحْتَ صَدْرِهِ وَذِكْرٍ وَدَعَاءٍ بَعْدَهَا وَانْتِقَالِ لِصَلَاةٍ مِنْ مُحْلٍ
 أُخْرَى وَلَنْفَلٍ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ وَمَكَثُ رَجُلٍ لِيَنْصَرِفَ غَيْرَهُمْ
 وَانْصِرَافُ لُجْهَةٍ حَاجَةٍ وَإِلَّا فَيَمِينٍ وَتَنْقِضِي قَدْوَةِ سَلَامٍ إِمَامٍ
 فَلْيَمَامُومٍ أَنْ يَشْتَغَلَ بِدَعَاءٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ يُسَلِّمَ وَلَوْ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ
 عَلَى تَسْلِيمَةٍ سَلَّمَ ثَلَاثِينَ وَلَوْ مَكَثَ فَلَا أَفْضَلَ جَعَلَ يَمِينَهُ إِلَيْهِمْ

(باب) شروطُ الصلاةِ معرفةُ وقتِ وتوجيهه وسترُ عورةٍ بما يمنعُ إدراكَ لَوْنِهَا مِنْ أَعْلَى وَجَوَابِ وَلَوْ بَطِينٍ وَنَحْوِ مَاءٍ كَدْرِ وَعُورَةُ رَجُلٍ وَمَنْ بَهَارِقٍ مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ وَحَرَّةٍ غَيْرُ وَجْهِ وَكَفَّيْنِ وَخَشْيِ كَأَنَّهُ وَلَهُ سِتْرٌ بَعْضُهَا يَدٌ فَإِنْ وَجَدَ كَافِيَهُ قَدَّمَ سَوَآتِيهِ ثُمَّ قَبْلَهُ وَعِلْمُ بِكَيْفِيَّتِهَا وَطَهْرُ حَدَثٍ فَإِنْ سَبَقَهُ بَطَلَتْ وَتَبْطُلُ بِنَافٍ عَرَضَ لَا بِلَا تَقْصِيرٍ وَدَفْعُهُ حَالًا وَطَهْرُ نَجَسٍ فِي مَحْمُولٍ وَيَدَيْنِ وَمُلَاقِيهِمَا وَلَوْ نَجَسَ بَعْضُ شَيْءٍ مِنْهَا وَجَهْلَ وَجَبَ غَسْلُهُ كُلُّهُ وَلَوْ غَسَلَ بَعْضُ نَجَسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ فَإِنْ غَسَلَ مَعَ مُجَاوِرِهِ طَهَّرَ وَإِلَّا فَغَيْرُ الْمُجَاوِرِ وَلَا تَصَحُّ صَلَاةُ نَحْوِ قَابِضٍ طَرَفٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ وَلَا يَضُرُّ نَجَسٌ يُجَاذِيهِ وَلَوْ وَصَلَ عَظْمُهُ لِحَاجَةٍ بِنَجَسٍ لَا يَصْلُحُ غَيْرُهُ عُذْرٌ وَإِلَّا وَجَبَ نَزْعُهُ إِنْ أَمِنَ ضَرَرًا يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ وَلَمْ يَمُتْ وَعُفِيَ عَنْ مَحَلِّ اسْتِجَارِهِ فِي حَقِّهِ وَعَمَّا عَسَرَ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِبًا مِنْ طِينِ شَارِعٍ نَجَسٍ يَقِينًا وَيُخْتَلَفُ وَقْتُهَا وَمَحَلُّهَا مِنْ ثَوْبٍ وَبَدَنِ وَدَمٍ نَحْوِ بَرَاغِيثٍ وَدَّمَامِيلٍ وَدَمٍ فَصْدٍ وَحَجَمٍ بِمَحَلِّهَامَا وَوَنِيمٍ ذُبَابٍ لَا أَنْ كَثُرَ بَعْلُهُ وَقَلِيلٍ دَمٍ أَجْنَبِيٍّ لَا نَحْوِ كَلْبٍ وَكَالْدَمِ قَيْحٍ وَصَدِيدٍ

وماء قروحٍ ومُتَنَفِّطٍ له رُيحٌ ولو صلى بنجسٍ لم يعلمه أو
 نسي وجبت الإعادة وتركُ نطقٍ أَقْبَطِلُ بحرفين ولو في نحو
 تنحسح وبحرفٍ مُفْهِمٍ أو ممدودٍ ولو مُكْرَهاً لا بقليل كلامٍ
 ناسياً لها أو سبق لسانه أو جهل تحريمه أو قرب إسلامه أو بعد
 عن العلماء ولا بتنحسح لتعذر ركنٍ قولِي ولا بقليل نحوه
 لعلبة ولا بذكرٍ ودُعَاءٍ إلا أن يخاطب ولا بنظمِ قرآنٍ بقصدٍ
 تفهيمٍ وقراءةٍ ولا بسكوتٍ طويلٍ وُسْنٍ لرجلٍ تسبيحٍ وتلويدهِ
 تصفيقٍ لا بيطنٍ على بطنٍ إن نابها شيءٌ وتركُ زيادةٍ رُكنٍ
 فعليٍّ عمداً وتركُ فعلٍ فحشٍ أو كثرٍ من غيرِ جنبها عرفاً
 ولأهلاً لا إن خفَّ أو اشتدَّ جَرَبٌ وتركُ مُفْطِرٍ وأكلٍ كثيرٍ
 أو باكرٍ وُسْنٍ أن يُصليَ لنحوِ جدارٍ ثمَّ عصاً مغروزةً ثمَّ
 يَبْسُطُ مُصليٌ ثمَّ يَخْطُ أمَامَهُ وطولها ثلثا ذراعٍ وبينهما
 ثلاثة أذرعٍ فأقلُّ فيُسْنُ دَفْعُ مَارٍ وحرمُ مرورٍ وكرةِ
 الثفاتِ وتغطيةٍ فمٍ وقيامٌ على رجلٍ لا لحاجةٍ ونظرٌ نحو سماءٍ
 وكفُّ شعريٍّ أو ثوبٍ وبصقٌ أمَاماً ويميناً واختصارٌ وخفضُ رأسٍ
 في ركوعٍ وصلاةٌ بمداغمةٍ حدثٍ وبحضرةٍ طعامٍ يتوقُّ إليه

وبحاج وطريق ونحو مَنَابِلَةٍ وَكَنِيسَةٍ وَعَطَنِ ابْلِ وَمَعْبَرَةٍ
 (بَابُ) سَجُودِ السَّهْوِ سُنَّةٌ أَتَرَكَ بِمَضٍ وَهُوَ تَشَهُدٌ أَوَّلُ
 وَقَعُودُهُ وَقَنُوتُ رَأْتِ وَقِيَامُهُ وَصَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ بَعْدَهُمَا وَعَلَى الْآلِ بَعْدَ الْآخِرِ وَالْقَنُوتِ وَلِسَهْوٍ مَا يُبْطِلُ
 عَمْدُهُ فَفَط كَتَطْوِيلِ رَكْنٍ قَصِيرٍ وَهُوَ اعْتِدَالٌ وَجُلُوسٌ بَيْنَ
 سَجْدَتَيْنِ وَلِنَقْلِ قَوْلِي غَيْرِ مُبْطِلٍ وَالشَّكُّ فِي تَرْكِ بَعْضِ مُعَيَّنٍ
 لَا فِي مَنَهْيٍ إِلَّا فِيمَا إِحْتَمَلَ زِيَادَةٌ فَلَوْ شَكَّ أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا
 أَتَى بَرَكَةٍ وَسَجَدَ وَلَوْ نَسِيَ تَشَهُدًا أَوَّلًا أَوْ قَنُوتًا وَتَلَبَّسَ بِفَرَضٍ
 فَإِنْ عَادَ بَطَلَتْ لَا نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا لَكِنَّهُ يَسْجُدُ وَلَا مَأْمُومًا ابِلَ
 عَلَيْهِ عَوْدٌ فَإِنْ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِهِ عَادَ وَسَجَدَ إِنْ قَارَبَ الْقِيَامَ أَوْ بَلَغَ
 حَدَّ الرَّأْيِ وَلَوْ تَعَمَّدَ غَيْرُ مَأْمُومٍ تَرْكُهُ فَعَادَ بَطَلَتْ إِنْ
 قَارَبَ أَوْ بَلَغَ مَاسِرًا وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ سَلَامِهِ فِي تَرْكِ فَرَضٍ غَيْرِ نِيَّةٍ
 وَتَكْيِيرٍ لَمْ يُؤْثَرْ وَسَهْوُهُ حَالٌ قُدُّوتُهُ يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ فَلَوْ ظَنَّ
 سَلَامَتَهُ فَسَلَّمَ فَإِنْ خَلَفَهُ تَابِعُهُ وَلَا سَجُودَ وَلَوْ ذَكَرَ فِي تَشَهُدِهِ
 تَرْكَ رَكْنٍ غَيْرِ مَاسِرٍ أَتَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بَرَكَةٍ وَلَا يَسْجُدُ
 وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ فَإِنْ سَجَدَ تَابِعَهُ ثُمَّ يُعِيدُهُ مُسَبِّقًا آخَرَ

صَلَاتِهِ وَسُجُودُ السُّهُو وَإِنْ كَثُرَ سَجْدَتَانِ قَبِيلٌ سَلَامُهُ كَسُجُودِ
الصَّلَاةِ فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا أَوْ طَالَ فَصَلَّ فَاتٌ وَإِلَّا سَجَدَ وَصَارَ
عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ وَلَوْ سَهَا إِمَامٌ جُمُعَةٍ وَسَجَدُوا فَبَانَ فُوتُهَا ثُمَّ هَا
ظَهَرَ أَوْ سَجَدُوا وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدُّهُ سَجَدَ

(بَابُ) تُسَنُّ سَجْدَاتُ تِلَاوَةِ الْقَارِئِ وَسَامِعِ قِرَاءَةَ
مَشْرُوعَةً وَتَأْكُدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ وَهِيَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ لَيْسَ
مَتَابِهَا سَجْدَةٌ مِنْ بَلِّ هِيَ سَجْدَةُ شُكْرِ تُسَنُّ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ
وَيَسْجُدُ مُصَلٍّ لِقِرَاءَتِهِ إِلَّا مَا مَوْماً فَلِسَجْدَةِ إِمَامِهِ فَإِنْ تَخَلَّفَ
أَوْ سَجَدَ دُونَهُ بَطَلَتْ وَيُكَبِّرُ كَغَيْرِهِ لِهَوِيٍّ وَلِرَفْعٍ بِلَا رَفْعٍ يَدٍ
وَلَا يَجْلِسُ لِاسْتِرَاحَةٍ وَأَرَكَا مِنْهَا لَغَيْرِ مُصَلٍّ تَحْرِمُهُ وَسُجُودُهُ سَلَامٌ
وُسْنٌ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَحْرِيمٍ وَشَرْطُهَا كَصَلَاةٍ وَإِنْ لَا يَطُولُ فَصَلَّ
وَهِيَ كَسَجْدَتَيْهَا وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْآيَةِ وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ لَا تَدْخُلُ
صَلَاةً وَتُسَنُّ لِهَجُومِ نِعْمَةٍ أَوْ انْدِفَاعِ نِقْمَةٍ أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلَى أَوْ
فَاسِقٍ مُعْلَنٍ وَيُظَاهَرُهَا لِأَنَّهَا خَافَ ضَرَرًا وَلَا لِمُبْتَلَى وَهِيَ
كَسَجْدَةِ التِّلَاوَةِ وَلِلسَّافِرِ فَعَلُّهَا كِنَافَلَةٍ

(بَابُ) صَلَاةِ النَّفْلِ قِسْمَانِ قِسْمٌ لَا تُسَنُّ لَهُ جَمَاعَةٌ

كُلُّ رَأْتَابٍ وَالْمَوْكِدُ مِنْهَا رَكْعَتَانِ قَبْلَ صَبْحٍ وَظُهُرٍ وَبَعْدَهُ وَبَعْدَ
مَغْرَبٍ وَعِشَاءٍ وَوَرَاءَ بَعْدِهَا وَغَيْرُهُ زِيَادَةُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ ظُهُرٍ
وَبَعْدَهُ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ عَصْرِ وَرَكْعَتَانِ خَفِيفَتَانِ قَبْلَ مَغْرَبٍ وَجُمُعَةٌ
كَظُهُرٍ وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرَّأْتَابِ قَبْلَ الْفَرَضِ بِدُخُولِ وَقْتِهِ وَبَعْدَهُ
بِفَعْلِهِ وَيَخْرُجَانِ بِخُرُوجِ وَقْتِهِ وَأَفْضَلُهَا الْوُتْرُ وَأَقْلَهُ رَكْعَةٌ وَأَكْثَرُهُ
إِحْدَى عَشْرَةَ وَلِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْوَصْلِ بِتَشَهُدٍ أَوْ تَشَهُدَيْنِ
فِي الْأَخِيرَتَيْنِ وَالْفَضْلُ أَفْضَلُ وَسُنُّ تَأْخِيرِهِ عَنْ صَلَاةِ لَيْلٍ وَلَا
يُعَادُ وَعَنْ أَوَّلِهِ لِمَنْ وَثِقَ بِيقظة لَيْلًا وَجَمَاعَةٌ فِي وَتْرِ رَمَضَانَ
وَكَالضُّحَى وَأَقْلَاهَا رَكْعَتَانِ وَأَكْثَرُهَا ثَلَاثُ عَشْرَةٍ وَأَفْضَلُهَا ثَمَانُ
وَكَتْمِيَّةٌ مَسْجِدٌ لِدَاخِلِهِ وَتَمْتَصِلُ بِرَكْعَتَيْنِ وَقَسْمٌ تَسْنُّ لَهُ كَمِيدٌ
وَكُسُوفٌ وَاسْتِسْقَاءٌ وَتَرَاوِيحٌ وَقَتٌ وَتَرٍ وَهُوَ أَفْضَلُ لَكِنْ الرَّأْتَابَةُ
أَفْضَلُ مِنَ التَّرَاوِيحِ وَسُنُّ قِضَائِهِ نَهْلٍ مُؤَقَّتٍ وَلَا حَصَرَ لِمَطْلُوقٍ
فَإِنْ نَوَى فَوْقَ رَكْعَةٍ تَشَهُدَ آخِرًا أَوْ كُلَّ رَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ أَوْ قَدْرًا
فَلَهُ زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ إِنْ نَوَى إِلَّا بَطَلَتْ فَإِنْ قَامَ لِزَائِدٍ سَهْوًا فَقَدْ
نَمَّ قَامَ لَهُ إِنْ شَاءَ وَهُوَ بِلَيْلٍ وَبِأَوْسَطِهِ أَفْضَلُ ثُمَّ آخِرُهُ وَسُنُّ
سَلَامٍ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَهْجُدُهُ وَكِرَهُ رُكْعَةُ لِمُعْتَادِهِ وَقِيَامُ بِلَيْلٍ

يضرُّ وتخصيصُ ليلةِ جمعةٍ بَيَّامٍ

(باب) صلاةُ الجماعةِ فرضٌ كفايةٌ لرجالٍ أحرارٍ مُقيمينَ

لأُمراءٍ في أداءِ مكتوبةٍ لا نَجْمَةٍ بِحَيْثُ يَنْبَغُ شَعَارُهَا بِمَحَلٍّ
إِقَامَتِهَا فَإِنْ اسْتَمَوْا قُرِئَتْ لِوَأَوَّلِي لَيْلِهِمْ سُنَّةٌ وَبِمَسْجِدٍ لَذِكْرُ أَفْعَالٍ
وَكَذَا مَا كَثُرَ جَمْعُهُ إِلَّا لِنَحْوِ بَدْعَةِ إِمَامِهِ أَوْ تَعَطُّلِ تَسْجِدِ لَيْلِيَّتِهِ
وَتُدْرِكُ فَضِيلَتُهُ تَحْرِمُ بِحُضُورِهِ لَهُ وَاسْتِغْثَالُهُ بِهِ تَقَبُّلُ تَحْرِمُ
إِمَامِهِ وَجَمَاعَتِهِ مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَنَسْنُ تَخْفِيفُ إِمَامٍ مَعَ قَلِيلِ أِبْرَامِش
وَهَيْئَاتُ وَكِرَةٍ تَطْوِيلُ لَا إِنْ رَضُوا مَحْضُورِينَ وَلَوْ أَحْسَنُ فِي
رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُدٍ آخِرٍ بَدَاخِلُ سُنَّةٌ ائْتَنَارُهُ لِلَّهِ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ وَلَمْ
يَمِزْ وَلَا كِرَةٍ وَنَسْنُ إِعَادَتِهَا مَعَ غَيْرٍ فِي الْوَقْتِ بَنِيَّةٌ فَرَضُ
وَالْفَرَضُ الْأَوَّلِيُّ وَرُخْصَ تَرْكُهَا بِعَذْرِ كَشَقَّةٍ مَطَرٍ وَشِدَّةِ رِيحٍ
بَلِيلٍ وَوَحْلٍ وَحَرٍّ وَبُرْدٍ وَجُوعٍ وَعَطَشٍ بِحُضْرَةٍ طَامِوَةٍ شَقَّةٍ
مَرَضٍ وَدِفَاعَةٍ حَدَثٍ وَخَوْفٍ عَلَى مَعْصُومٍ وَمَنْ غَرِمَ لَهُ وَبِهِ
إِعْسَارٌ يَسْرُ إِبَاتُهُ وَعُقُوبَةُ يَرْجُو الْعَفْوَ بَغْيِيَّتِهِ وَتَخَلُّفٌ عَنْ
رُفْقَةٍ وَقَدْ لَبَسَ لَا ثِقَ وَأَكَلَ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ يَغْسِرُ إِمَالَتُهُ
وَحُضُورُ مَرِيضٍ بِلَا مَقْصِدٍ أَوْ كَانَ نَحْوَ قَرِيبٍ خُتْمًا أَرِيَانَسُ بِهِ

فصل لا يسع اقتدازه بمن يقتد بطلان صلاته كشافه
 بخفي مس فرجه لا إن اقتصد وكمجهدين إختلاف إناء من فان
 تدد الطاهر ص مالم يتعين إناء امام لنجاسة فلو اشتبه خمسة
 فيها نجس على خمسة فذان كل طهارة إناء فتوضاً به وأم في صلاة
 أعاد ما أنتم فيه آخرأ ولا بمقتد ولا بمن تلز به لإعادة وصح
 بذيره كمستحاضه غير متحيرة ولا اقتداء غير أننى بغير ذكر
 ولا قارىء بأى محل بحرف من الفاتحة كارت يدغم في غير
 محله والشغ يبدل حرفاً فان أمكنه تعلم لم تصح صلاته وإلا
 صحت كاقتهائه بمثله وكره بنحو تأتاء ولا حن فان غير معنى
 في الفاتحة ولم يحسنها فكأى أو غيرها صحت صلاته وقذوة
 به عاجزاً أو جاهلاً أو ناسياً ولو بان امامه كافراً ولو خفياً
 وجبت إعادة إذا حدث ونجاسة خفية وعدل أولى من فاسق
 وقدم والى محل ولايته فامام راتب فساكن بحق لا على معير
 وسيد غير مكاتب له فأفقه فأقرأ فأورع فأقدم هجرة فأسن
 فأنسب فأنتف ثوباً وبدناً وضعة فأحسن صوتاً فصورة وأعمى
 كبصير وعبد فقيه كحر غير فقيه ولمقدم بمكان تقديم

(فصل) للاقتداء شروطٌ عدمُ تقدّمه في المكان على إمامه وُسْنٌ أن يقف إمامٌ خلفَ المقام عند الكعبة ويستديروا حولها ولا يضرّ كونهم أقرب إليها في غير جهة الإمام كما لو وقفنا فيها واختلفا جهة وأن يقف ذكرٌ عن يمينه ويتأخّر قليلاً فإن جاء آخرٌ أحرم عن يساره ثم يتقدّم الإمام أو يتأخّران في قيام وهو أفضل إن أمكن ويصطفّ ذكران خلفه كامراًة فأكثر ويقف خلفه رجالٌ فصبيانٌ نختارُ فناءً وإمامتهنّ وسطهنّ وكره للمؤمن انفرادهُ بل يدخلُ الصفّ إن وجد سعةً وإلاّ أحرم ثم جرّ شخصاً وُسْنٌ مساعدته وعلوه بالتقلات الإمام برؤية أو نحوها واجتماعهما بمكانٍ فإن كانا بمسجدٍ صحّ الاقتداء وإن حالت أبنية نافذة أو بغيره شُرِطَ في فضاء أن لا يزيد ما بينهما ولا ما بين كلّ صفيْنِ أو شخصين على ثلثائة ذراع تقريباً وفي بناء مع مامرٍ عدمُ حائلٍ أو وقوف واحدٍ حذاء منفذٍ إليه فيصحّ اقتداء من خلفه أو بجانبه كما لو كان أحدهما بمسجد والآخر خارجاً وهو والمسجد كصفيْنِ ولا يضرّ شارعٌ ونهرٌ وكره ارتفاعه دلى إمامه وعكسه إلا الحاجة فيسنّ كقيام غير

مُقيمٍ بعدَ فراعٍ إقامةٍ وكرهٍ ابتداءً نفلٍ بعدَ شروعه فيها فإن
كان فيه أتمُّه إن لم يُخشَ فوتُ جماعةٍ ونيةُ اقتداءٍ أو جماعةٍ وفي
جمعةٍ مع تحرُّمٍ لا تعينُ إمامٌ فلو تركها أو شكَّ وتابعَ في فعلٍ أو
سلامٍ بعدَ انتظارٍ كشيرٍ أو عينٍ إماماً ولم يُشرْ وأخطأ بطلتْ
صلاته ونيةُ إمامةٍ شرطٌ في جمعةٍ سنةٌ في غيرها فلا يضرُّ فيه
خطؤه في تعيينٍ تابعٍ وتوافقٌ لظمٍ صلاتيهما فلا يصحُّ مع
إخلافه ككتوبةٍ وكسوفٍ أو جازاةٍ يصحُّ لمؤذِّنٍ بقاؤه ومفترض
متمنُّقٍ وفي طويلةٍ بقصيرةٍ وبالعكسِ والمقتدى في نحوٍ ظهر
بصبحٍ أو مغربٍ كمسبوقٍ والأفضلُ متبعتهُ في قنوتٍ وتشهيدٍ
آخرٍ وفي عكسٍ ذلك إذا أتمَّ فارقتهُ والأفضلُ انتظارهُ في صبحٍ
ويقنُتُ إن أمكنه وإلا تركه وله فراقه ليقنُتَ وموافقةٌ في
سُنَنِ تَفْخِشٍ مخالفةٌ فيها وتبعيتهُ بأن يتأخَّرَ تحرُّمهُ ولا يسبقه
بركنينِ فعائينِ عامداً عالماً ولا يتخلفُ بهما بلا عذرٍ فإن خالفَ
بطلتْ صلاتهُ والعذرُ كان أسرعَ إمامٍ قراءتهُ وركعٍ قبلَ إتمامِ
موافقٍ الفائحةِ فيتمِّها ويسعى خلفه ما لم يُسبِّقْ بأكثرٍ من ثلاثة
أركانٍ طويلةٍ وإلا تبَّهَ ثم تداركُ بعدَ سلامٍ إمامٍ فإن لم يتمِّها

لشغلِه بِسَنَةٍ فَعَدُوْرُهُ كَمَا مَوْمٌ عِلْمٌ أَوْ شَتٌّ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَبَعْدَهُ
رُكُوعِ إِمَامِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ فَيَقْرُؤُهَا وَيَسْعَى كَمَا مَرَّ وَإِنْ كَانَ
بَعْدَهُمَا لَمْ يَعُدُّ إِلَيْهَا بَلْ يَصَلِّي رُكْعَةً بَعْدَ سَلَامٍ وَهُنَّ لِمَسْبُوقٍ
أَنْ لَا يَشْتَغَلَ بِسَنَةٍ بَلْ بِالْفَاتِحَةِ إِلَّا أَنْ يَظُنَّ إِدْرَاكَهَا وَإِذَا رَكَعَ
إِمَامُهُ وَلَمْ يَقْرَأْهَا فَانْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِسَنَةٍ تَبَعَهُ وَأَجْزَأُهُ وَإِلَّا قَرَأَ
بِقَدْرِهَا

(فَصْلٌ) تَقْطَعُ قُدُوْرُهُ بِخُرُوجِ إِمَامِهِ مِنْ صَلَاتِهِ وَلَهُ
قَطْعُهَا وَكُرْهُهُ إِلَّا لِعَذْرِ كَمَرَضٍ وَتَطْوِيلِ إِمَامٍ وَتَرْكِ سَنَةٍ
مَقْصُودَةٍ وَلَوْ نَوَاهَا مِنْفَرْدٌ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ جَازَ وَتَبَعَهُ فَإِنْ فَرِغَ
إِمَامُهُ أَوْ لَا فَكَمَسْبُوقٍ أَوْ هُوَ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلُ وَمَا أَدْرَكَهُ مَسْبُوقٌ
فَأَوَّلُ صَلَاتِهِ فَيُعِيدُ فِي ثَانِيَةِ صَبْحِ الْقَنُوتِ وَمَغْرِبِ التَّشَهُّدِ
وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي رُكُوعٍ مُحْسُوبٍ وَاطْمَأَنَّ يَقِينًا قَبْلَ ارْتِفَاعِ إِمَامِهِ
عَنْ أَقْلِهِ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ وَيَكْبِرُ لِتَحْرِيمِ نَمٍّ لِرُكُوعٍ فَلَوْ كَبَّرَ
وَاحِدَةً فَإِنْ نَوَى بِهَا التَّحْرِيمَ فَقَطَّ أَنْقَدَتْ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي
اعْتِدَالِهِ فَمَا بَعْدَهُ وَافَقَهُ فِيهِ وَفِي ذِكْرِهِ وَذِكْرِ انْتِقَالِهِ عَنْهُ إِلَّا إِلَيْهِ
وَإِذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ كَبَّرَ لِقِيَامِهِ أَوْ بَدَلَهُ إِنْ كَانَ مُحَلَّ جُلُوسِهِ وَإِلَّا فَلَا

« باب صلاة المسافر »

لأنما تقصر رباعية مكتوبة مؤداة أو فائقة سفر وأوله
مجاوزه سور مختص بما سافر منه فإن لم يكن فمجاوزه عمران
لا خراب هجران وندرس وبساتين ومجاوزه حلة فقط ومع
عرض واد ومهبط ومصعد اعتدلت وينتهي ببلوغه مبدأ سفر
من وطنه أو موضع ونوى قبل وهو مستقل إقامة به مطلقاً
أو أربعة أيام صحاح وباقامته وعلم أن إزبه لا ينقضي فيها
وإن توقعه كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً وبنية رجوعه
ما كئالا إلى غير وطنه لحاجة

« فصل » للقصر شروط سفر طويل لغرض ولم يعدل
إليه أو عدل لغرض غير القصر وهو ثمانية وأربعون ميلاً
هاشمية ذهاباً وهي مرحلتان وجوازه فلا قصر كغيره لما ص به
فان تاب فأوله محل توبته وقصد محل معلوم أولاً فلا قصر لهائم
ولا لمسافر لغرض لم يقصد المحل ولا رقيق وزوجة وجندي
قبل مرحلتين إن لم يعرفوا أن متبوعهم يقطعهما فلو نواهما
قصر الجندي إن لم يثبت وعدم اقتدائه بمن جهل سفره أو

بِمُسْتَحْتَمٍ أَفَلَوْ اِقْتَدَى بِهِ أَوْ بِنِ ظَنِّهِ مُسَافِرًا فَبَانَ مُقِيمًا فَقَطَّ أَوْ تَمَّ
 مُحْدَثًا أَوْ تَمَّ وَلَوْ اسْتَخْلَفَ قَاصِرٌ مُتَمًّا أَوْ تَمَّ الْمُقْتَدُونَ كَالْإِمَامِ إِنْ
 اِقْتَدَى بِهِ وَلَوْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ قَصَرَ إِنْ قَصَرَ وَنِيَّتُهُ
 فِي تَحْرِيمٍ وَتَحَرُّزٌ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا فَلَوْ شَكَّ هَلْ نَوَى الْقَصَرَ أَوْ
 تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصِرُ أَوْ تَمَّ وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ لثَلَاثَةِ فُشُكٍ أَهْوَمَتْ أَوْ تَمَّ
 أَوْ قَامَ لَهَا قَاصِرٌ بِلَا مُوجِبٍ لِاتِّمَامِ بَطَلَانِ صَلَاتِهِ إِلَّا سَاهِيًا
 أَوْ جَاهِلًا فَلْيَعِدْ وَيَسْجُدْ لِلْسَهْوِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ عَادَ ثُمَّ قَامَ مُتَمًّا
 وَدَوَامُ سَفَرِهِ فِي صَلَاتِهِ فَلَوْ انْتَهَى فِيهَا أَوْ شَكَّ أَوْ تَمَّ وَعِلْمُ مُجَوَازِهِ
 فَلَوْ قَصَرَ جَاهِلًا بِهِ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ وَالْأَفْضَلُ صَوْمٌ لَمْ يَضُرْ
 وَقَصْرٌ إِنْ بَلَغَ سَفَرُهُ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي قَصَرِهِ

«فصل» يجوز جمعُ عَصْرَيْنِ وَمَغْرِبَيْنِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا فِي
 سَفَرٍ قَصْرِ وَالْأَفْضَلُ لِسَائِرِ وَقْتِ أَوَّلَى تَأْخِيرُهُ وَلِغَيْرِهِ تَقْدِيمُهُ
 وَشَرْطُ لَهُ تَرْتِيبٌ وَنِيَّةُ جَمْعٍ فِي أَوَّلَى وَوَلَاءُ مُعْرِفًا وَلَوْ ذَكَرَ
 بَعْدَهُمَا تَرَكَ رُكْنَ مِنْ أَوَّلَى أَعَادَهُمَا وَلَهُ جَمْعُهُمَا أَوْ مِنْ ثَانِيَةٍ وَلَمْ
 يَطْلُ فَصْلٌ تَدَارَكَ إِلَّا بَطَلَتْ وَلَا جَمْعٌ وَلَوْ جَهْلَ أَعَادَهُمَا بِلَا
 جَمْعٍ تَقْدِيمٍ وَدَوَامُ سَفَرِهِ إِلَى عَقْدِ ثَانِيَةٍ فَلَوْ أَقَامَ قَبْلَهُ فَلَا جَمْعَ

وشرطاً للتأخير نيةُ جمعٍ في وقتٍ أولي ما بقيَ قدرُ ركعةٍ وإلا
عصى وكانت قضاءً ودوامُ سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت
الأولي قضاءً ويجوزُ جمعُ منحوٍ مطرٍ تقديمًا بشروطه غيرِ
الأخيرِ وأن يُصلي جماعةً بمصلي بعيدٍ يتأذي بذلك في طريقه
وأن يُوجدَ ذلك عندَ تحرُّمه بهما وتحلله من أولى

(بابُ صلاةِ الجمعةِ)

تتعينُ على حرٍّ ذكرٍ بلا عذرٍ تركُ الجماعةِ مقيمٍ بمحلِّ جمعةٍ
أو بمستوى بلغه فيه مُعتدلٌ سمعَ صوتَ عالٍ عادةً في هُدوءٍ من
طرفٍ محلها الذي يليه أو مسافرٍ له من محلها وتلزمُ أعمى وجد
قائدًا وهمًا وزمنًا وجدًا مركبًا لا يشقُّ ركوبُهُ ومن صحَّ ظهْرُهُ
ممن لا تلزمُهُ جمعةٌ صحتْ أولُهُ أن ينصرفَ قبلَ إحرامه لآنحو
مريضٍ لم يدخل وقتها ولم يزدِ ضرره بانتظاره أو أقيمتِ
الصلاةُ وبفجرٍ حرِّمَ على من لزمته سفرته تقوتُ به لا أن
خشى ضرراً أو سناً لغيره جماعةً في ظهره وإخفاؤها إن خفى
عذره ولمن رجا زال عذره تأخيرُ ظهره إلى فوتِ الجمعةِ
ولغيره تعجيلها ولصحتها مع شرطٍ غيرها شروطٌ أن تقعَ وقت

ظهر فلو ضاق أو شك وجب ظهر أو خرج وهم فيها وجب
 بناء كسبوق وبأبنية مجتمعة فلا تصح من أهل خيام وأن
 لا يسبقها بتحريم ولا يقارنها فيه جمعة بمحطها إلا إن كثرا أهلها وعسر
 اجتماعهم بمكان فلو وقعتا معا أو شك استؤنفت أو التبت صلوا
 ظهرا وأن تقع جماعة وأربعين مكلفا حرا ذكرا متوطئا ولو
 نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فدل حال نقصهم
 فإن عادوا قريبا جاز بناء وإلا وجب استئناف كنقصهم بينهما
 وتصح خلف عبد وصبي ومسافر ومن بان محدثا إن تم العدد
 بغيرهم وأن يتقدمها خطبتان وأركانها حمد الله تعالى وصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بلفظهما ووصية بتقوى في كل وقراءة
 آية مفهومة في أولى أولى ودعاء للمؤمنين بأخروى في ثانية وشرط
 كونهما عريتين وفي الوقت وولاء وطهر وستر وقيام قادر
 وجالس بينهما بطمأنينة وإسماع الأربعين أركانها وسن ترتبها
 وإنصات فيهما وكونهما على منبر فترقع وأن يسلم على من عنده
 ويقبل عليهما إذا صعدا ويسلم ثم يجلس فيؤذن واحد وتكون
 بليغة مفهومة متوسطة ولا يلتفت ويشغل يسراه بنحو سيف

وعينه بحرفِ المنبر ويكون جلوسه بينهما قد رُسورة الاخلاص
ويقيم بعد فراغه مؤذن ويبادر هو ليلغ الحراب مع فراغه
ويقرأ في الأولى الجمعة والثانية المنافقين جهرًا

(فصل) سن غسل فبدله لمريدها بعد فجر وقر به من
ذهابه أفضل ومن السنون أغسال حج وغسل عيد وكسوف
واستسقاء ولغسل ميت ولجنون ومنغى عليه أفاق وكافر أسلم
وأكدها غسل جمعة ثم غاسل ميت وسن بكور لغير إمام
من فجر وذهاب في طريق طويل ماشياً بسكينة ورجوع في
قصير لا لعذر واشتغال في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر
وترين بأحسن ثيابه والبيض أولى وبتطيب وبازالة نحو ظفر
وريح وإكثار دعاء وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة
الكهف يومها ولياتها وكره تخط إلا لإمام ومن وجد فرجة
لا يصلها إلا بتخطي واحد أو اثنين أو لم يرج سدها وحرم على
من تلازمه اشتغال بنحو بيسم بعد شروع في أذان خطبة فان
عقد صح وكره قبل الأذان بعد زوال

(فصل) من أدرك ركعة ولو ملفقة لم تقته الجمعة

فيصلي بعد زوال قُدُوتِهِ رُكْعَةً أَوْ دُونَهَا فَاتَّسَبَّهَ فَيَتِمُّ ظَهْرًا وَيُنَوِّي
 فِي اقْتِدَائِهِ جُمُعَةً وَإِذَا بَطَلَتْ صَلَاةُ إِمَامٍ خَلْفَهُ مُقْتَدٍ بِهِ قَبْلَ بَطْلَانِهَا
 جَازٍ وَكَذَا غَيْرُهُ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ إِنْ لَمْ يَخَالَفْ إِمَامَهُ ثُمَّ إِنْ أَدْرَكَ
 الْأَوَّلَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ وَإِلَّا فَتَمَّ لَهُمْ لَا لَهُ وَيُرَاعَى الْمَسْبُوقُ نَظْمُ
 الْإِمَامِ فَإِذَا تَشَهَّدَ أَشَارَ وَانْتَظَرَهُمْ أَفْضَلَ وَمَنْ تَخَلَّفَ لِعَذْرٍ عَنْ
 سُجُودٍ فَأَمَكَّنَهُ عَلَى شَيْءٍ لَزِمَهُ وَالْأَوَّلَى فَلْيَنْتَظِرْ فَإِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ
 إِمَامِهِ سَجَدَ فَإِنْ وَجَدَهُ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا فَكَسْبُوقٍ وَإِلَّا وَافَقَهُ ثُمَّ
 صَلَّى رُكْعَةً بَعْدَهُ فَإِنْ وَجَدَهُ سَلَّمَ فَاتَّسَبَّهَ الْجُمُعَةُ أَوْ تَمَكَّنَ فِيهِ
 فَلْيُرْكَعْ مَعَهُ وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ فَرُكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ فَإِنْ سَجَدَ
 عَلَى تَرْتِيبٍ نَفْسَهُ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا وَلَا يُحْسَبُ
 سُجُودُهُ فَإِذَا سَجَدَ ثَلَاثِيًا حُسِبَ فَإِنْ كَثُرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ أَدْرَكَ
 الْجُمُعَةَ

(بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ أَنْوَاعٍ)

صَلَاةُ عُسْفَانَ وَهِيَ وَالْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ وَالْمَسَامُونَ كَثِيرٌ وَلَا
 سَايَرَ أَنْ يَصِلِيَ الْإِمَامُ بِهِمْ فَيَسْجُدُ بِصَفٍّ أَوَّلٍ وَيُحْرَسُ ثَانٍ فَإِذَا
 قَامُوا سَجَدَ مِنْ حِرْسٍ وَلِحْقِهِ وَسَجَدَ مَعَهُ بَعْدَ تَقْدِمِهِ وَتَأَخَّرِ الْأَوَّلِ

في الثانية وحرس الآخرون فإذا جلس سجدوا وتشهد وسلم
 بالجميع وجاز عكسه ولو حرس فيهما فرقة صف أو فرقتاه جاز
 وبطن نخل وهي والعدو في غيرها أو ثم سائر أن يصلي مرتين
 كل مرة بفرقة وذات الرقاع وهي والعدو كذلك أن تقف
 فرقة في وجهه ويصلي الشائبة بفرقة ركعة ثم عند قيامه تفارق
 وتم وتقف في وجهه وتجيء تلك فيصلي بها ثانية ثم تتم وتلحقه
 ويسلم بها ويقراء ويتشهد في انتظاره والثلاثية بفرقة ركعتين
 وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه وينتظر في تشهديه أو
 قيام الثالثة وهو أفضل والرابعة بكل ركعتين ويجوز بكل ركعة
 وهذه أفضل من الأولىين وسهواً كل فرقة محمول لا الأولى
 في نائيتها وسهواً في الأولى يلحق الكل وفي الثانية لا يلحق
 الأولى ومن في هذه الأنواع حمل سلاح لا يمنع صحة ولا
 يؤذى ولا يظهر بتركه خطر وشدة خوف وهي أن يصلي كل
 فيها كيف أمكن وعذر في ترك قبلة العدو وعمل كثير لحاجة
 لا صياح وله إمساك سلاح تنجس لحاجة وقضى وله تلك في كل
 مباح قتال وهرب لا خوف فوت حج ولو صلوا لما ظنوه

عدواً أو أكثر فإنَّ خلافه قُضوا

(فصل) حَرُمَ عَلَى رَجُلٍ وُخِنِيَ اسْتِعْمَالُ حَرِيرٍ وَمَا كَثُرَ مِنْهُ زَنَةً لِالضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَبَرْدٍ مُضَرِّينَ وَجُفَاءَ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدَا غَيْرَهُ أَوْ حَاجَةً كَجَرَبٍ وَقَتْلٍ وَكُقْتَالٍ وَلَمْ يَجِدَا مَا يُغْنِي عَنْهُ وَلَوْ لَى الْبَاسُ صَبِيحًا وَحَلًّا مَا طُرِّزَ قَدَرٌ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ أَوْ طَرُفَ بَيْ قَدَرٍ عَادَةً وَاسْتِصْبَاحٌ بِدِهْنٍ نَجِسٍ لَا دِهْنٍ نَحْوِ كَلْبٍ وَبَلَسٍ مُتَنَحَسٍ لَا نَجِسٍ إِلَّا لِالضَّرُورَةِ

(باب صلاة العيدين)

سُنَّةٌ وَلَوْ لِمَنْفَرْدٍ وَمُسَافِرٍ لَا لِحَاجٍ بَنِي جَمَاعَةٍ بَيْنَ طُلُوعِ شَمْسٍ وَزَوَالِ أَوْ سُنَّةٌ تَأْخِيرُهَا لَتَرْفَعَ كَرْمُحٌ وَهِيَ رَكْعَتَانِ وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَكْبُرَ رَافِعًا يَدَيْهِ فِي أَوَّلِي بَعْدَ افْتِتَاحِ سَبْعًا وَثَانِيَةٍ قَبْلَ تَعَوُّذٍ خَمْسًا وَيَهْتَلِلَ وَيَكْبُرُ وَيَعْبُدُ بَيْنَ كُلِّ ثَنَتَيْنِ وَيَحْسَنُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدَ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ فَقَرَأَ لَمْ يَبْدَأْ إِلَيْهِ وَيَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَوَّلِي قِ وَالثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ أَوْ الْأَعْلَى وَالْعَاشِيَةِ جَهْرًا أَوْ سُنَّةٌ مُخْطَبَتَانِ بَعْدَهُمَا الْجَمَاعَةُ كَجَمْعَةٍ فِي أَرْكَانٍ وَسُنَّةٌ وَأَنْ يَعْلَمَهُمْ فِي فِطْرِ الْفِطْرَةِ وَأُضْحِي الْأُضْحِيَةِ وَيَفْتَحَ

الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع ولأء وغسل ووقته من نصف ليل وترين وبكور وأن يحضر إمام وقت صلاته ويعجل في أضحي وفعلا بمسجد أفضل إلا لعذر وإذا خرج استخلف فيه ويذهب ويرجع كجمعة ويأكل قبلها في فطر ويمسك في أضحي ولا يكره نقل قبلها لغير إمام وسن أن يكبر غير حاج برفع صوت من أول ليلتي عيد إلى تحريم إمام وعقب كل صلاة من صبح عرفة إلى عقب عصر آخر تشريق وحاج كذلك من ظهر نحر إلى عقب صبح آخره وقبل ذلك يلبس وصيغته المحبوبة معروفة وتقبل شهادة شوال يوم الثلاثين ثم إن كانت قبل زوال صلي العيد حينئذ أداء وإلا فقضاء والعبرة بوقت تعديل

(باب صلاة الكسوفين)

سنة وأقلها رعتان وأدنى كمالها زيادة قيام وقراءة ورکوع كل ركعة ولا ينقص ركوعاً لانجلاء ولا يزيد له لعمه واءلاء أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة وثان كائتي آية منها وثالث كائة وخمسين ورابع كائة وسبب في ركوع وسجود أول كائة

من البقرة وثانٍ كثمانين وثالثٍ كسبعين ورابعٍ كخمسين
وُسُنٍّ جهرٌ بقراءة كسوفٍ قرو فعلها بمسجدٍ بلا عذرٍ وخطبتان
كعيدٍ لكن لا يكبر وحثٌ على خيرٍ وتدرُّكٌ ركعةٌ بركوعٍ
أولٍ وتقوتُ صلاةُ شمسٍ بفروها وبانجلاءٍ وقري به وبطلوعها
ولو اجتمع عيدٌ أو كسوفٌ وجنازةٌ قدِّمتْ أو كسوفٌ وفرضٌ
كجمعةٍ قدِّمَ إن ضاق وقته وإلا فالكسوفُ ثمَّ يُخطبُ للجمعة
متعزِّضاً له ثمَّ يصلِّيها

(باب) صلاة الاستسقاء سنة الحاجة واستزادة وتكرار
حتى يُسَقِّمُوا فإن سَقُوا قبلها اجتمعوا لشكرٍ ودعاءٍ وصلوا وُسُنٍّ
أن يأمرهم الإمامُ بصومٍ أربعة أيامٍ وبرٍّ وبحرٍّ وجهنَّ إلى صحراءٍ
في الرابعِ في ثيابٍ بذلةٍ وتخشعٍ متنظفينَ وبإخراجِ صبيانٍ
وشيوخٍ وغيرِ ذواتِ هَيَّاتٍ وبهائمٍ ولا يمنعُ أهلُ ذِمةٍ حضوراً
ولا يختلطونَ بنا وهي كعيدٍ لكنها لا توقَّتُ وتُجزِي الخطبتان
قبلها ويُبدلُ تكبيرهما باستغفارٍ ويقولُ في الأولى اللهم اسقنا غيثاً
مُغيثاً الخ ويتوجَّه من نحوِ ثلثِ الثانيةٍ وحينئذٍ يُبالغُ في
الدعاء سرّاً وجهرّاً ويجعلُ يمينَ رِداءه يسارَهُ وعكسه وأَعلاه أسفله

وعكسه يفعل الناس مثله ويترك حتى ينزع الثياب ولو ترك الاستسقاء فعليه الناس وسن أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف غير عورته ويفتسل أو يتوضأ في سيل ويسبح لرعد وبرق ولا يتبعه بصره ويقول عند مطر اللهم صديباً نافعاً ويدعو بما شاء وأثره مطرنا بفضل الله ورحمته وكرة مطرنا بنوء كذا وسب ريح وسن أن تضرروا بكثرة مطر أن يقولوا اللهم حوالينا ولا علينا بلا صلاة

(باب من أخرج مكتوبة كسلاً ولو جمعة عن أوقاتها قتل حداً بعد استنابة ثم له حكم المسلم
(كتاب الجنائز) ليستعد للموت بتوبة وسن أن يكثر ذكره ومريض آكد ويتداوى وكرة اكرامه عليه وتمنى موت لضر وسن لفقة دين وإن يلقي محتضر الشهادة بلا إلحاح ثم وجه باضطجاع جنب أيمن فأيسر فاستلقاه ويقرا عنده يس ويحسن ظنه بربه فاذا مات غمض وشد لحياه بعصابة ولينت مفاصله ونزعت ثيابه ثم ستر بثوب خفيف وثقل بطنه بغير مصحف ورفع عن أرض ووجهه كحضر وسن أن يتولي ذلك

أُرفقُ محارمه ويُبادر بغسله وقضاء دينه وتنفيذ وصيته إذا تيقن
 موته وتجهيزه فرض كفاية وأقلُّ غسله تعميم بدنه فيكفي غسلُ
 كافر لا غرقٌ وأكمله أن يغسل في خلوةٍ وقيصٍ على مرتفع
 بماء بارد إلا لحاجة ويجلسه الفاسلُ مائلاً إلى ورائه ويضع يمينه
 على كتفيه وإبهامه بنقرة قفاه ويسند ظهره لركبته اليمنى ويعرِّساره
 على بطنه بمباغةٍ ثم يضمعه لقفاه ويغسل بخرقةٍ على يساره سوأتية ثم
 يلف أخرى وينظف أسنانه ومنخرية ثم يوضئه ثم يغسل رأسه فليحيته
 بنحوٍ يسر ويسرَّهما بمشطٍ واسع الأسنان برفقٍ ويردُّ الساقط إليه
 ثم يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يحرفه إليه فيغسل شقه الأيمن مما
 يلي قفاه ثم إلى الأيمن فيغسل الأيسر كذلك مُستعيناً في ذلك بنحوٍ
 يسر ثم يزيله بماءٍ من فرقته إلى قدميه ثم يعمه بماءٍ قراح فيه
 قليل كافورٍ فهذه غسلةٌ وسنُّ ثانية وثالثة كذلك ولو خرج بعده
 نجسٌ وجب إزالته فقط ولا ينظر غاسل من غير عورتِهِ إلا قدر
 حاجةٍ ويكون أميناً فإن رأى خيراً سنَّ ذكره أو ضده حرم إلا
 لمصلحة ومن تعذر غسله يمسح ولا يكره لنحوٍ جنبٍ غسله والرجل
 أولى بالرجل والمرأةُ بالمرأة وله غسل حاملته ولزوجة غسل زوجها

بلا مسٍ فإن لم يحضر إلا أجنبي أو أجنبية فيهم والأولي به
الأولي بالصلاة عليه درجة وبها قريباتها وأولاهن ذات محرمية
فذاات ولاء فأجنبية فزوج فرجال محارم كترتيب صلاتهم فإن
تنازع مستويان أقرع والكافر أحق بقريبه الكافر وتطيب
محنة وكره أخذ شعر غير محرم وظفره ووجب إبقاء أثر إحرام
ولنحو أهل ميت تقبيل وجهه ولا بأس باعلام بموته بخلاف
نهي جاهلية

(فصل) يكفن بماله لبسه وكره مغالاة فيه ولا نهي نحو
معصية وأقله ثوب يستر عورته ولو أوصى باسقاطه وأكمل
لذكر ثلاثة وجاز أن يزد تحتها قميص وعمامة ولغيره إزار
فقميص فخار ففافتان ومن كفن بثلاثة فهي لفائف وسن أبيض
ومعسول وأن يبسط أحسن اللفائف وأوسعها والباقي فوقها
ويذكر على كل والميت حنوط ويوضع فوقها مستلقياً وتشد ألياه
ويجمل على منافذه قطن وتلف عليه اللفائف وتشد ويحل الشداد
في القبر ومحل تجهيزه ركة إلا زوجة وخادمها فعلى زوج غنى
عليه نفقة فاعلى من عليه نفقته من قريب وسيد فييت مال

فيا سير المسلمين وحمل جنازة بين العمودين بأن يضعهما على عاتقه
ويحمل المؤخرين رجالان أفضل من الترييع بأن يتقدم رجلان
ويتأخر آخران ولا يحملها إلا رجالٌ وحرم حملها بهيئة مزرية
أو يخاف منها سُقوطها والمشى وبامامها وقربها أفضلُ وسن
إسراع بها إن أمِنَ تغييره ولغير ذكر ما يستره كقبة وكره لفظ
فيها ولا تبعها بنارٍ لا ركوبٌ في رجوعٍ منها ولا اتباعٌ مسلم جنازة
قريبه الكافر

(فصل في) لصلاته أركانٌ نيةٌ كغيرها ولا يجب تعيينه فإن
عينه ولم يُشر وأخطأ لم تصح وإن حضر موتى نواهم وقيامٌ قادرٍ
وأربع تكبيراتٍ فإن زاد لم تبطل أو زاد إمامه لم يتابعه بل
يسلم أو ينتظره وقراءة الفاتحة بعد الأولى وصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم عقب الثانية ودعاء للميت عقب الثالثة وسلامٌ
كغيرها وسن رفع يديه في تكبيراتها وتعوذٌ وأسرارٌ وبقرأة
وبدعاء وترك افتتاحٍ وسورة وإن يقول في الثالثة اللهم إغفر
لحينا وميتنا الخ ثم اللهم هذا عبدك إلى آخره ويقول في صغيرٍ

مع الاول اللهم اجعله فرطاً لأبويه إلى آخره وفي الرابعة اللهم
لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ولو تخلف بلا عذر بتكبيره حتى
شرع إمامه في أخرى بطلت صلاته ويكبر مسبوق ويقرأ الفاتحة
وإن كان إمامه في غيرها فلو كبر إمامه قبل قراءته لها تابعه
وتدارك الباقي بعد سلام إمامه وشرط شروط غيرها وتقدم طهر
فلو تعذر لم يصل عليه وأن لا يتقدم عليه حاضراً ولو في قبر
وتكره قبل تكفينه ويكفي ذكر لا غيره مع وجوده ويجب تقديمها
على دفن ويصح على قبر غير نبي وعلى غائب عن البلد من
أهل فرضها وقت موته وتحرم على كافر ولا يجب
طهره ويجب تكفين ذمي ودفنه ولو اختلط من يصلي عليه
بغيره وجب تجهيز كل ويصلي على الجنيح وهو أفضل أو على
واحد فواحد بقصد من يصلي عليه فيهما ويقول اللهم اغفر
للمسلم منهم أو اغفر له إن كان مسلماً وتسجد بثلاثة صفوف
فأكثر وتكبرها لإعادتها ولا تؤخر لغير ولي ولو تولى إمام
ميتاً ومأموم آخر جاز والأولى بامامتها أب فأبوه فابن فابن
فباقي العصبة بترتيب الارث فذو رحم وقدم حر على عبد أقرب

فلو استويا قدم الأسنّ العدل على الأفقه ويقف غير مأوم
عند رأس ذكرو عجز غيره وتجاوز على جناز صلاة ولو وجد
جزء ميت مسلم صلى عليه بقصد الجملة والسقط أن علمت حياته
أو ظهرت أماراتها ككبير وإلا وجب تجهيزه بلا صلاة إن
ظهر خلقه وإلا أسنّ ستره بخرقه ودفنه وحرّم غسل شهيد
وصلاة عليه وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة قبل انقضاء
حرب كافر بسبها ويجب غسل نجس غير دم شهادة وُسْن
تكفينه في ثيابه التي مات فيها فإن لم تكفه تمّت

(فصل) أقل القبر حفرة ثم تمنع رائحة وسبعاً وسن أن
يوسع ويمبّق قامّة وبسطة ولحد في ضلّة أفضل من شق
ويوضع رأسه عند رجل القبر ويُسَلّ من قبل رأسه برفق
ويُدخله الأحق بالصلاة عليه درجة لكنّ الأحق في أنثى
زوج فحرّم فعبدّها فمسوح فمحبوب فخصى فعصبة فذو رحم
فأجنبي صالح وكونه وراً وستر القبر بثوب وهو لغير ذكر
أكد ويقول بسم الله وعلى مائة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويوضع في القبر على يمينه ويؤجّه وجوباً ويسند وجهه إلى جداره

وَظَهَرُهُ بِنَحْوِ لَبْسَةٍ وَيَسْدُ فَتَحُهُ بِنَحْوِ لَبْنٍ وَكَرَهُ فَرَشُهُ وَمَخْدَتُهُ
 وَصندوقُهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ وَجَازَ دَفْنُهُ لَيْلًا وَوَقْتُ كَرَاهَةِ صَلَاةٍ
 لَمْ يَحْرَمْهُ وَالسَّنَةُ غَيْرُهُمَا وَدَفِنُهُ بِمَقْبَرَةٍ أَفْضَلَ وَكَرَهُ مَيِّتَ بَهَا
 وَدَفِنُ اثْنَيْنِ مِنْ جَنْسٍ بِقَبْرِ الْإِلْضُرُورَةِ فَيَقْدَمُ أَفْضَلُهُمَا لَأَفْرَعُ
 عَلَى أَصْلٍ وَلَا صَبِيٍّ عَلَى رَجُلٍ وَسُنُّ لَبْنٍ دَنَا ثَلَاثُ حُثَيَاتِ ثَرَابٍ
 فَإِنْ يُهَالِ بِمَسَاحٍ فَتُكْثَرُ جَمَاعَتُهُ يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْبِتَ وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ
 شِبْرًا بِدَارِنَا وَتُسْطِيطُهُ أَوَّلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ وَكَرَهُ جُلُوسُهُ وَوُطْءُهُ
 عَلَيْهِ بِالْحَاجَةِ وَتَجْصِيسُهُ وَكُتَابَتُهُ وَبِنَاؤُهُ عَلَيْهِ وَحَرْمُ مَسْبَلَتِهِ وَسُنُّ
 رَشِّهِ بِمَاءٍ وَوَضْعُ حَصْيٍ عَلَيْهِ وَحَجَرٍ وَخَشَبَةٍ عِنْدَ رَأْسِهِ وَجَمْعُ
 أَهْلِهِ بِمَوْضِعٍ وَزِيَارَةُ قُبُورِ لَرَجُلٍ وَلِغَيْرِهِ مَكْرُوهَةٌ وَأَنْ يَسْلَمَ
 زَائِرُهُ وَيَقْرَأَ وَيَدْعُوَ وَيَقْرُبَ كَقُرْبِهِ مِنْهُ حَيًّا وَحَرْمُ نَقْلِهِ إِلَى الْبَعْدِ
 مِنْ مَقْبَرَةٍ مَحَلُّ مَوْتِهِ إِلَّا مَنْ يَقْرُبُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَأَيُّلِيَاءَ وَنَبَشُهُ
 بَعْدَ دَفْنِهِ الْإِلْضُرُورَةُ كَدَفْنِ بِلَا طَهْرٍ أَوْ تَوَجِيهِهِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَوْ فِي
 مَغْصُوبٍ أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَالٌ وَسُنُّ تَعْزِيَةِ نَحْوِ أَهْلِهِ وَبَعْدَ دَفْنِهِ
 أَوَّلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَقْرِيْبًا فَيَعْزِي مُسْلِمٌ مُسْلِمًا أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ
 وَأَحْسَنَ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ وَبَكَفَرُ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَصَبَّكَ

وكافرٌ محترمٌ بمسلمٍ غفرَ اللهَ لميثاقك وأحسنَ عزاءك وجاز بكاء عليه
لاندبٌ ونوحٌ وجزعٌ بنحو ضربِ صدرٍ وسنٌ لنحو جيرانِ
أهله تهیئةُ طعامٍ يُشبعهم يوماً وليلةً وأن يُلحَّ عليهم في أكلٍ
وحرمتُ لنحو نائحةٍ (كتاب الزكاة)

(باب زكاة الماشية) تجب فيها بشروطٍ كونها نعلماً ونصاباً
وأوله في إبلٍ خمسٌ ففي كل خمسٍ إلى عشرين شاةً ولو ذكراً
ويجزيهُ بعيرُ الزكاة وخمسٍ وعشرين بنتٌ نخاض لها سنة وستٌ
وثلاثين بنتٌ لبون لها سنتان وستٌ وأربعين حقةً لها ثلاثٌ
وإحدى وستين جذعةً لها أربعٌ وستٌ وسبعين بنتاً لبون وإحدى
وتسعين حقتان ومائةٌ وإحدى وعشرين ثلاثٌ بناتٍ
لبون وتسعٌ ثم كلٌ عشرٍ يتغير الواجبُ ففي كل أربعين بنتٌ
لبون وفي كل خمسين حقةً وفي بقرةٍ ثلاثون ففي كل ثلاثين تبيع
له سنةٌ وكل أربعين مُسنةٌ لها سنتان وفي غنمٍ أربعون فقهها شاة
وفي مائةٍ وإحدى وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاثٌ وأربع مائة
أربعٌ ثم في كل مائة شاةٍ والشاة جذعة ضأنٌ لها سنةٌ وأجذعتُ
أو ثنيةٌ معزٌ لها سنتان من غنمِ البلد أو مثلها فإن عدمَ بنتٌ

مخاض أو تعينت فابن لبون أو حق ولا يكلف كريمة لكن تمنع
ابن لبون وحقا ولو اتفق فرضان وجب الاغبط لأن وجداه بماله
وأجزاء غيره بلا تقصير وجبر التفاوت بنقد أو جزء من الاغبط
وإن وجد أحدهما أخذ وإلا فله تحصيل ماشاء ولن عديم واجبا
من إبل أن يصعد ويأخذ جبرانا وإبله سليمة أو ينزل ويعطيه
وهو شاتان أو عشرون درهما بخيرة الدافع وله صعود ونزول
درجتين فأكثر مع تعدد الجبران عند عدم القرني في جهة
الخرجة ولا يبعث جبران إلا لمالك رضى ويجزى نوع عن
آخر برعاية القيمة في ثلاثين عنزا وعشر نجات دهن أو نعجة
بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربعم نعجة وفي عكسه عكسه ولا
يؤخذ ناقص في غير مامر إلا من مثله فإن اختلف ماله نقصا
فكامل برعاية القيمة وإن لم يوفى تم بناقص ولا خيار إلا برضا
مالكها ومضي حول في ماله ولنتاج نصاب ملكه بملكه
حول النصاب فلو ادعى النتاج بعده صدق فإن اتهم سن
تحليفه واسامة مالك لها كل الحول لكن لو علقها قدرا تعيش
بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع سوم لم يضر ولا زكاة

فِي عَوَامِلَ وَتُؤْخَذُ زَكَاةُ سَائِمَةٍ عِنْدَ وَرُودِهَا مَاءً وَإِلَّا فَيَبُوتَ
أَهْلُهَا وَيَصْدَقُ نُخْرُجُهَا فِي عَدِيدِهَا إِنْ كَانَ ثَقَةً وَإِلَّا فَتُعَدُّ
وَالْأَسْهَلُ عِنْدَ مَضِيْقٍ وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ زَكَاةٍ فِي نَصَابٍ
أَوْ فِي أَقْلٍ وَلَا أَحَدُهُمَا نَصَابٌ زَكَاةً كَأَحَدٍ كَمَا لَوْ خَلَطَا جَوَارًا
وَاتَّحَدَ مَشْرَبٌ وَمَسْرَحٌ وَمَسْرَاحٌ وَرَاعٍ وَخَلُّ نَوْعٍ وَمَحْلَبٌ
وَنَاطُورٌ وَجَرِينٌ وَدَكَانٌ وَمَكَانٌ حَفْظٌ وَنَحْوُهَا لِأَحَابٍ وَإِنَاءٌ وَنِيَّةٌ
خُطْلَةٌ

« بَابُ زَكَاةِ النَّابِ »

تُخْتَصُّ بِقَوْتٍ اخْتِيَارًا مِنْ رُطْبٍ وَعِنَبٍ وَحَبٍّ كَبِيرٍ وَأَرْزٍ
وَعَدَسٍ وَنَصَابُهُ خَمْسَةٌ أَوْ سَقٌّ وَهِيَ بِالرُّطْبِ الْبَغْدَادِيُّ أَلْفٌ
وَسِتَّمِائَةٌ وَهُوَ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعَشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ
وَبِالدِّمَشْقِيِّ ثَلَاثُمِائَةٌ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ وَسِتَّةُ أَسْبَاعٍ وَيُعْتَبَرُ جَافًا إِنْ
تَجَفَّفَ غَيْرَ رَدِيٍّ وَإِلَّا فَرَطْبًا وَيَقْطَعُ بِأَذْنٍ كَمَا لَوْ ضَرَأَ صِلَهُ وَالْحَبُّ
مُصَنَّيٌّ وَمَا أَذِخَرَ فِي قَشْرِهِ مِنْ أَرْزٍ وَعَدَسٍ فَعَشْرَةٌ أَوْ سَقٌّ
غَالِبًا وَيُكْمَلُ نَوْعٌ بِأَخَرٍ كَبِيرٍ بَعَاسٍ وَيُخْرَجُ مِنْ كُلِّ بَقْسَطَةٍ فَإِنْ
عَسَرَ فَوْسَطٌ وَلَا يُضْمَرُ ثَمَرُ عَامٍ وَزَرْعُهُ إِلَى آخِرٍ وَيُضْمَرُ بَعْضُ

كل إلى بعض إن اتحد في العام قطع وفيما شرب بعروقه أو
 بنحو مطر عشر وفيما شرب بنضح أو نحوه نصفه وفيما شرب
 بهما يُقسط باعتبار المدة وتجب يدو صلاح ثمر واشتداد
 حب أو بفضهما وسن خرس كل ثمر بدا صلاحه على مالك
 لتضمن وشرط عالم به أهل للشهادات وتضمن لمخرج وقبول
 فله تصرف في الجميع ولو ادعى تلقا فكو ديم لكن اليمين
 سنة أو حيف خالص أو غلطه بما يبعد لم يصدق ويحط في
 الثانية المحتمل أو به بعد تلف صدق يمينه إن اتهم

(باب زكاة النقد) يجب في عشرين مثقالاً ذهباً ومائتي
 درهم فضة فأكثر بوزن مكة بعد حول ربع عشر ولو اختلط لماناء
 منها وجعل زكي كلاً الأثر أو ميز ويزكي محرّم ومكروه
 لأحلى مباح علمه ولم ينو كثره ولو انكسر إن قصد إصلاحه
 وأمكن بلا صوغ ومما يحرم سوار وخلخال للبر رجل وخنثى
 وحرم عليهما أصبع وحلى ذهب وسن خاتم منه لأنف وأملة
 وسن وخاتم فضة ولرجل منها حلية آلة حرب بلا سرف كسيف
 ورمح لا مالا يلبسه كسرج ولجسام ولا امرأة لبس حليهما

وما نسيج بهما إلا إن بالغت في سرفٍ ولكل تحلية مصحفٍ بفضةٍ
ولها بذهبٍ

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

مَنْ استخرجَ نِصابَ ذهبٍ أو فضةٍ من معدنٍ لزمه ربع
عشره حالاً ويضمُّ بعضُ نيله لبعضٍ إن اتحدَ معدنٌ واتصلَ
عملٌ أو قطعهُ لعذرٍ وإلا فلا يضمُّ أولٌ لثاني في إكمالِ نِصابٍ
ويضمُّ ثانياً لما ملكهُ وفي ركازٍ من ذلكَ خمسٌ حالاً يصرف
كمعدنٍ مصرفَ الزكاةِ وهو دفينٌ جاهليٌّ فإن وجدَهُ بمواتٍ
أو ملكٍ أحياءُ زكاةُ أو وجدَ بمسجدٍ أو شارعٍ أو وجدَ لإسلاميٍّ
وعلمَ مالكهُ فلهُ أو جهلَ فلقطةٌ كما لو جهلَ حالُ الدفينِ أو
بملكٍ شخصٍ فلهُ إن ادَّعاهُ وإلا فلهنَّ مُلكٌ منه وهكذا إلى
الحيمي ولو ادَّعاهُ اثنانِ فلمنَّ صدَّقه المالكُ أو بائعٌ ومُشتريٌّ أو
مكرٍ ومكترٍ أو معيرٌ ومُستعيرٌ حلفَ ذو اليَدانِ أمكنَ
والواجبُ فيما ملكَ بمعاوضةٍ بنيةِ تجارةٍ كسراءٍ وصدقٍ ربعٍ عشرٍ
قيمتِهِ ما لم يُنَوِّ لقَبْنِيَّةٍ بشرطِ حَوْلٍ ونِصابٍ معتبراً بآخرِهِ فلو
رُدَّ في أَثنائه إلى نقدٍ يقومُ بِهِ آخِرُهُ وهو دونُ نِصابٍ واشتري

به عرض مبتديء حوله من شرائه ولو تم وقيمته دون نصاب
وليس معه ما يكمل به مبتديء حول وإذا ملكه بعين نقد
نصاب أو دونه وفي ملكه باقيه بنى على حوله وإلا فمن ملكه
ويضم ربح لأصل في الحول إن لم ينض بما يقوم به وإذا ملكه
بنقد قوم به أو بغيره فبالغ نقد البلد أو بهاقوم ما قابل النقد
به والباقي بالغالب فإن غلب نقدان وبلغ نصاباً بأحد هما قوم به
أو بهما خير وتجب فطرة رقيق تجارة مع زكاتها ولو كان مما تجب
الزكاة في عينه وكمل نصاب لأحدي الزكاتين وجبت أو نصابها
فزكاة العين فلو سبق حول التجارة زكاتها وافتتح حولاً للزكاة
العين أبداً وزكاة مال قراض على مالكه فإن أخرجها منه حسبت
من الربح

(باب زكاة الفطر)

تجب بأول ليلته وآخر ما قبله على حرٍّ ومبعضٍ بقسطه
حيث لاؤها ياء عن مسلم يمينه حينئذ لا عن حليته أبيه ولا رقيق
بيت مال ومسجد ورقيق موقوف وسن إخراجها قبل صلاة
عيد وحرّم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على معسر وهو من لم

يُفْضَلُ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ مَمُونِهِ إِيَوْمَهُ وَلَيْلَتُهُ وَمَا يَلِيقُ بِهِمَا مِنْ
 مَلْبَسٍ وَمَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُهَا إِبْتَدَاءً وَعَنْ دِينِهِ مَا يُخْرِجُهُ وَلَوْ
 كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِرًا لَزِمَ سَيِّدَ الْأُمَةِ فَطَرْتَهَا لَا الْحَرَّةَ وَمَنْ أَيْسَرَ
 بِيَعُضْ صَاعٍ لَزِمَهُ أَوْ صَيْعَانِ قَدَمَ نَفْسِهِ فزَوْجَتُهُ فَوَلَدُهُ الصَّغِيرُ
 فَأَبَاهُ فَأُمُّهُ فَالْكَبِيرُ وَهِيَ صَاعٌ وَهُوَ سِتَائَةٌ دَرَاهِمٍ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ
 دِرْهَمًا وَخَمْسَةٌ أَسْبَاعٍ دَرَاهِمٍ وَجَنْسُهُ قُوْتٌ سَلِيمٌ مُعَشَّرٌ وَاقِطٌ وَنَحْوُهُ
 وَتَجِبُ مَنْ غَالِبَ قُوْتٍ حَلَّ الْمُؤَدَّى عَنْهُ فَإِنْ كَانَ بِهِ أَقْوَاتٌ
 لَا غَالِبَ فِيهَا خَيْرٌ وَالْأَفْضَلُ أَعْلَاهَا وَيَجْزِيءُ أَعْلَى عَنْ أَدْنَى
 وَالْعَبْرَةُ بَزِيَادَةِ الْأَقْتِيَاتِ فَالْبَرُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالْأَرْزِ وَالشَّعِيرِ
 وَهُوَ خَيْرٌ مِنَ التَّمْرِ وَالتَّمْرُ خَيْرٌ مِنَ الزَّيْبِ وَلَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ
 وَاحِدٍ مِنْ قُوْتٍ وَعَنْ آخَرٍ أَعْلَى مِنْهُ وَلَا يُبْعَضُ الصَّاعُ مِنْ
 جَنْسَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ وَلَا أُصْلٍ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ زَكَاةَ مَوْلِيهِ الْفَنَى
 وَلَوْ اشْتَرَكَ مُوسِرَانِ أَوْ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ فِي رَقِيقٍ لَزِمَ كُلُّ مُوسِرٍ
 قَدْرُ حَصَّتِهِ

(باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه)

تلزم مسلماً حرّاً أو مبعوضاً وتوقف في مرتدّ وتجب في مال
محجور ومنصوب وضالّ ومججود وغائب ومملوك بعقد قبل
قبضه ودين لازم من نقد وعرض تجارة وغنيمة قبل قسمة إن
تملكها الغانمون ثم مضى حول وهي صنف زكوي وبلغ بدون
الحبس نصيباً أو بلغه نصيب كل ولا يمنع دين وجوبها ولو اجتمع
زكاة ودين آدمي في تركة قدّمت

(باب أداء زكاة المال)

تجب فوراً إذا تمكّن بحضور مال وأخذ وبجفاف وتنقية
وخلو مالك من مهم وبقدرة على غائب قارّ أو حال وبزوال حجر
فلس وتقرّرت أجرة قبضت لا صدق فإن آخر وتلف المال
ضمن وله أدائها لمستحقها إلا إن طلبها إمام عن ظاهر ولا مايم
وهو أفضل إن كان عادلاً وتجب نية كهذا زكاة أو فرض صدقة
ولا يكفي فرض مالي ولا صدقة مالي ولا يجب تعيين مال فإن
عينه لم يقع عن غيره وتلزم الولي عن محجوره وتكفي عند عزلها
وبعده وعند دفعها لإمام أو وكيل والأفضل أن ينوي بعبد تفريق

أَيْضاً وَلَهُ أَنْ يُؤْكَلَ فِيهَا وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ إِمَامٍ بِلَا إِذْنٍ إِلَّا عَنْ
مَمْتَنِعٍ وَتَلْزِمُهُ

(بَابُ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ)

صَحَّ تَعْجِيلُهَا لِعَامٍ فِيمَا لَمْ يَنْقَضِ حَوْلُهُ وَلِنَفْطَرَةٍ فِي رَمَضَانَ
لَا لِثَابِتٍ قَبْلَ وَجوبِهَا وَشُرْطُ كَوْنِ الْمَالِكِ وَالْمُسْتَحَقِّ أَهْلًا وَقَدْ
وَجوبُهَا وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يُجْزِ الْمَعْجِلُ اسْتَرْدَّهٗ أَوْ بَدَلَهُ وَالْعَبْرَةُ
بِقِيَمَةِ وَقْتِ قَبْضٍ بِلا زِيَادَةٍ مُنْفَصِلَةٍ وَلَا أَرْضٍ نَقْصِ صِفَةٍ حَدَّثَ تَابِلٍ
سَبَبِ الرَّدِّ أَنْ عِلْمَ قَابِضِ التَّعْجِيلِ وَحَلْفَ قَابِضٍ فِي مَثْبُتٍ
لِاسْتَرْدَّادِهِ وَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقُ شَرَكَةٍ فَلَوْ بَاعَهُ أَوْ بَعْضَهُ قَبْلَ
إَخْرَاجِهَا بَطُلَ فِي قَدْرِهَا لَا مَالَ تِجَارَةٍ بِلَا مُحَابَاةٍ

(كِتَابُ الصَّوْمِ)

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِكَمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ أَوْ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ
أَوْ ثُبُوتِهَا بِعَدَلٍ شَهَادَةٍ وَإِذَا صُمْنَا بِهَا ثَلَاثِينَ أَفْطَرْنَا وَإِنْ رُؤِيَ
بِمَحَلٍّ لَزِمَ حَكْمُهُ مُحَلًّا قَرِيبًا وَهُوَ بِاتِّحَادِ الْمُطْلَعِ فَلَوْ سَافَرَ إِلَى بَعِيدٍ
مِنْ مَحَلٍّ رُؤْيُهُ وَافَقَ أَهْلَهُ فِي الصَّوْمِ آخِرَ أَفْطَرِ عِيدَتِهِمْ أَدْرَكَهُمْ

أَمْسَكَ أَوْ بَعَكَسَهُ عَيْدَ وَقْضَى يَوْمًا إِنْ صَامَ ثَمَانِيَةً وَعَشْرِينَ وَلَا
أَرَّ لِرُؤْيَيْهِ نَهَارًا

(فصل ١١) أَرْكَانُهُ نِيَّةٌ لِكُلِّ يَوْمٍ وَيَجِبُ تَقْرُضُهُ تَبْيِيحُهَا
وَتَعْيِينُهُ وَتَصَحُّهُ وَإِنْ أَتَى بِمَنَافٍ أَوْ نَامَ أَوْ انْقَطَعَ نَحْوَ حَيْضٍ
بَعْدَهَا أَيْلًا وَتَمَّ فِيهِ أَكْثَرُهُ أَوْ قَدَرَ الْعَادَةِ وَتَصَحُّهُ لِنَفْلٍ قَبْلَ
زَوَالِ لَيْلٍ لَمْ يَسْبِقْهَا مَنَافٍ وَكَمَالُهَا إِنْ نَوَى صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ
فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ صَوْمَ
غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ وَكَانَ مِنْهُ صَحٌّ فِي آخِرِهِ لَا فِي أَوَّلِهِ إِلَّا أَنْ ظَنَّ
أَنَّهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مَنْ يَثِقُ بِهِ وَلَوْ اشْتَبَهَ صَامَ بِتَحَرُّ فَإِنْ وَقَعَ فِيهِ
فَادَاءٌ أَوْ بَعْدَهُ فَقَضَاهُ فَيَتِمُّ عَدَدُهُ أَوْ قَبْلَهُ وَأَذْرَكَ صَامَهُ وَإِلَّا
قَضَاهُ وَتَرَكَ جَمَاعَ وَاسْتِقَاءَةَ غَيْرِ جَاهِلٍ مَعْدُورٍ ذَا كَرٍّ أَوْ مُخْتَارًا
لَا قَلْعَ نَخَامَةٍ وَجَبَّهَا وَلَوْ نَزَلَتْ فِي حَدٍّ ظَاهِرٍ فَمِنْ جَرَتْ بِنَفْسِهَا
وَقَدَّرَ عَلَى مَجْبَاهِ أَفْطَرَ وَوُصُولَ عَيْنٍ فِي مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ جَوْفٍ مِنْ
مَرٍّ فَلَا يَضُرُّ وَصُولُ دُهْنٍ أَوْ كَحْلٍ بِتَشْرِبٍ تَسَامٍ أَوْ رِيْقٍ
ظَاهِرٍ صَرَفٍ مِنْ مَعْدِنِهِ أَوْ ذُبَابٍ أَوْ بَعُوضٍ أَوْ عُقْبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ
غُرْبَلَةٍ دَقِيقٍ جَوْفَهُ لَا سَبْقَ مَاءٍ إِلَيْهِ بِمَكْرُوهِ كِبَالِغَةٍ مُضْمَضَةٍ

أول استنشاق واستمناؤه ولو بنحو لمس بلا حائل لا ينظر وفكر
 وحرّم نحو لمس حرك شهوة وإلا فتركه أولى وحلّ افطاره
 بتحري واليقين أحوط وتسحر ولو بشكّ في بقاء ليل فلو أفطر
 أو تسحر بتحري وبأن غلطه بطل صومه أو بلا تحرول بين الحال
 صح في تسحره ولو طلع فجره وفي فيه طعام فلم يبلغ شيئاً منه أو
 كان مجامعاً فنزع حالاً صح صومه وصائم وشرطه إسلام وعقل
 ونقاء كل اليوم ولا يضر نومه وإغماء أو سكره بعضه وشرطه
 الصوم الأيام غير عيد وتشريق وشكّ بلا سبب وهو يوم
 الثلاثين من شعبان إذا تحدّث الناس برؤيته أو شهد بها عدد
 ردّ وسنّ تسحر وتأخيرته وتعجيل فطران تيقن وفطر بتمر
 فاء وترك خُش وشهوة ونحو حجّته وذوق وعلك وأن يغتسل
 عن حدث أكبر ليلاً ويَنول عقب فطره اللهم لك مُصمتٌ وعلى
 رزقك أفطرت ويكثر في رمضان صدقة وتلاوة واعتكافاً
 لاسيما العشر الأخير

(فصل) شرط وجوبه إسلام وتكليف وإطاعة وبياح
 تركه لمرض يضرّ معه صوم وسفر قصر لا لب طراً أو زالا

وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَ وَلَوْ بَعْدَ لَا يَكْفِرُ أَصْلَىٰ وَصَبَّأُو جُنُونَ فِي
غَيْرِ رَدَّةٍ وَسَكْرٍ كَمَا لَوْ بَلَغَ صَائِمًا وَيَجِبُ إِمَامَتُهُ أَوْ مُفْطَرًّا أَوْ
أَفَاقًا أَوْ أَسْلَمَ وَسَنًا لَهُمْ وَلَرِيضٍ وَمَسَافِرٍ زَالَ عَذْرُهُمَا مُفْطَرِينَ
إِمْسَاكًا فِي رَمَضَانَ وَيَلْزَمُ مَنْ أَخْطَأَ بِفِطْرِهِ

(فصل) مَنْ فَاتَهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ فَفَاتَ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ قَضَائِهِ
فَلَا تَدَارَكُ وَلَا أَتَمُّ أَنْ فَاتَ بَعْدَ أَنْ يُعْذَرَ أَوْ بَعْدَ أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِهِ
لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَّةٌ مِنْ جَنْسِ فِطْرَةٍ أَوْ صَامَ عَنْهُ قَرِيبُهُ مُطْلَقًا أَوْ
أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ إِيْتِكَافٌ وَيَجِبُ لِلدُّ
بِلَا قَضَاءٍ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِعَذْرٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ وَقَضَاءٌ عَلَى غَيْرِ
مُتَحِيرَةٍ أَفْطَرَ لَا نَقَازَ آذَى مُشْرِفٍ عَلَى هَلَاكِ أَوْ لُخُوفِ ذَاتِ
وَلَدٍ عَلَيْهِ كَمَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ تَمَكُّنِهِ حَتَّى دَخَلَ آخِرُ
وَيَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ فَلَوْ أَخَّرَ الْقَضَاءَ الْمَذْكُورَ فَفَاتَ أَخْرَجَ
مِنْ تَرْكِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَّةٌ إِنْ لَمْ يُصُمْ عَنْهُ وَالْمَصْرِفُ فَقِيرٌ
وَمَسْكِينٌ وَلَهُ صَرْفُ أَمْدَادٍ لَوْ أَحَدٌ وَيَجِبُ مَعَ قَضَاءِ كَفَّارَةٍ عَلَى
وَاطِئٍ بِإِفْسَادِ صَوْمِهِ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ بِوُطْءِ أَتَمٍّ بِهِ لِلصَّوْمِ وَلَا
شُبْهَةَ فَلَا تَجِبُ عَلَى مُوْطِئٍ وَنَحْوِ نَاسٍ وَتُمْفَسَدُ غَيْرَ صَوْمٍ

أَوْ صَوْمٍ غَيْرِهِ أَوْ صَوْمِهِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ أَوْ بغيرِ وَطْءٍ وَمِنْ ظَنِّ
لَيْلٍ أَوْ شَكٍّ فِيهِ فَبَانَ نَهَارًا أَوْ أَكَلَ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ ثُمَّ
وَطِئَ وَنَسِيَ وَطِئَ زَنًا أَوْ لَمْ يَنْوِ تَرْخِصًا وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ
الْإِفْسَادِ وَوُحْدُوثِ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ بَعْدَ وَطْءٍ لَا يُسْقِطُهَا

« بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ »

سُنُّ صَوْمٍ عُرِفَ لِغَيْرِ مُسَافِرٍ وَحَاجٍّ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسِعَاءَ
وَاثْنَيْ وَخَمِيسٍ وَأَيَّامِ بَيْضٍ وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ وَاتِّصَالِهَا أَفْضَلُ
وَدَهْرٍ غَيْرِ عِيدٍ وَتَشْرِيقٍ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا أَوْ فَوْتَ حَقٍّ وَلَا
كُرْهٍ كَأَفْرَادٍ مُجْمَعَةٍ أَوْ سَبْتٍ أَوْ أَحَدٍ بِلا سَبَبٍ وَقَطْعِ ثَقَلٍ
غَيْرِ نَسْكَ بِلا عُذْرٍ وَلَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ وَحَرْمُ قَطْعِ فَرْضٍ عَيْنِي

« كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ »

سُنُّ كُلِّ وَقْتٍ وَفِي عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ أَفْضَلُ لِلَّيْلَةِ
الْقَدَرِ وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهَا لَيْلَةُ حَادٍ أَوْ ثَالِثِ وَعَشْرِينَ
وَأَرْكَانُهُ نِيَّةٌ وَتَجِبُ نِيَّةُ فَرْضِيَّةٍ فِي نَذَرِهِ وَإِنْ أَطْلَقَهُ كَفَسَتْ نِيَّتُهُ
لَكِنْ لَوْ خَرَجَ بِلا عَزْمٍ عَوْدَ وَعَادَ جَدَّدَ وَلَوْ قَبْلَ مَدَّةٍ وَخَرَجَ
لِغَيْرِهِ تَبَرُّزَ وَعَادَ جَدَّدَ لِأَنَّ نَذَرَ مَدَّةٍ مُتَتَابِعَةٍ نَخْرَجَ لِعُذْرِ

لا يقطع التتابع وعاد ومسجد الجامع أو لي ولو عين في نذره
مسجد مكة أو المدينة أو الإقصي تعين ويقوم الأول مقام
الأخيرين والثاني مقام الثالث ولبت قدر يسمى عكوفاً ومعتكف
وشروطه إسلام وعقل وخلو عن حدث أكبر وينقطع كتابه
بردة وسكر ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه غالباً وجنابة مفطرة
لا غير مفطرة أن يادر بطهره ولا جنون وإغناء ويجب خروج من
به حدث أكبر من مسجد تعذر طهره فيه بلا مكث ويحسب
زمن إغناء فقط ولا يضرب ثلثين وفطر ولو نذر اعتكاف يوم
هو فيه صائمه لزمه أو أن يعتكف صائماً أو عكسه لزمه
وجمعهما

« فصل » نذر مدة وشروط تتابعها لزمه أداء وقضاء أو يوماً
لم يجز تفرقه ولو شرط مع تتابع خروجاً لعارض مباح مقصود
غير مناف صبح ولا يجب تدارك زمنه إن عين مدة وينقطع
التتابع بخروجه بلا عذر لا لتبرؤ ولو بدار له لم يفحش بعدها ولا
له أخرى أقرب أو خش ولم يجد بطريقه لا ثقاً أو عاد مريضاً
بطريقه ما لم يعدل أو يطل وقوفه ولا لمرض يحوج لخروج

أَوْ لِنَسِيَانٍ أَوْ لَأَذَانٍ رَاتِبٍ إِلَى مَنَارَةٍ لِلْمَسْجِدِ مُنْفَصِلَةً قَرِيبَهُ أَوْ لِنَحْوِهَا
وَيَجِبُ قَضَاءُ زَمَنِ خُرُوجٍ لِعَذْرِ إِلَّا زَمَنَ نَحْوِ تَبَرُّزٍ
(كِتَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ)

يَجِبُ كُلُّ مَرَّةٍ بِتَرَاحٍ بِشَرْطِهِ وَشَرْطِ إِسْلَامٍ لَصِحَّةِ فُلُوهِ
مَالٍ إِحْرَامٍ عَنْ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَمَعَ تَمْيِيزٍ لِبَاسَةٍ وَلِاسْمِيزٍ إِحْرَامٍ
بِإِذْنٍ وَلِيهِ وَمَعَ بُلُوغٍ وَحُرِّيَّةٍ لَوْ قُوعٍ عَنْ فَرَضِ إِسْلَامٍ فَيَجْزِيهِ
مَنْ فَقِيرٌ لَا صَغِيرٍ وَرَقِيقٍ وَمَعَ اسْتِطَاعَةٍ لَوْ جُوبٍ وَهِيَ نَوَاعَانِ
اسْتِطَاعَةٍ بِنَفْسِهِ وَشَرْطِهَا وَجُودُ مَوْتَتِهِ سَفَرًا إِلَّا إِنْ قَصُرَ سَفَرُهُ
وَكَانَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أَيَّامٍ وَوَجُودُ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ
مَرَحَلَتَانِ أَوْ ضَعْفٍ عَنْ مَشْيٍ رَاحِلَةٍ مَعَ شِقِّ مَحْمَلٍ لَا فِي رَجُلٍ لَمْ
يَشْتَدَّ ضَرَرُهُ بِهَا وَعَدِيلٍ يَجْلِسُ وَشَرْطُ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَنْ مَوْنَةٍ
عِيَالِهِ وَغَيْرِهَا مِمَّا فِي الْفَطْرَةِ لَا عَنْ مَالٍ تِجَارَةٍ وَأَمِنْ طَرِيقٍ تَفْسَا
وَبُضْعًا وَمَالًا وَيَلْزَمُ رُكُوبُ بَحْرٍ تَعِينَ وَغَلَبَتْ سَلَامَةٌ وَوَجُودُ
مَاءٍ وَزَادَ بِمَحَالٍ يُعْتَادُ حَمْلُهَا مِنْهَا بِشَيْءٍ مِثْلِ زَمَانًا وَمَكَانًا وَعَلْفٍ
دَابَّةٍ كُلِّ مَرَحَلَةٍ وَخُرُوجِ نَحْوِ زَوْجٍ لِمَرْأَةٍ أَوْ نِسْوَةٍ ثِقَاتٍ مَعَهَا
وَلَوْ بِأَجْرَةٍ كَقَائِدٍ أَعْمَى وَثُبُوتٌ عَلَى مَرَكُوبٍ بَلَا ضَرَرٍ شَدِيدٍ

وَزَمَنْ يَسْعُ سِيراً مَعَهُوْدًا لِنُسُكٍ وَلَا يُدْفَعُ مَالٌ لِلْحَجَّوْرِ بِسَفِهِ
 بَلْ يَصْبِحُهُ وَلَّى وَاسْتَطَاعَةً بغيره فَتَجِبُ إِيَابَةُ عَنْ مَيْتٍ عَلَيْهِ
 نُسُكٌ مَنْ تَرَكْتَهُ وَمَعْضُوبٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ إِيَابُ جَرَّةٍ
 مِثْلٍ فَضَلَتْ عَمَّا مَرَّ غَيْرَ مَوْتَةٍ عِيَالِهِ سَفَرًا أَوْ بِمَطِيعٍ بِنُسُكٍ
 بِشَرْطِهِ لَا مَطِيعٍ بِمَالٍ (بَابُ الْمَوَاقِيتِ) زَمَانُهَا الْحَجُّ
 مَنْ شَوَّالٍ إِلَى جَبْرِ نَحْرٍ فَلَوْ أَحْرَمَ حَلَالٌ فِي غَيْرِهِ انْعَقَدَ عُمْرَةٌ
 وَلَهَا الْأَبْدُ لَا الْحَاجُّ قَبْلَ نَفَرٍ وَمَكَائِهَا لَهَا مَنْ مَحْرَمٌ حَلٌّ وَأَفْضَلُهُ
 الْجِعْرَانَةُ فَالْتَسَعِيمُ فَالْحَدِيدِيَّةُ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَثَانِي بِهَا أَجْزَأُ أَنَّهُ وَعَلَيْهِ
 دَمٌ فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ فَقَطْ فَلَا دَمَ وَلِحَجٍّ لَنْ بِمَكَّةَ هِيَ
 وَلِنُسُكٍ لِمَتَوَجَّهٍ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ وَمِنْ الشَّامِ وَمِصْرَ
 وَالْمَغْرِبِ الْجَحْفَةِ وَمِنْ تِهَامَةِ الْيَمَنِ يَلْمُ وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ
 قَرْنٌ وَمِنْ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ وَالْأَفْضَلُ لَنْ فَوْقَ مِيقَاتِ
 لِإِحْرَامٍ مِنْهُ وَمِنْ أَوَّلِهِ وَلَنْ لَا مِيقَاتٍ بِطَرِيقِهِ إِنْ حَاذَاهُ مُحَاذَاتُهُ
 أَوْ مِيقَاتَيْنِ مُحَاذَاهُ أَقْرَبُهُمَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَرَحِلَتَانِ مِنْ مَكَّةَ وَلَنْ
 دُونَ مِيقَاتٍ لَمْ يَجَاوِزْهُ مُرِيدَ نُسُكٍ ثُمَّ أَرَادَ مُحَلَّهُ وَمَنْ جَاوَزَ
 مِيقَاتَهُ مُرِيدَ نُسُكٍ بِلَا إِحْرَامٍ كَزَمَهُ عَوْدُهُ إِلَّا لِعِذْرِ فَإِنْ لَمْ يَعِدْ

وَعَادَ بَعْدَ تَلْبُسِهِ بِعَمَلِ نَسَكٍ لَزِمَهُ مَعَ الْإِثْمِ دَمٌ (بَابُ الْإِحْرَامِ)
 الْأَفْضَلُ تَعْيِينُ بَأَنِ يَنْوِي حَجًّا أَوْ عِمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا فَإِنْ أَطْلَقَ فِي
 أَشْهُرِ حَجٍّ صَرَفَهُ بِنِيَّةٍ لِمَا شَاءَ ثُمَّ أَتَى بِعَمَلِهِ وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كُلَّ حَرَامٍ
 زَيْدٌ فَيَنْعَقِدُ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَصَحَّ لِإِحْرَامِ زَيْدٍ وَالْإِفْكَاحُ حَرَامٌ فَإِنْ
 تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ إِحْرَامِهِ نَوَى قِرَانًا ثُمَّ أَتَى بِعَمَلِهِ وَسَنَ نَطَقَ بِنِيَّةٍ
 فَتَلْبِيَةٌ لَا فِي طَوَافٍ وَسَمَى وَطَهَّرَ لِأِحْرَامٍ وَلِدُخُولِ مَكَّةَ وَبِذِي
 طَوْى لِمَا رِبَا أَفْضَلُ وَلَوْ قُوفٌ بِعَرَفَةَ وَبِمَزْدَلِفَةَ غَدَاةَ نَحْرٍ وَلِرَمَى
 تَشْرِيقٍ وَتَطْيِيبِ بَدَنِ وَلَوْ بِمَالِهِ جَزْمٌ لِأِحْرَامٍ وَحُلٌّ فِي ثَوْبٍ
 وَاسْتِدَامَتُهُ وَسَنَ خَضْبُ يَدِي لِمَرْأَةٍ لَهُ وَيَجِبُ تَجَرُّدُ رَجُلٍ لَهُ عَنْ
 مَحِيطٍ وَسَنَ لِبْسُهُ أَزَارًا وَرِدَاءً أَيْضِينَ وَنَعْلَيْنِ وَصَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ
 لِأِحْرَامٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهَ لَطَرِيقِهِ وَسَنَ أَكْثَارُ تَلْبِيَةٍ
 وَرَفْعُ رَجُلٍ بِهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ وَعِنْدَ تَغَايُرِ أَحْوَالٍ آكِدُ وَلَقُظْهَا
 لِيَبْكُ اللَّهُمَّ لِيَبْكُ الْحَ وَلَمْ يَرَأِ مَا يَعْجِبُهُ أَوْ يَكْرَهُهُ لِيَبْكُ إِنْ
 الْعَيْشُ عَيْشُ الْآخِرَةِ ثُمَّ يَصَلِّي وَيَسْلِمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَيَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَيَسْتَعِيذُ بِهِ مِنَ النَّارِ
 (بَابُ صِفَةِ النَّسَكِ) الْأَفْضَلُ دُخُولُ مَكَّةَ قَبْلَ وَقُوفِ

ومن ثنية كداء وان يقول عند لقاء الكعبة رافعاً يديه واقفاً
اللهم زد هذا البيت تشريقاً إلى آخره اللهم أنت السلام إلى آخره
فيدخل المسجد من باب بني شيبه ويبدأ بطواف قدوم إلا
لعذر ويختص به حلال وحاج دخل مكة قبل وقوف ومن
قصد الحرم لا لنسك سنّ احرام به

(فصل) واجبات الطواف ستره وطهره فلو زال فيه جدّد
وبنى وجعله البيت عن يساره ماراً تلقاء وجهه وبدؤه بالحجر
الاسود محاذياً له أولجزئه يده فلو بدأ بغيره لم يحسب وكونه
سبعاً وفي المسجد ونيته إن استقل وعدم صرفه وسن أن يمشى
في كله ويستلم الحجر أول طوافه ويقبله ويسجد عليه فإن
عجز استلم يده فبنحو عود ثم قبل فأشار بيده فيما فيها ويستلم
اليمني ويقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك
الح وقبالة الباب اللهم أن البيت بيتك الخوئين اليمانيين ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية ويدعو بما شاء
ومأثوره افضل فقراءة فقير مأثور ويراعى ذلك كل طوفة
ويرمل ذكر في الثلاث الأول من طواف بعده سعى مطلوب

بأن يسرع مَشِيهً مُقَارِباً خُطَاهُ وَيَقُولُ فِيهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجَّاً مُبْروراً
 لِحُجَّتِهِ يَضْطَبِعُ فِي طَوَافٍ فِيهِ رَمْلٌ وَفِي سَعْيٍ بَانَ يَجْعَلُ وَسْطَ رِجْلَيْهِ
 تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَطَرَفِيهِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَيَقْرُبُ مِنَ الْبَيْتِ
 فَلَوْ فَاتَ رَمْلٌ بِقَرَبٍ وَأَمَّنَ لَسَّ نِسَاءً وَلَمْ يَرْجُ فُرْجَةً بَعْدَ وَيُؤَالِي
 كُلَّ طَوَافِهِ وَيُصَلِّي بَعْدَهُ رَكْعَتَيْنِ وَخَلْفَ الْمَقَامِ أَوَّلَى فِي الْحَجَرِ
 فِي الْمَسْجِدِ قَفَى الْحَرَمِ خَيْثُ شَاءَ بِسُورَةِ الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ
 وَيُجْهَرُ لَيْلًا وَلَوْ حَمَلَ شَخْصٌ مُحَرِّمًا لَمْ يُطْفِئْ عَنْ نَفْسِهِ وَدَخَلَ
 وَقْتُ طَوَافِهِ وَطَافَ بِهِ وَلَمْ يَنْوِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهَا وَقَعَ لِلْحَمُولِ إِلَّا
 أَنْ أُطْلِقَ وَكَانَ كَالْحَمُولِ فَلَهُ وَسْنٌ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ بَعْدَ طَوَافِهِ
 وَصَلَاتِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصُّفَا لِلْسَعْيِ وَشَرْطُهُ أَنْ يَبْدَأَ بِالصُّفَا
 وَيَنْتَهِيَ بِالْمَرْوَةِ وَيَسْعَى سَبْعًا ذَهَابَهُ مِنْ كُلِّ لِّلْآخِرِ فِي الْمَسْعَى مَرَّةً
 وَبَعْدَ طَوَافِ رُكْنٍ أَوْ قُدُومٍ وَلَا يَتَخَلَّلُهُمَا الْوُقُوفُ وَلَا تَسْبِيحُ لِمُعَادَةٍ
 سَعْيٍ وَسْنٌ لِلذِّكْرِ أَنْ يَرْتَقِيَ عَلَى الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ قَامَةً وَيَقُولُ كُلُّ
 اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ إِلَى آخِرِهِ ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ وَيُثَلِّثُ الذِّكْرَ
 وَالِدُعَاءَ وَيَمْشِي أَوَّلَ السَّعْيِ وَآخِرَهُ وَيَعْدُو الذِّكْرَ فِي الْوَسْطِ
 وَمَحَلَّهَا مَعْرُوفٌ (فَصْلٌ) سَنٌ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ سَابِعَ الْحُجَّةِ

بعد ظهر أوجهة خطبة يأمر فيها بالغدو إلى منى ويعلمهم الناسك
 ويخرج بهم من غدٍ بعد أصبح إلى منى ويتبوا بها ويقصدوا
 عرفة إذا أشرقت الشمس على ثبير ويقوموا بقربها بنمرة إلى
 الزوال ثم يذهب بهم إلى مسجد إبراهيم فيخطب خطبتين ثم
 يجمع بهم العصرين تقديمًا ويقفوا بعرفة ويكثروا الذكر والدعاء
 إلى الغروب ثم يقصدوا مزدلفة ويجمعوا بها المغرب والعشاء
 تأخيرًا وواجب الوقوف حضوره وهو أهل للعبادة بعرفة بين
 زوال وجرح ولو فارقها قبل غروب ولم يعد سن دم ولو
 وقفوا العائر غلطًا ولم يقبلوا أجزاءهم (فصل) يجب ميئ
 لحظة بمزدلفة من نصف إن فمن لم يكن بها فيه لزمه دم وسن
 أن يأخذوا منها حصى رمى نحر ويقدم نساء وضعفة بعد نصف
 إلى منى ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح بغلس ثم يقصدوا منى
 فاذا بلغوا المشعر الحرام استقبلوا وقفوا وهو أفضل وذكروا
 ودعوا إلى إسفار ثم يسروا ويدخلوا منى بعد طلوع شمس
 فيرمي كل سبع حصيات إلى جرة العقبة ويقطع التلبية عند
 ابتداء نحو رمى ويكب مع كل رمية وحلق وعقبه ويدبح

مِنْ مَعَهُ هَدًى وَيُحَاقِقُ وَيُقَصِّرُ وَالْحَاقِقُ أَفْضَلُ لِلذَّكَرِ وَالتَّقْصِيرُ
 لغيرِهِ وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ مِنْ رَأْسٍ وَسُنٌّ لِمَنْ لَا شَعْرَ بِرَأْسِهِ
 إِمْرَأُ مُوسَى عَلَيْهِ وَيَدْخُلُ مَكَّةَ وَيَطُوفُ لِلرَّكْعَةِ فَيَسْمَعُ إِنْ لَمْ
 يَكُنْ سَمِعَ فَيَعُودُ إِلَى مَنَى وَسُنٌّ تَرْتِيبُ أَعْمَالِ نَحْرِ كَمَا ذُكِرَ
 وَيَدْخُلُ وَقْتَهَا لَا الذَّبْحَ بِنِصْفِ لَيْلَةِ نَحْرِ لِمَنْ وَقَفَ قَبْلَهُ وَيَبْقَى
 وَقْتُ الرَّمْيِ الْأَخْتِيَارِيِّ إِلَى آخِرِ يَوْمِهِ وَلَا آخِرَ لَوْ قَتَلَ الْحَلْقَ
 وَالطَّوَافَ وَسَيَّأَنِي وَقْتُ الذَّبْحِ وَحَلَّ بَاثِنِينَ مِنْ رَمْيِ نَحْرِ وَحَلَقِ
 وَطَوَافٍ غَيْرِ نِكَاحٍ وَوَطْءٍ وَمَقْدَمَاتِهِ وَبِالثَّلَاثِ الْبَاقِي (فَصْلٌ)
 يَجِبُ مَبِيتُ مَبْنَى آيَالِي تَشْرِيقِ مُعْظَمِ لَيْلٍ وَرَمَى كُلِّ يَوْمٍ بَعْدَ
 زَوَالٍ إِلَى الْجُمُعَاتِ فَإِنْ تَقَرَّرَ فِي الثَّانِي بَعْدَ رَمْيِهِ جَازَ وَسَقَطَ مَبِيتُ
 الثَّلَاثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا وَشُرْطَ الرَّمْيِ تَرْتِيبٌ وَكَوْنُهُ سَبْعًا وَيَبْدُ
 وَبِحَجَرٍ وَقَصْدُ الرَّمْيِ وَتَحْقِيقُ إِصَابَتِهِ وَسُنٌّ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى
 الْخَذْفِ وَمَنْ عَجَزَ أَنْ يَبْذُرَ لَوْ تَرَكَ رَمِيًّا تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي تَشْرِيقِ
 أَدَاءٍ وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ ثَلَاثَ رَمِيَّاتٍ وَيَجِبُ عَلَى غَيْرِ نَحْوِ حَائِضٍ
 طَوَافٌ وَدَاعٍ بِهَرَاقِ مَكَّةَ وَيُجِبُ تَرْكُهُ بَدَمًا فَإِنْ عَادَ قَبْلَ مَسَافَةِ
 قَصْرِ وَطَافٍ فَلَا دَمَ وَإِنْ مَكَثَ بَعْدَهُ لَا لِلصَّلَاةِ أُقِيمَتْ أَوْ شُغِلَ

سفر أعاد وسن شرب ماء زمزم وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) أركان الحج إحرام ووقوف وطواف وسعي وحلق أو تقصير وترتيب المعظم ولا تجبر وغير الوقوف أركان للعمرة ويؤديان بافراد بان يحج ثم يعتمر ويتمتع بأن يعكس بان يحرم بها أو بعمره ثم يحج قبل شروع في طواف ثم يعمل عمله ويتمتع عكسه وأفضلها إفراد لأن اعتمر عامه ثم تمتع وعلى المتمتع والقارن دم إن لم يكونا من حاضري الحرم وهم من دون مرحلتين منه واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه ولم يعد لإحرام الحج إلى ميقات ووقت وجوب الدم إحرامه بالحج والأفضل ذبحه يوم نحر فإن عجز بحرم صام قبل نحر ثلاثة أيام تسن قبل عرفة وسبعة في وطنه ولو فاتته الثلاثة لزمه أن يفرق في قضائها بينهما وبين السبعة بقدر تفريق الأداة وسن تتابع كل (باب ما حرم بالأحرام) حرم به على رجل ستر بعض رأسه بما يمد سائرًا ولبس محيط بخياطة أو نسج أو عقد في باقي بدنه ونحوه وعلى امرأة ستر بعض وجهها ولبس قفاز الإلحاجة وعلى كل تطيب لبده أو ملبوسه بما يقصد رائحته ولا يكره غسله بنحو خطمي ودهن شعر رأسه أو لحيته

ولإزالة شعره أو ظفره إلا لعذر وفي شجرة أو ظفر مئذنين
 مئذنان إن إختار دماً وثلاثة ولاء فدية ووطء ومقدّماته بشهوة
 ويُفسد به خبج قبل التحليل وعمره مفردة ويجب به بدنة على الرجل
 ومضى في فاسدها واعادة فوراً وتعرض لما كول برى وحشى
 ومتولد عنه ومن غيره كحلال بحرّم فان تلف ضمنه ففي نعماته بدنة
 وأخذ من بقر وحش وحمارة بقرة وظي تيس وظبية عنز
 وغزال معز صغير وأرنب عناق ويربوع ووبرجفوة وحمام شاة وما
 لا نقل فيه يحكم بمثله عدلان كقيمة مالا مثل له منه وحرم
 تعرض لثابت حرّم مما لا يُستنبط ومن شجر لا أخذه لهائم
 ولدواء ولا أخذ أذخر ومؤذ ويضمن به في شجرة كبيرة بقرة
 وما قاربت سبعها شاة وحرم المدينة ووج كحرم مكة في حرمة
 نط وفي مثلي ذبائح مثله وتصدق به على مساكين الحرم
 أو أعطاهم بقيمته طعاماً أو صوم لكل مئذ يوماً وغير مثلي
 تصدق بقيمته طعاماً أو صوم فان انكسر مئذ صام يوماً وفي
 فدية فحرم غير مُفسد وصيد ونابت ذبح أو تصدق بثلاثة أصع
 ستة مساكين أو صوم ثلاثة أياماً ودم ترك مأمور كدم تمتع وكذا دم

فوات ويذبحه في حجة الاعادة ودم الجبران لا يختص بزمان
ويختص بالحرم وصرفه كبذله اساكينه وأفضل بقعة لذبح
معتز غير قارن الروة ولحاج منى وكذا الهدي مكاناً ووقته
وقت أضحية (باب الأحصار والفوات) لمحصر تحلل كمنحو
مريض شرطه بذبح حيث عذر خلق بنيته فيها وبشرط ذبح
من نحو مريض فان عجز فطعام بقيمة أفصوم لكل مد يوماً
وله تحلل حالا ولو أحرمت رقيق أو زوجة بلا إذن فلمالك أمره
تحليله ولا إعادة على محصر فان كان فرضاً ففي ذمته إن استقر
عليه وإلا اعتبرت استطاعته بعدد وعلى من فاته وقوف تحلل
بعمل عمرة ودم واعادة

(كتاب البيع) أركانه عاقد ومعقود عليه وصيغة ولو كناية
إيجاب كبعثك وتملكك واشترى منى وكجعلته لك بكذا وقبول
كاشتريت وتملكت وقبلت وإن تقدم كبعني وشرط فيهما أن
لا يتخلل كلام أجنبي ولا سكوت طويل وإن يتوافقا معنى
فلو أوجب بألف مكسرة فقبل بصحيحة لم يصح وعدم تعليق
وتأقوت في العاقد إطلاق تصرف وعدم إكراه بغير حق وإسلام

مَنْ يَشْتَرِي لَهُ مُصْحَفٌ أَوْ نَحْوُهُ أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ مُرْتَدٌّ لَا يَتَّقُ عَلَيْهِ
 وَعَدَمُ حِرَابَةٍ مَنْ يَشْتَرِي لَهُ عِدَّةٌ حُرْبٍ وَفِي الْمَقُودِ عَلَيْهِ طَهْرٌ
 أَوْ إِمَّا كَانَ بِنَفْسٍ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَجَسٍ وَلَا مُتَنَجِّسٍ لَا يُكُنُّ طَهْرُهُ
 وَلَوْ دُهْنًا وَنَحْوَهُ وَلَوْ مَاءٌ وَتَرَابًا بِمَعْدِنِهِمَا فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ حَشَرَاتٍ
 وَسَبَاعٍ لَا تَنْفَعُ وَنَحْوِ حَتَّى بَرٍّ وَآلَةٍ لَهْوٍ وَإِنْ تَمَوْلَ رُضُوضَهَا
 وَقُدْرَةُ تَسْلَمُهُ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَحْوِ ضَالٍّ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ
 وَلَا أَجْزَاءَ مُعَيَّنٍ يَنْقُصُ فَصْلُهُ وَلَا مَرْتَهُونٍ عَلَى مَا يَأْتِي وَلَا جَانِ
 تَلَقَّى بَرَقَبَتِهِ مَالٍ قَبْلَ اخْتِيَارِ فِدَائِهِ وَوَلَا يَصِحُّ عَقْدُ قُضُولِي
 وَيَصِحُّ مَالٌ غَيْرُهُ أَنْ بَانَ لَهُ وَعِلْمٌ وَيَصِحُّ بَيْعُ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ
 جُهِلَتْ صِيعَانُهَا وَصُبْرَةٍ كَذَلِكَ كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ وَجَهْلُ الصِّيعَانِ
 بِمِائَةِ دَرَاهِمٍ كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ إِنْ خَرَجَتْ مِائَةٌ لَا يَبِيعُ لِأَحَدٍ ثَوْبَيْنِ
 وَلَا بِأَحَدٍ هُمَا أَوْ بِعَلٍّ ذَا الْيَتِ بَرٍّ أَوْ بَزَنَةٍ ذِي الْحَصَاةِ ذَهَبًا أَوْ
 بَأْفٍ دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ وَلَوْ بِاعٍ بِنَقْدٍ وَتَمَّ نَقْدٌ غَالِبٌ مُعَيَّنٌ أَوْ نَقْدَانِ
 وَلَا غَالِبٌ اشْتَرَطَ تَعْيِينَ إِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهُمَا وَلَا يَبِيعُ غَائِبٌ وَتَكْفِي
 مُعَايَنَةُ عَوْضٍ وَرُؤْيَاةٌ قَبْلَ عَقْدٍ فِيمَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ إِلَى وَقْتِهِ وَرُؤْيَاةُ
 بَعْضٍ مَبِيعٍ دَلٌّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ صُبْرَةٍ نَحْوِ بَرٍّ وَأَنْخُوزِجٍ لِمَتَائِلِ

أو كان صوانا للباقي لبقائه كقشر رُمان وبيض وقشرة سُفلى
لجوز أو لوز وتعتبر رؤية تليق وصح سلم أعمى لعوض في ذمته
(باب الربا) إنما يحرم في نقد وما قصد لظعم تقوتاً أو تهكماً أو
تدواً فاذا بيع ربوي بنفسه شرط حلول وتقابض قبل تفرق
ومماثلة يقيناً بكيل في مكيل غالب عادة الحجاز في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم وبوزن في موزونه وفي غير ذلك بوزن إن
كان أكبر من تمر وإلا فبعادة بلد البيع أو بغير جنسه واتحد
علة وشرط حلول وتقابض كأدقة أصول مخلفة الجنس وخلوها
وأدهانها ولحومها وألبانها وتعتبر المماثلة في غير العرايا بخفاف فلا
يباع رطب برطب ولا بجاف ولا تكفي فيما يتخذ من حب إلا
في دهن وكسب صرف وتكفي في العنب والرطب عصيراً أو
خلاً وتعتبر في لبن لبناً أو سمناً أو مخيضاً صرفاً فلا تكفي في باقي
أحواله كجبين ولا فيما أرت فيه النار بنحو طبخ ولا يضر
تأثير تمييز كعسل وسمن وإذا جمع عقد جنساً ربوياً من الجانيين
واختلف البيع كهد عجوة ودرهم بمثلها أو بدنان أو درهمين
وكجيد وربي بمثلها أو بأحد هما باطل كبيع نحو لحم بحيوان

(باب م) نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عَسَبِ الْفَحْشَلِ وَهُوَ
ضِرَابُهُ وَيُقَالُ مَأْوُهُ فَتَحْرَمُ أَجْرَتُهُ وَتَمْنُ مَائِهِ وَعَنْ حَبْلِ الْحَبْسَلَةِ
وَهُوَ نِتَاجُ النَّتَاجِ بَانَ يَبِيعُهُ أَوْ يَتَمَنَّى إِلَيْهِ وَالْمَلَأَقِيحُ وَهِيَ مَافِي
الْبَطُونِ وَالْمَضَامِينِ وَهِيَ مَافِي الْأَصْلَابِ وَالْمَلَأَمْسَةِ بَانَ يَلِيسَ
تَوْبَاكُمُ يَرَهُ تَمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ أَوْ يَقُولُ إِذَا
لَمَسْتُهُ فَقَدْ بَعَثَكُمُ وَالْمُنَابَذَةُ بَانَ يَجْعَلُ النَّبَذَ بَيْعًا وَالْحَصَاةُ
بَانَ يَقُولُ بَعَثْتُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ أَوْ بَعَثْتُكَ وَلَكِ
الْخِيَارُ إِلَى رَمِيهَا أَوْ يَجْعَلُ الرَّمَى بَيْعًا وَالْعَرَبُونَ بَانَ يَشْتَرِي سِلْعَةً
وَيُعْطِيهِ نَقْدًا لِيَكُونَ مِنَ التَّمَنِ إِنْ رَضِيَهَا وَإِلَّا فَبَيْعُهُ وَتَقْرِيقُ
لَا بَنْحُو وَصِيَّةٌ وَعَقْدٌ بَيْنَ أَمَةٍ وَفَرَعِهَا حَتَّى يُمَيِّزَ فَإِنْ فَرَّقَ بَنْحُو
يَبِيعُ بَطْلًا وَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ كَبَعْتُكَ بِأَلْفٍ نَقْدًا أَوْ بِأَلْفَيْنِ لِسَنَةٍ
وَيَبِيعُ وَشَرْطٌ كَبِيعَ بِشَرْطٍ يَبِيعُ أَوْ قَرْضٌ وَكَبِيعُهُ زَرْعًا
أَوْ تَوْبًا بِشَرْطٍ أَنْ يَحْصُدَهُ أَوْ يَخْطِطُهُ وَصَحَّ بِشَرْطٍ خِيَارٍ أَوْ بَرَاءَةٍ
مِنْ عَيْبٍ أَوْ قَطْعِ ثَمَرٍ وَأَجَلٍ وَرَهْنٍ وَكَفِيلٍ مَعْلُومِينَ لِعَوَضٍ
فِي ذِمَّةٍ وَإِشْهَادٍ وَإِنْ لَمْ يَمِينَ الشُّهُودَ وَبِفَوْتِ رَهْنٍ أَوْ إِشْهَادٍ
أَوْ كِفَالَةٍ خَيْرٌ كَشَرْطٍ وَصَفٍ يَقْصَدُ كَكُونَ الْعَبْدِ كَاتِبًا أَوْ الدَّابَّةِ

حاملاً أو ذات لبن وبشرط مقتضاه كقبض وردٍ بعيب أو مالا
 غرض فيه كان لا يأكل إلا كذا أو اعتاقه مُنجزاً مطلقاً أو عن
 مُشترٍ ولبائع مطالبته به ولا يصح بيع دابة وحملها أو أحدهما كبيع
 حامل بحرٍّ ويدخل جمل دابة في بيعها مطلقاً (فصل ٢) من المنهي
 ما لا يبطل بالنهي كبيع حاضر لباد قدم بما تهم حاجة إليه لبيعه
 حالاً فيقول الحاضر أتركه لأبيعه تدريجاً بأعلى وتلقى رُكبان
 اشترى منهم بغير طلبهم متاعاً قبل قدومهم ومعرفةً بالسعر
 وخيراً وإن عرفوا الغبن وسوم على سوم بعد تقرر ثمن وبيع ثم على
 بيع وشراء على شراء من خيار بغير إذن ونجش بأن يزيد في
 ثمن ليغرّ ولا خيار وبيع نحو رطب لبتخذه مُسكراً (فصل ٣) باع
 حلاً وحرماً صح في الحل بحصته من المسمى باعتبار قيمتهما وخير
 مُشترٍ جَهْلٍ أو نحو عبديه قتل أحدهما قبل قبضه لم يفسخ
 في الآخر بل يتخير مُشترٍ فإن أجاز فبالحصة ولو جمع عقدين
 لازمين أو جائزين كإجارة وبيع أو وسلم أو شركة وقراض
 صحا ووُزِعَ المسمى على قيمتهما ويتعدّد بتفصيل ثمن ويتعدّد
 عاقده ولو وكّلا لافي رهن وشفعة «باب الخيار» يثبت خيار

مجلس في كل بيع وإن استعقب عتقاً كـ بويّ وسلم لا بيع
عبد منه وبيع ضمنى وقسمة غير ردّ وحوالة وسقط خيار من
اختار لزومه وكل بفرقة بدن عرفاً طوعاً فيبقى ولو طال مكثهما
أو تماشياً منازل ولو مات أو جن انتقل لوارثه أو وليه وحلف
نافى فرقة أو فسخ قبلها (فصل) لهما شرط خيار فيما فيه
خيار مجلس إلا فيما يعتق لمشتري أو بويّ وسلم مدة معلومة
ثلاثة فأقل من الشرط والمالك فيها لمن انفرد بخيار وإلا فموقوف
فإن تم البيع بأن أنه لمشتري من العقد وإلا فلبائع ويحصل الفسخ
بنحو فسخت والإجازة بنحو أجزت والتصرف كوطء واعتاق
وبيع وإجازة وتزويج ووقف لمن باع فسخ ومن مشتري إجازة
لا عرض على بيع وإذن فيه « فصل » لمشتري جاهل خيار
بتغدير فعلي وهو حرام كتصريته وتحمير وجهه وتسويد شعره
وتجعيده وجبس ماء قناة أو رحي أرسل عند البيع لا ليطخ ثوبه
بمداد أو بظهور عيب باق ينقص العين نقصاً يفوت به غرض صحيح
أو قيمتها وغلب في جنسها عدمه كخيشاء وجحاح وعصّ وزنا
وسرقة وإباق وبخسر ومضنان وبول بهراش إن خالف العادة حدث

قبل القبض أو بعده واستند لسبب مُتَقَدِّمٍ يقطعُه بِمُجْنَايَةِ سَابِقَةٍ
وَيَضْمَنُهُ الْبَائِعُ بِقَتْلِهِ بِرَدَّةٍ سَابِقَةٍ لَا بَعْوَتَهُ بِمَرَضٍ سَابِقٍ وَلَوْ بَاعَ
بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ بَرِيءٌ عَنْ عَيْبٍ بَاطِنٍ بِحَيَوَانٍ مُوجُودٍ
حَالِ الْعَقْدِ جَهْلُهُ وَلَوْ شَرْطَ الْبَرَاءَةِ عَمَّا يَحْدُثُ لَمْ يَصَحَّ وَلَوْ تَلَفَ
بَعْدَ قَبْضِهِ مَبِيعٌ غَيْرُ رَبَوِيٍّ بَيْعٌ بِمُجْنِسِهِ ثُمَّ عِلْمٌ عَيْبًا فَلَهُ أَرَشٌ وَهُوَ
جُزْءٌ مِنْ ثَمَنِهِ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ كَنِسْبَةِ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ لَوْ
كَانَ سَلِيمًا إِلَيْهَا وَلَوْ رَدَّهُ وَقَدْ تَلَفَ الثَّمَنُ أَخَذَ بَدْلَهُ وَيُعْتَبَرُ
أَقْلُ قِيَمَتِهِمَا مَنْ بَاعَ إِلَى قَبْضٍ وَلَوْ مَلَكَهُ غَيْرُهُ فَعِلْمٌ عَيْبًا فَلَا
أَرَشَ فَإِنْ عَادَ فَلَهُ رَدُّهُ وَالرَّدُّ فُورِيٌّ عَادَةً فَلَا يَضُرُّ نَحْوُ صَلَاةٍ
وَأَكْلٍ دَخَلَ وَقَعْتُهُمَا فِيرَدُّهُ وَلَوْ بَوَكِيلِهِ أَوْ يَرْفَعُ الْأَمْرَ لِحَاكِمٍ
وَهُوَ آكِدٌ فِي حَاضِرٍ وَوَاجِبٌ فِي غَائِبٍ وَعَلَيْهِ إِشْهَادُ بِنْتَيْنِ فِي
طَرِيقِهِ أَوْ تَوَكِيلُهُ أَوْ عَذْرُهُ فَإِنْ عَجَزَ لَمْ يَلْزَمْهُ تَلَفُ سَطَرٍ بِهِ وَتَرْكُ
اسْتِعْمَالِ لَارْكَوبٍ مَاعَسَرَ سَوْفَهُ وَقُودُهُ فَلَوْ اسْتَعْدَمَ رَقِيقًا أَوْ
رَكَّ عَلَى دَابَّةٍ سَرَجًا أَوْ أَكْفَاغًا فَلَا رَدَّ وَلَا أَرَشَ وَلَوْ حَدَّثَ عَنْدهُ
عَيْبٌ سَقَطَ الرَّدُّ الْقَهْرِيُّ ثُمَّ إِنْ رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ رَدَّهُ عَلَيْهِ أَوْ قَنَعَ
بِهِ وَإِلَّا فَإِنْ اتَّفَقَا فِي غَيْرِ الرَّبَوِيِّ عَلَى فُسْخٍ أَوْ أَجَازَةٍ مَعَ أَرَشٍ

ولأَجِيبَ طَالِبَهَا وَعَلَيْهِ إِعْلَامُ بَائِعٍ فَوْرًا بِالْحَادِثِ فَإِنْ أَخْرَجَ بِلَا
عَذْرٍ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرَشَ وَلَوْ حَدَثَ عَيْبٌ لَا يُعْرِفُ الْقَدِيمُ بِدُونِهِ
كَكَسْرِ بَيْضِ نَعَامٍ وَجَوْزٍ وَتَقْوِيرِ بَطِيخٍ مَدَوْدٍ بَعْضُهُ رَدٌّ
وَلَا أَرَشَ وَلِيَرُدَّ مَعَ الْمَصْرَاقَةِ الْمَأْكُولَةِ صَاعَ تَمْرٍ وَإِنْ قَلَّ اللَّبَنُ
إِذَا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى غَيْرِ الصَّاعِ (فِرْعَوْنٌ) لَا يُرَدُّ بَعِيبٍ بَعْضُ مَا يَبِيعُ
صَفْقَةً وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ عَيْبٍ حَلَفَ بَائِعٌ كَجَوَابِهِ وَزِيَادَةُ مُتَصِلَةٍ
كَسَمَنِ تَتْبَعُهُ كَحَمَلٍ قَارَنَ بَيْعًا وَمُنْفَصِلَةٍ كَوَلَدٍ وَأَجْرَةٌ لَا تَمْنَعُ
رَدًّا كَأَسْتِخْدَامِ وَوَطْءِ ثِيَبٍ وَهِيَ لَمَنْ حَدَثَتْ فِي مَالِكِهِ وَزَوَالُ
بَكَارَةِ عَيْبٍ (بَابُ) الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانٍ بَائِعٍ وَإِنْ أَبْرَأَهُ
مُشْتَرٍ فَإِنْ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَهُ انْفُسَخَ وَاتَّلَفَ مُشْتَرٍ قَبْضٌ وَإِنْ جَهِلَ
وُخِيرَ بِاتَّلَافٍ أَجْنَبِيٍّ فَإِنْ أَجَازَ غَرَمَهُ أَوْ فُسَخَ غَرَمَهُ الْبَائِعُ وَلَوْ
تَعَيَّبَ أَوْ عَيَّبَهُ بَائِعٌ فَرَضِيَهُ مُشْتَرٍ أَوْ عَيَّبَهُ مُشْتَرٍ أَخَذَهُ بِالْثَمَنِ أَوْ
أَجْنَبِيٍّ خَيْرٌ فَإِنْ أَجَازَ وَقَبْضَ غَرَمَهُ الْأَرَشُ وَلَا يَصَحُّ تَصْرِفُ
لَوْ مَعَ بَائِعٍ بِنَحْوِ بَيْعِ وَرَهْنٍ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ وَضَمِنَ بِعَقْدٍ يَصَحُّ
بِنَحْوِ إِعْتَاقٍ وَوَصِيَّةٍ وَلَهُ تَصْرِفٌ فِيمَا لَهُ بِيَدِ غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَضْمَنُ
بِعَقْدٍ كَوَدِيعَةٍ وَمَأْخُوذٍ بِسُومٍ وَصَحَّ اسْتِبْدَالُهُ وَلَوْ فِي صَلَاحٍ

عن دين غير مُشتمن لغير دين ودين قرض وإتلاف كسبه
 لغير من هو عليه كأن باع مائة له على زيد بمائة وشرط في متفق
 علة ربا قبض في المجلس وفي غيرها تعيين فيه فقط وقبض غير
 منقول بتخليته لمشتري وتفرغه من متاع غيره ومنقول بنقله لما
 لا يختص بأئتم به أو بأذنه فيكون مُغيراً له وشرط في غائب مُضي
 زمن يمكن فيه قبضه (فروع) له استقلال بقبض إن كان الثمن
 مؤجلاً أو سَلَمَ الحال وشرط في قبض ما يبيع مُقدراً مع ما مر نحو
 ذرع ولو كان له طعام مُقدراً على زيد ولعمرو عليه مثله فليكمّل
 لنفسه ثم لعمرو ويكفي استدامته في نحو المكيال فلو قال اقْبِضْ
 منه مالي عليه لك ففعل فسد القبض له ولكل حبس عوضه
 حتى يقبض مقابله إن خاف فوته وإلا فإن تنازعا أجبراً إن عين
 الثمن وإلا فبائع فإذا سلم أجبر مُشتري أن حضر الثمن وإلا فإن أَسَرَ
 فلبائع فسخ أو أيسر فإن لم يكن ماله بمسافة قصر حَجْرٌ عليه
 في أمواله حتى يُسَلِّمَ وإلا فلبائع فسخ فإن صبر فالحجر

(باب التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة) قال مُشتري
 لغيره وليتسك العقد فقبل فبيع بالثمن الأول وإن لم يذكر ولو

حط عنه كئسه بعد لزوم تولية أو بعضه إنحط عن المتولى وإشراكه
بعض مبين كتولية فلواطلق صح مناصفة وصح بيع مرابحة
كبت بما اشترت وربح درهم لكل عشرة أو ربح ده يازده
ومحاطة كبت بما اشترت وحط ده يازده ويحط من كل أحد
عشر واحد ويدخل في بعت بما اشترت منه فقط وبما قام على
منه ومؤن استرباح كأجرة كيال ودلال وحارس وقصار وقيمة
صنغ لا أجرة عمله وعمل متطوع به وليعلم منه أو ما قام به
وليصدق باع في أخباره فلوا أخبر بمائة فبان بأقل سقط الزائد
وربحه ولا خيار أو أخبر بأزيد وزعم غلطاً فان صدقه صح
ولا فان لم يبين لفظه محتملاً لم يقبل قوله ولا يئسته ولا
سمعت وله تخالف مشترفيهما أنه لا يعرف (باب الأصول والثمار)
يدخل في بيع أرض أو ساحة أو بقعة أو في عرصية لافي رهنها
ما فيها من بناء وشجر وأصول بقل مجزأ وتؤخذ ثمرته مرة بعد
أخرى كقت وبفسج وخير مشتر في بيع أرض فيها زرع
لا يدخل أن جهله وتضرر وصح قبضها مشغولة ولا أجرة مدة
بقائه وبذر كناية ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفرد ببيع

بطل في الجميع ويدخل في بيعها حجارة ثابتة فيها لا مدفونة
وخير مُشتري ان جهل وضرب قلعها ولم يتركها له بائع أو ضرب تركها
والأفلا وعلى بائع تفريغ وتسوية وكذا أجرة مُدّة التفريغ بعد
قبض حيث خير مُشتري ويدخل في بيع بستان وقرية أرض
وشجر وبناء فيهما ودار هذه ومثبت فيها للبقاء وتابيع له كأبواب
منصوبة وحلقاتها وإجانات ورّف وسلم مثبتات وحجر رحا
ومفتاح غلق مثبت لا منقول كدلو وبكرة وسرير وفي دابة نعلها
لارقيق ثيابه وفي شجرة رطبة أغصانها الرطبة وورقها وكذا
عروقتها ان لم يشترط قطع لا مغرسها وينتفع به ما بقيت ولو
أطلق بيع يابسة لزم مُشترياً قلعها وثمرّة شجر مبيع ان شرطت
لأحدهما فله وإلا فان ظهر شيء ففي لبائع وإلا فالمشتري وإنما
تكون لبائع ان تحدّ حمل وبستان وجنس وعقد وإلا فلكل
حكمه وإذا بيعت ثمرّة له فان شرط قطعها لزمه وإلا فله تركها
اليه ولكل سقي لم يضر الآخر وإن ضربهما حرّم إلا برضاها
أو أحدهما وتنازعا فسنخ ولو امتص ثمر رطوبة شجر لزم البائع
قطع أو سقي (فصل) جاز بيع ثمر ان بدا صلاحه مُطلقاً بشرط

قطعه أو ابقائه وإلا فإن بيع وحده لم يجز إلا بشرط قطعه وإن
 كان أصله لمشتري لكن لا يلزمه وفاء أو مع أصله جاز لا بشرط
 قطعه وجاز بيع زرع بالأوجه السابقة إن بدا صلاحه وإلا فع
 أرضه أو بشرط قطعه أو قلعه وبدو صلاح ما مر بلوغه صفة
 يطلب فيها غالباً وبدو صلاح بعضه كظهوره وعلى بائع ما بدا
 صلاحه سقيه ما بقي ويتصرف مشتريه ويدخل في ضمانه بعد
 تخلية فلو تلف بترك سقي انفسخ أو تعيب به خير مشتري ولا
 يصح بيع ما يغلب اختلاط حادثة بموجودة كتبن وقثاء إلا
 بشرط قطعه فإن وقع اختلاط فيه أو فيما لا يغلب قبل تخلية
 خير مشتري إن لم يسمح له بائع ولا يصح بيع بر في سذجله بصاف
 وهو الحاقلة ولا رطب على نخل بتمر وهو المز آتية ورخص
 في بيع العرياء وهي بيع رطب أو عنب على شجر خرصاً ولولا غنياء
 بتمر أو زبيب كيلا فيما دون خمسة أوسق فإن زاد في صفقات
 جاز وشرط تقابض بتسليم تمر أو زبيب وتخلية في شجر

(باب الاختلاف في كيفية العقد) لاختلاف مال الكا أمر

عقد في صفة عقد معاوضة وقد صح كقدر عوض أو جنسه

أوصفته أو أجل أو قدره ولا يئسنة أو تعارضاً تحالفاً لباً فيحلف
كل شيئاً تجمع نفيًا وإثباتاً ويؤيد أنفي وبائع ندباً ثم إن أعرضاً أو
راضياً وإلا فإن سمح أحدهما أجبر الآخر وإلا فسخاه أو أحدهما
أو الحاكم ثم يرد مبيع بزيادة متصلة وأرض عيب فإن تلف رد
مثله أو قيمته حين تلف ولو ادعى بيعاً والآخر هبة حلف
كل على نفي دعوي الآخر ثم يرد مدعيها بزوائده أو صحته
والآخر فساد حلف مدعيها غالباً ولو رد مبيعاً معيناً معيناً فأنكر
البائع أنه المبيع حلف

(باب في الرقيق لا يصح تصرفه في مالي بغير إذن سيده
وإن سكت عليه فإيرد للمالك فإن تلف في يده ضمنه في ذمته
أو يد سيده ضمن المالك أيهما شاء والرقيق إنما يطالب بعد
عتق وإن أذن له في تجارة تصرف بحسب إذنه وإن أبق وليس
له نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه ولا إذن في تجارة ولا
يعامل سيده ومن عرف رقه لم يعامله حتى يعلم الأذن بجماع
سيده أو بينة أو شيوخ ولو تلف في يد مأذون ثمن سلعة باعها
فاستحققت رجع عليه مشتر ببدله وله مطالبة السيد به كما

يُطَالِبُهُ بِشَمَنِ مَا اشْتَرَاهُ الرِّقِيقُ وَلَا يَتَعَلَّقُ دِينَ بِتِجَارَتِهِ وَبِكَسْبِهِ
 قَبْلَ حَجَرٍ وَلَا يَمْلِكُ وَلَوْ بِتَمْلِيكَ (بَابُ السَّلَمِ) هُوَ بَيْعُ
 مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةٍ بِلَفْظِ سَلَمٍ فَلَوْ أَسْلَمَ فِي مُعَيَّنٍ لَمْ يَنْعَقِدْ وَشَرِطَ
 لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ حُلُولُ رَأْسِ مَالٍ وَتَسْلِيمُهُ بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ
 فَلَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ سَلَّمَ فِيهِ صَحَّ كَمَا لَوْ أَوْدَعَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ الْمُسْلِمَ لِأَنَّهُ
 أَحِيلَ بِهِ وَإِنْ قَبِضَ فِيهِ وَمَتَى فُسِّخَ وَهُوَ بَاقٍ رُدَّ وَإِنْ تُعِينَ فِي
 الْمَجْلِسِ وَيَبَانَ مَحَلُّ التَّسْلِيمِ لَنْ أَسْلَمَ فِي مُؤْجَلٍ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلَحُ
 لَهُ أَوْ لِحُلْمِهِ مَوْثُوتٌ وَصَحَّ حَالًا وَمُؤْجَلًا بِأَجَلٍ يَعْرِفَانِهِ أَوْ عَدْلَانِ
 كَالْيَوْمِ عِيدٍ أَوْ مُجَادَى وَيُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ وَمُطْلَقُهُ حَالٌ وَإِنْ عَيَّنَا
 شَهْرًا وَلَوْ غَيْرَ عَرِيصَةٍ صَحَّ وَمُطْلَقُهَا هَلَالِيَّةٌ فَإِنْ انْكَسَرَ
 شَهْرٌ حَسَبَ الْبَاقِي بِأَهْلَةٍ وَتَمَّ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ وَقَدْرَةٌ عَلَى تَسْلِيمِ
 عِنْدَ وَجُوبِهِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ وَلَوْ بِمَحَلٍّ اعْتِيدَ نَقْلُهُ ابْيَعِ فَلَوْ أَسْلَمَ
 فِيمَا تَمَزَّ كَصَيْدٍ بِمَحَلٍّ عَزَّةٍ وَلَوْ لَوْ كِبَارٍ وَيَا قُوتٍ وَأَمَّةٍ وَأَخْتَهَا
 أَوْ وَلَدِهَا لَمْ يَصَحَّ أَوْ فِيمَا يَمُوتُ فَانْقَطَعَ فِي مَحَلِّهِ خَيْرٌ لِأَقْبَلِ انْقِطَاعِهِ
 فِيهِ وَعَلِمٌ بِقَدْرِ كَيْلٍ أَوْ نَحْوَهُ وَصَحَّ نَحْوُ جَوْزٍ بَوْزٍ وَمُوزُونٌ
 بِكَيْلٍ يُعَدُّ فِيهِ ضَابِطًا وَمَكِيلٌ بَوْزٌ لَابِهَا وَوَجِبَ فِي لَبَنِ عَدٍّ

وُسْنٌ وَزَنْ وَفَسَدٌ بَتَعْيِينِ نَحْوِ مَكْيَالٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ وَقَدَرٍ مِنْ نَمْرِ
 قَرْيَةٍ قَلِيلٍ وَمَعْرِفَةٍ أَوْصَافٍ يَظْهَرُ بِهَا اخْتِلَافُ غَرَضٍ وَلَيْسَ
 الْأَصْلُ عَدْمُهَا وَذِكْرُهَا فِي الْعَقْدِ بِلُغَةٍ يَعْرِفَانِهَا وَعَدْلَانِ لَا جَوْدَةَ
 وَرَدَاةً وَمُطْلَقَةً جَيِّدَةً فَيَصِحُّ فِي مُنْضِبٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ كَقَوْلِهِ
 وَخَزٌّ وَشَهْدٌ وَجَبْنٌ وَأَقِطٌ وَخَلٌّ تَمَرٌ أَوْ زَيْبٌ لَا فِيمَا لَا يَنْضِبُ
 مَقْصُودُهُ كَهَرِيسَةٍ وَمَعْجُونٍ وَغَالِيَةٍ وَخُفٍّ مُرَكَّبٍ وَتِرْيَاقٍ مَخْلُوطٍ
 وَرُؤْسِ حَيَوَانٍ وَلَا فِيمَا تَأْتِي نَارُهُ غَيْرُ مُنْضِبٍ وَلَا مُخْتَلِفٍ كَبَرْمَةٍ
 وَكُوزٍ وَطِيسٍ وَتَقْمٍ وَتَمَارَةٍ وَطَنْجِيرٍ مَعْمُولَةٍ وَجِلْدٍ وَيَصِحُّ فِيمَا
 صَبَّ مِنْهَا فِي قَالِبٍ وَأَسْطَالٍ وَشَرِطٍ فِي رَفِيقٍ ذِكْرُ نَوْعِهِ كَتَرَكِيٍّ
 وَلَوْنِهِ مَعَ وَصْفِهِ وَسَنِهِ وَقَدَمِهِ طَوْلًا أَوْ غَيْرِهِ تَقْرِيْبًا وَذِكْرُوتِهِ
 وَأَتَوْتِهِ لَا كَحَلٍّ وَسَمِّنٍ وَنَحْوِهِمَا فِي مَاشِيَةٍ تِلْكَ إِلَّا وَصْفًا وَقَدْ آ
 وَفِي طَائِرٍ نَوْعٌ وَجَنَّةٌ وَفِي لَحْمٍ غَيْرِ صَيْدٍ وَطَائِرٍ نَوْعٌ وَذِكْرُ خَصِيٍّ
 رَضِيعٍ مَعْلُوفٍ جَذَعٌ أَوْ ضِدُّهَا مَنْ فِخْذًا أَوْ غَيْرَهَا وَيَقْبَلُ عَظْمٌ
 مُعْتَادٌ وَفِي ثَوْبٍ جَنْسُهُ وَنَوْعُهُ وَطَوْلُهُ وَعَرْضُهُ وَكَذَا غَلْظُهُ وَصَفَاقَتُهُ
 وَنُسُوعَتُهُ أَوْ ضِدُّهَا وَمُطْلَقُهُ خَامٌ وَصَحٌّ فِي مَقْصُورٍ وَمَصْبُوعٌ قَبْلَ
 نَسْجِهِ وَفِي تَمَرٍ أَوْ زَيْبٍ أَوْ حَبِّ نَوْعُهُ وَلَوْنُهُ وَبَلَدُهُ وَجِرْمُهُ

وعتقه وحادثه وفي عسل مكانه وزمانه ولونه (فصل) صح
 أن يؤدى عن مسلم فيه أجود أو أردأ صفة ويجب قبول الأجود
 ولو عجل مؤجلاً فلم يقبله لغرض صحيح ككونه حيواناً أو
 وقت نهب لم يجبر ولو ظفر به بعد الحيل في غير محل التسليم
 ولنقله مؤنة لم يلزمه أدائه ولا يطالبه بقيمة وإن امتنع من
 قبوله ثم لغرض لم يجبر (فصل) الأقراض سنة بإيجاب
 تأقرضتك هذا أو كخذه بمثله وقبول وشرط مقرض اختياره
 وأهليته تبرع وإعما يقترض ما يسلم فيه إلا أمة تحل للمقترض
 ومالك قبضه وللمقترض رجوع لم يطل به حق لازم ويرد
 مثلاً ولتقوم مثلاً صورة وأداؤه صفة ومكاناً كسلم فيه لكن
 له المطالبة في غير محل الأقراض بقيمة ماله مؤنة بمحل الأقراض
 وقت المطالبة وفسد بشرط جبر نفعاً للمقترض كرد زيادة
 وكأجل لغرض كزمن نهب والمقترض ملئ فلو رد أزيد بلا
 شرط خسن أو شرط انقص أو أن يقرضه غيره أو أجل بلا
 غرض لغي الشرط فقط وصح بشرط رهن وكفيل وإشهاد
 (كتاب الرهن) أركانه عاقد ومروهون ومروهون به

وصيغة شرط فيها ما في البيع فان شرط فيه مقتضاه كالتقدم
 مرتين به أو مصلحة له كإشهاد أو مالا غرض فيه صح لا يضر
 أحدهما كان لا يباع وكشروط منفعة لمرتين أو أن تحدث زوائد
 مرهونة وفي العاقد ما في المقرض فلا يرتفعن ولي مال محجوره
 ولا يرتفعن له إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة وفي المرهون كونه
 عيناً ولو مشاعاً أو أمانة دون ولدها أو عكسه ويباعان عند الحاجة
 ويقوم المرهون ثم مع الآخر فالزائد قيمة الآخر ويوزع الثمن
 عليهما ورهن جان ومرد كبيعهما ورهن مدبر ومعلق عتقه
 بصفة لم يعلم الحلول قبلها باطل وصح رهن ما يسرع فسادُه إن
 أمكن تجفيفه أو رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فسادِه ولو
 احتمالاً أو شرط ببيع وجعل ثمنه رهناً وجفف في الأولي إن رهن
 بمؤجل لا يحل قبل فسادِه ويبع في غيرها عند خوفه ويكون في
 الأخيرة ويجعل في غيرها ثمنه رهناً ولا يضر طرؤ ما عرضه له
 كبر ابتل وصح رهن معار بأذن وتعلق به الدين فيشترط
 ذكر جنسه وقدره وصفته ومرتتين وبعد قبضه لارجوع فيه
 ولا ضمان لو تلف ويبع بمراجعة مالكة في حال ثم رجع بشبهه

وفي المَرهُون به كونه دَيْنًا معلومًا ثابتًا لازماً ولو مآلاً وصح
 مزج رهن بنحو بيع إن توسط طرف رهن وتأخر الآخر
 وزيادة رهن بدني لا عكسه ولا يلزم إلا بقبضه بأذن أو إقباض
 ممن يصح عقده وله إنباء غيره لا مقبض ورفيقه لا مكاتبه ولا
 يلزم رهن ما بيد غيره منه إلا بمضي زمن إمكان قبضه وإذنه
 فيه ويبرأ به عن ضمان يد إيداعه لا إزتهانه ويحصل رجوع
 قبل قبضه بتصرف يُزيل ملكاً كهيئة مقبوضة وبرهن كذلك
 وكتابة وتديير وإحبال لا بوطء وتزويج وموت عاقد وجنونه
 وتخمر وأباق وليس لراهن مُقبض رهن ووطء وتصرف يُزيل
 ملكاً أو ينقصه كتزويج ولا ينفذ إلا إعتاق مُوسر وإيلاده ويُغرم
 قيمته وقت إعتاقه وإحباله رهنًا والولد حر وإذا لم ينفذ فانفك
 نفذ الإيلاد فلو مات بالولادة غرم قيمته رهنًا ولو علق بصفة
 فوجدت قبل الفك فكاعتاق ولا تفذ وله انتفاع لا ينقصه
 كركوب ومسكني لا لبناء وغراس فإن فعل لم يُقْلَع قبل حلول
 بل بعده إن لم تف الأرض بالدين وزادت به ثم إن أمكن
 بلا استرداد انتفاع يريده لم يُسترد وإلا فيسترد ويُشهد

ان اتهمه وله باذن مرتبه مامنه لا يبيعه بشرط تعجيل مؤجل أو
 رهن ثمنه وله رجوع قبل تصرف رهن فان تصرف بعده لغى
 (فصل) إذا لزم فاليد للمرتبه غالباً وإلها شرط وضعه عند
 ثالث أو اثنين ولا يتفرد أحدهما بحفظه إلا باذن وينقل ممن
 هو بيده باتفاقهما وإن تغير حاله وتشاها وضعه حاكم عند عدل
 ويبيعه الراهن باذن مرتبه للحاجة ويقدم بضمنه فان أبى
 الأذن قال له الحاكم لأذن أو أبرى أو الراهن يبيعه ألزومه الحاكم
 به أو بوفاء فان أصر باعه الحاكم ولمرتبه يبيعه باذن رهن
 وحضرته وللثالث يبيعه إن شرطاه وأن لم يرجع الراهن بضمن
 مثله حالاً من نقد بلده فان زاد راغب قبل لزومه فليعه وإلا
 انفسخ والتمن عنده من ضمان الراهن فان تلف في يده ثم
 استحق المرهون رجع المشتري عليه أو على الراهن والقرار عليه
 وعليه مؤنة المرهون ولا يمنع من مصلحته كفصد وحجم وهو
 أمانة بيد المرتبه وأصل فاسد كل عقد من رشيد كصحيحه
 في ضمان وشرط كونه مبيعاً له عند محل مفسد وهو قبله
 أمانة وحلف في دعوى تلف لارد ولو وطى لزمه مهر

إِن عَذِرْتَ ثُمَّ إِنْ كَانَ بِلَا شُبْهَةٍ حُدٍّ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ جَهْلًا وَالْوَلَدُ
 رَقِيقٌ غَيْرُ نَسِيبٍ وَإِلَّا فَلَا وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْوَلَدِ لِمَا لِكُلِّهِمَا وَلَوْ أَتْلَفَ
 مَرْهُونٌ فَبَدَلَهُ رَهْنٌ وَالْخَصْمُ فِيهِ الْمَالُ فَلَوْ وَجِبَ قَصَاصُ
 وَاقْتَصَصَ فَاتَّ الرَّهْنُ أَوْ مَالٌ لَمْ يَصَحَّ عَفْوُهُ عَنْهُ وَلَا أْبْرَأَ الْمَرْهُونُ
 الْجَانِيَّ وَسَرَى رَهْنٌ إِلَى زِيَادَةٍ مُتَّسِلَةٍ وَدَخَلَ فِي رَهْنٍ حَامِلٌ
 سَحْلُهُمَا وَلَوْ جَنَى مَرْهُونٌ عَلَى أَجْنَبِيٍّ قَدَّمَ بِهِ فَإِنْ اقْتَصَصَ أَوْ بَاعَ
 لَهُ فَاتَّ الرَّهْنُ كَمَا لَوْ تَلَفَ أَوْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ فَاقْتَصَصَ لَا إِنْ وَجَدَ
 سَبَبُ مَالٍ وَإِنْ قَتَلَ مَرْهُونٌ مَرْهُونًا لَسَيِّدِهِ عِنْدَ آخِرِ اقْتَصَصٍ
 فَاتَّ الرَّهْنَانِ وَإِنْ وَجِبَ مَالٌ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ مَرْهُونٍ الْقَتِيلِ
 فَيُبَاعُ إِنْ لَمْ تَرُدَّ قِيمَتُهُ عَلَى الْوَاجِبِ وَثَمَنُهُ رَهْنٌ فَإِنْ كَانَ
 مَرْهُونَيْنِ بَدَيْنِ أَوْ بَدَيْنِ عِنْدَ شَخْصٍ فَإِنْ اقْتَصَصَ سَيِّدُ فَاتَّ الْوَيْثِقَةُ
 وَإِلَّا نَقَصَتْ فِي الْأُولَى وَتَقِلُّ فِي الثَّانِيَةِ لِنُغْرَضِ وَيَنْفَكُ بِنَفْسِ
 مَرْهُونٍ وَبِرَاءَةِ مَنْ الدَّيْنِ لَابْعَضِهِ فَلَا يَنْفَكُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ تَعَدَّدَ
 عَقْدٌ أَوْ مُسْتَحَقٌّ أَوْ مَدِينٌ أَوْ مَالٌ مُعَارٍ رَهْنًا (فَصْلٌ)
 اخْتَلَفَا فِي رَهْنٍ تَبَرُّعٍ أَوْ قَدْرِهِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ قَدْرٍ مَرْهُونٍ بِهِ
 حُلْفَ رَاهِنٌ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُمَا رَهْنَاهُ عَبْدُهُمَا بِمَائَةٍ وَأَقْبَضَاهُ

وَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا فَنَصِيبُهُ رَهْنٌ بِخَمْسِينَ وَحَلَفَ الْمَكْذُوبُ وَتَقَبَّلَ
 شَهَادَةُ الْمَصْدُقِ عَلَيْهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ وَهُوَ يَدِ الرَّاهِنِ أَوْ
 مُرْتَهِنٍ وَقَالَ الرَّاهِنُ غَضَبَتَهُ أَوْ أَقْبَضَتْهُ عَنْ جِهَةِ أُخْرَى حَلَفَ
 وَلَوْ أَقْرَبَ بِقَبْضِهِ ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ لِإِقْرَارِي عَنْ حَقِيقَةٍ فَلَهُ تَحْلِيفُهُ
 وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ تَأْوِيلًا وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي جَنَائَةِ مُرْهُونٍ أَوْ قَالَ الرَّاهِنُ
 جَنَى قَبْلَ قَبْضِ حَلَفَ مُنْكَرًا وَإِذَا حَلَفَ فِي الثَّانِيَةِ غَرِمَ الرَّاهِنُ
 الْأَقْلَّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَ وَلَوْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُجْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ يَبِيعُ
 لِلْجَنَائَةِ إِنْ اسْتَعْرَقَتْ وَلَوْ أَذِنَ فِي بَيْعِ مُرْهُونٍ فَبِيعَ ثُمَّ قَالَ
 رَجَمْتُ قَبْلَهُ وَقَالَ الرَّاهِنُ بَعْدَهُ حَلَفَ الْمُرْتَهِنُ كُنْ عَلَيْهِ دَيْنَانِ
 بِأَحَدِهِمَا وَثِيقَةٌ فَأَذَى أَحَدُهُمَا وَنَوَى دَيْنَهَا وَإِنْ أَطْلَقَ جَعَلَهُ عَمَّا
 شَاءَ (فَصْلٌ) مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ تَعَلَّقَ بِرَكْتِهِ كَرَهُونٍ
 يَمْنَعُ إِرْتَاكَفًا يَتَعَلَّقُ بِزَوَائِدِهَا وَلِلْوَارِثِ إِمْسَاكُهَا بِالْأَقْلَ مِنْ
 قِيَمَتِهَا وَالْدَّيْنُ وَلَوْ تَصَرَّفَ وَلَا دَيْنَ فَظَهَرَ دَيْنٌ لَمْ يَسْقُطْ وَسُحِبَ
 « كِتَابُ التَّفْلِيسِ » مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ آدَمَى لِأَزْمِ
 حَالٍ زَائِدٌ عَلَى مَالِهِ حُجِرَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى وَلِيِّهِ وَجُوبًا بِطَلْبِهِ أَوْ
 طَلَبِ غَرْمَائِهِ أَوْ بَعْضِهِمْ وَدَيْنُهُ كَذَلِكَ وَسُحِبَ لِشَهَادَتِهِ عَلَى حَجَرِهِ

ولا يحلُّ مؤجلٌ بحجرٍ وبه يتعلقُ حقُّ الغرماءِ بماله فلا يصحُّ
تصرفه فيه بما يضرُّهم كوقفٍ وهبةٍ ولا يبيعه ويصحُّ إقراره
بعينٍ أو جنانية أو بدنيٍّ أسنداً وجوبه لما قبل الحجر ويتعدَّى
الحجرُ لما حدث بعده بكسبٍ كاضطیادٍ ووصیةٍ وشراءٍ ولبائع
جہیل أن يزاحم « فصل » يُبادرُ قاضٍ ببيع ماله ولو
مركوبه ومسكنه وخادمه بحضرته مع غرمائه في سوقه وقسم
ثمنه ندباً بضمنٍ مثله حالاً من نقدٍ ببلدٍ محله وجوباً وليقدم ما يخافُ
فسادهُ فما تعلق به حقٌّ خيواناً فنقولاً فعقاراً ثم إن كان النقدُ
غيرَ دينهم اشترى إن لم يرضوا وإلا صرف اليهم إلا في نحو
سلمٍ ولا يُسلمُ مبيعاً قبل قبضٍ ثمنه وما قبضَ قسمةً فإن عثرَ
آخرَ ولا يكلفون إثبات أن لا غريمَ غيرهم فلو قسم فظهرَ
غريمٌ أو حدثَ دينٌ سبقَ سببه الحجرُ شارك بالحصّة ولو
استحقَّ مبيعٌ قاضٍ قُدِّمَ مُشترٍ ويمونٌ ممونهُ حتى يمضي يومُ
قسم ماله بليته إلا أن يفتي بكسبٍ ويتركُ لمونه دَسْتُ
نوبٍ لا تُثقُّ ويلزمُ بعد القسم إجارةُ أم ولده وموقوفٌ عليه
بقية دين لا كسبه وإجارةُ نفسه وإذا أنكرَ غرماءُ أعساره

فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ حُفَّ وَإِلَّا لَزِمَهُ بَيِّنَةٌ تَجْبِرُ بَاطِنُهُ وَتَشْهَدُ
أَنَّهُ مُعَسَّرٌ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا يَبْقَى لِمَوْنِهِ وَإِذَا اثْبَتَ أَهْمَلٌ وَالْعَاجِزُ
عَنْهَا يُوَكِّلُ الْقَاضِيَ مَنْ يَبْحَثُ عَنْهُ فَإِذَا ظَنَّ إِعْسَارَهُ يَقْرَأُ بِنِ
إِضَافَةِ شَهِدٍ بِهِ « فَصْل » لَهُ فُسْخٌ مُعَاوَضَةٌ مُحْضَةٌ لَمْ تَقْعَ بَعْدَ
حَجَرِ عَالَمِهِ فَوْرًا إِنْ وَجَدَ مَا لَهُ فِي مِلْكٍ غَرِيمِهِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ
لَا زَمٌ وَالْعَوَاضُ حَالٌ وَتَعَذُّرُ حَصُولِهِ بِأَفْلَاسٍ وَإِنْ قَدَّمَهُ الْغَرَمَاءُ
بِالْعَوَاضِ بِنَحْوِ فُسْخِ الْعَقْدِ لَا بَوْطَةً وَتَصْرِفٍ وَلَوْ تَعَيَّبَ بِجَنَابَةِ
بَاطِعٍ بَعْدَ قَبْضٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ أَخَذَهُ وَضَارَبَ مِنْ ثَمَنِهِ بِنِسْبَةِ نَقْصِ
الْقِيَمَةِ وَإِلَّا أَخَذَهُ أَوْ ضَارَبَ بِثَمَنِهِ وَلَهُ أَخْذُ بَعْضِهِ وَيَضَارِبُ بِحِصَّةِ
الْبَاقِي فَإِنْ كَانَ قَبْضُ بَعْضِ الثَّمَنِ أَخْذَ مَا يَقَابِلُ بَاقِيَهُ وَالزِّيَادَةُ
الْمُتَّصِلَةُ لِلْبَاطِعِ وَالْمُنْفَصِلَةُ لِلْمُشْتَرِيِّ فَإِنْ كَانَتْ وَلَدَ أَمَةٍ لَمْ يَمِيزْ وَلَمْ يَبْذُلْ
الْبَاطِعُ قِيَمَتَهُ بِيَعًا وَأَخْذَ حِصَّةِ الْأُمِّ وَلَوْ وَجَدَ حَمْلٌ أَوْ ثَمَرٌ لَمْ
يَظْهَرْ عِنْدَ بَيْعٍ أَوْ رُجُوعٍ أَخْذَهُ وَلَوْ غَرَسَ أَوْ بَنَى فَإِنْ اتَّفَقَ هُوَ
وَالْغَرَمَاءُ عَلَى قَلْعِهِ قَلَعُوا أَوْ عَدَمِهِ تَمْلِكُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ قَلْعَتِهِ وَغَرِمَ
أَرَشَ تَقْصِهِ وَلَوْ كَانَ مِثْلِيًّا كَبُرَّ خُطْلَاهُ بِمِثْلِهِ أَوْ بَارِدًا رَجَعَ بِقَدْرِهِ
مِنَ الْخُلُوطِ أَوْ بِأَجُودَ فَلَا وَلَوْ طَحَنَهُ أَوْ قَصَرَهُ أَوْ صَبَغَهُ بِصَبْغِهِ

وزادت قيمته فالفلس شريك بالزيادة أو بصبغ اشتراه منه أو
من آخر فإن لم تزد قيمتهم إلى الثوب فالصبغ مفقود وإلا أخذ
البائع مبيعته لكن الفلاس شريك بالزيادة على قيمتهما (باب) الحجر
مجنون وصبا وسفه فالجنون يسلب العبارة والولاية إلى أفاقة
والصبا كذلك إلا ما استثنى إلى بلوغ بكال خمس عشرة سنة
أو أمناء وإمكانه كمال تسع سنين أو حيض وحبل أنثى أمانة
كنبت عانة كافر خيشنة فإن بلغ رشيدا أعطي ماله والرشد
صلاح دين ومال بأن لا يفعل محرما يُبطل عدالة ولا يبدّر بأن
يُضيم مالا باحتمال غبن فاحش في معاملة أو زميه في بحر أو صرفه
في محرّم لاخير ونحو ملا بسر ومطاعم ويختير رُشد قبل بلوغه
فوق مرة فولد تاجر بما كسبه في معاملة ثم يعقيد وليه وزراع
بزراعة ونفقة عليها والمرأة بأمر عزل وصون نحو أطعمة عن
نحو هرّة فلو فسق بعد فلا حجر أو بدّر حجر عليه القاضي وهو
وليّه أو جن فوليه وليّه في صغر كمن بلغ غير رشيد ولا يصح
من محجور سفه إقراره بنكاح أو بدّين أو إتلاف مال ولا
تصرف مالي كبيع ولا يضمن ما قبضه من رشيد بأذنه وتلف

قَبْلَ طَلَبٍ وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِعَقُوبَةٍ وَتَقِيهِ نَسْبًا وَعِبَادَتُهُ بِدَنِيَّةٍ
 أَوْ مَالِيَّةٍ وَاجِبَةٌ لَكِنْ لَا يَدْفَعُ الْمَالُ بِلَا إِذْنٍ وَلَا تَعْيِينَ وَإِذَا سَافَرَ
 لِنَفْسِكَ وَاجِبٌ فَقْدُ مَرٍّ أَوْ تَطَوُّعٌ وَزَادَتْ مُؤْنَةُ سَفَرِهِ عَلَى
 تَقَاتُلِهِ الْمَعْدُودَةِ فَلَوْلَا كَيْفُ مَنَعِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقِهِ كَسَبٌ قَدَرَ
 الزِّيَادَةَ وَهُوَ كَمُحْصَرٍ (فَصْلٌ) وَلِيٌّ صَبِيٍّ أَبٌ فَأَبُوهُ فَوْصِيٌّ
 فِقَاضٌ وَيَتَصَرَّفُ بِمَصْلَحَةٍ وَلَوْ نَسِئَةً وَبَعْضٌ وَأَخَذَ شَفْعَةً
 وَيُشْهَدُ فِي بَيْعِهِ نَسِئَةً وَيَرْتَهُنُّ وَيَنْتَقِي عَقَارُهُ بَطِينٌ وَآجِرٌ وَلَا
 يَبِيعُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ وَزَكَاةُ مَالِهِ وَيَمُونُهُ بِمَعْرُوفٍ
 فَإِنْ ادَّعَى بَعْدَ كَمَالِهِ يَبِيعُ بِلَا مَصْلَحَةٍ عَلَى وَصِيٍّ أَوْ أَمِينٍ حَلْفٍ
 أَوْ أَبٍ أَوْ أَبِيهِ حَلْفًا (بَابُ الصَّلَحِ) شَرْطُهُ بِلَفْظِهِ سَبْقُ
 الْمُخْصُومَةِ وَهُوَ يَجْرِي بَيْنَ مُتَدَايِعِينَ فَإِنْ كَانَ عَلَى إِقْرَارٍ وَجَرَى
 مِنْ عَيْنٍ مُدْعَاةٍ عَلَى غَيْرِهَا فَيَبِيعُ أَوْ لِمَا جَارَتْ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ عَلَى بَعْضِهَا
 فَهَسْبُهُ لِلْبَاقِي فَتَثْبُتُ أَحْكَامُهَا أَوْ مِنْ دَيْنٍ عَلَى غَيْرِهِ فَقَدْ مَرَّ أَوْ
 عَلَى بَعْضِهِ فَأَبْرَأَ عَنْ بَاقِيهِ وَصَحَّ بِلَفْظِ نَحْوِ إِبْرَاءٍ أَوْ مِنْ حَالٍ عَلَى
 مُؤَجَّلٍ مِثْلِهِ أَوْ عَكْسَ لَنِي وَصَحَّ تَعْجِيلٌ لِأَنَّ ظَنَّ صِحَّةٍ أَوْ
 مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةِ مُؤَجَّلَةٍ بَرَاءً مِنْ خَمْسَةٍ وَبَقِيَتْ خَمْسَةٌ

حالة أو عكس لَنَا أو كَانَ عَلَى غَيْرِ أَقْرَارٍ لَنَا وَصَالِحِي عَمَّا تَدْعِيهِ
 لَيْسَ أَقْرَارًا وَيَجْرِي بَيْنَ مُدْعٍ وَأُجْنَبِيٍّ فَانْصَالِحْ عَنْ عَيْنٍ وَقَالَ
 وَكَانِي النَّزِيمُ وَهُوَ مُقَرَّبٌ لَكَ أَوْ وَهِيَ لَكَ صَحَّ وَإِنْ صَالِحٌ عَنْهَا
 لِنَفْسِهِ صَحَّ إِنْ قَالَ وَهُوَ مُقَرَّبٌ وَإِلَّا فَشَرَاءٌ مَخْصُوبٌ إِنْ قَالَ وَهُوَ
 مُبْطَلٌ وَإِلَّا أَمَّا ﴿فَصَلِّ﴾ الطَّرِيقُ النَّافِذُ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ
 بِنَاءٌ أَوْ غَرْسٌ وَلَا بِمَا يُضَرُّ مَرَّ آفَلَا يُخْرَجُ فِيهِ مُسْلِمٌ جَنَاحًا أَوْ
 سَابِطًا إِلَّا إِذَا لَمْ يُظْلَمْ وَرَفَعَهُ بِحَيْثُ يُرْتَضَى تَحْتَهُ مُنْتَصَبٌ وَعَلَيْهِ
 حُمُولَةٌ غَالِبَةٌ وَرَاكِبٌ وَمَحْمَلٌ بِكَنِيسَةٍ عَلَى بَعِيرٍ إِنْ كَانَ مَرَّةً
 فَرَسَانٍ وَقَدَوَائِلَ وَغَيْرُ النَّافِذِ الْخَالِي عَنْ نَحْوِ مَسْجِدٍ يَحْرُمُ
 إِخْرَاجُ إِلَيْهِ لِغَيْرِ أَهْلِهِ وَلِبَعْضِهِمْ بِلَا إِذْنٍ كَفَتْحِ بَابُ أَيْدٍ مِنْ
 رَأْسِهِ أَوْ أَقْرَبَ مَعَ تَطَرُّقٍ مِنَ الْقَدِيمِ وَجَازَ صَالِحٌ بِمَالٍ عَلَى فَتْحِهِ
 لَا عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي نَافِذٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَهْلُهُ مَنْ نَفَذَ بَابَهُ إِلَيْهِ وَتَخْتَصُّ
 شَرَكَةُ كُلِّ بَابٍ بَيْنَ بَابِهِ وَرَأْسِ غَيْرِ النَّافِذِ وَلِغَيْرِهِمْ فَتَحُ بَابُ إِلَيْهِ
 لَا لِتَطَرُّقٍ وَلِإِلَّا فَتَحُ كَوَاتٍ وَبَابٌ بَيْنَ دَارِيهِ وَالْجِدَارِ بَيْنَ
 مَالِكَيْنِ إِنْ اخْتَصَّ بِهِ أَحَدُهُمَا مَنَعَ الْآخَرَ مَا يُضَرُّ كَوَضْعِ
 خَشَبٍ أَوْ بِنَاءٍ عَلَيْهِ فَلَوْ رَضِيَ الْمَالِكُ مُجَانًا فَاِعَارَةً فَانْ رَجَعَ

بعد وضع أبقاه بأجرة أو رفعه بأرض أو بعوض فإن أجزر
 العلو للوضع فاجارة أو باعه لذلك أوحق الوضع فمقدم مشوب
 يبيع وإجارة فاذا وضع لم يرفعهُ مالك الجدار ولو انهدم فأعادهُ
 فللمستحق الوضع متى رضى ببناء عليه شرط بيان محله وسمكه
 وصفته وصفة سقف عليه أو على أرض كفى الأول وإن اشتركا
 فيه منع كل ما يضر بلارضاهُ كَأجنبي أن يستند ويسند
 اليه ما لا يضر ولا يلزم شريكاً عمارةً وينع إعادة مُنهدم
 بنقضه لآبالة نفسه والمعاد ملكهُ ولو أعاداه بنقضه فمشتريه
 أو أحدهما وشرط له الآخر زيادة جازوله مُصلح بمال على إجراء
 ماء غير مُغسالة في ملك غيره أو القاء ثلج في أرضه ولو تنازعا
 جدراً أو سقفاً بين ملكهما فإن علم أنه بُني مع بناء أحدهما فله
 اليد وإلا فاهما فإن أقام أحدهما بيّنة أو حلف قضى له وإلا
 جُمِلَ بينهما (باب الحوالة) أركانها مُحيلٌ ومحتالٌ ومُحالٌ عليه
 ودينان وصيغة وشرط لارضاه الأولين وثبوت الدينين
 وصحة اعتياض عنها كسمن وتصح بنجم كتابة وعلم بالدينين
 قدرًا وصفة وتساوِيهما كذلك ويرأ بها محيلٌ ويسقط دينه

ويلزم دينٌ مُحْتَالٌ مُحَالاً عَلَيْهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى مُحِيلٍ وَإِنْ شَرَطَ يَسَارُهُ أَوْ جَهْلُهُ وَلَوْ فُسِّخَ بَيْعٌ وَقَدْ أَحَالَ مُشْتَرٍ بَشْمَنْ بَطَلَتْ لَا بَائِعَ بِهِ وَلَوْ أَحَالَ بَشْمَنْ رَقِيقَ فَاتَقَقَ الْبَيْعَانِ وَالْحَتَالُ عَلَى حُرِّيَّتِهِ أَوْ ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ لَمْ تَصَحَّ الْحَوَالَةُ فَإِنْ كَذَّبَهُمَا الْحَتَالُ وَلَا يَدْنِيهِ فَلَكَ تَحْلِيْفُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَبَقِيَتْ وَلَوْ اخْتَلَفَا هَلْ وَكَلَّ أَوْ أَحَالَ حُلْفَ مُنْكَرِ الْحَوَالَةِ لَا مَعَ اتِّفَاقٍ عَلَى لَفْظِهَا وَلَمْ يَحْتَمِلْ وَكَالَةً

(كتاب الضمان) أَرْكَانُهُ مَضْمُونٌ عَنْهُ وَلَهُ وَفِيهِ وَصِيْفَةٌ وَمُضَامِنٌ وَشَرَطٌ فِيهِ أَهْلِيَّةٌ تَبَرُّعٌ وَاخْتِيَارٌ وَصَحَّ ضَمَانٌ رَقِيقٌ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لَا لَهُ فَإِنْ عَيْنَ لِلاَدَاءِ جِهَةً وَإِلَّا فَمِا يَكْسِبُهُ بَعْدَ إِذْنٍ وَمِمَّا يَبْدُو مَا تُؤْنِ فِي الْمَضْمُونِ لَهُ مَعْرِفَتُهُ لَا رِضَاهُ وَلَا رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ وَمَعْرِفَتُهُ فِي الْمَضْمُونِ فِيهِ ثُبُوتُهُ وَصَحَّ ضَمَانٌ دَرَكٌ بَعْدَ قَبْضٍ مَا يَضْمَنُ كَانَ يَضْمَنُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ وَلِبَائِعِ الْمُبِيعِ إِنْ خَرَجَ مُقَابِلَهُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعْيِيًّا أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ صِفَةٍ أَوْ صُنْجَةٍ وَلِزُومِهِ وَلَوْ مَا لَا كَشْمَنْ وَعَلِمَتْهُ إِلَّا فِي لِابِلٍ دِيَّةٍ كَابِرَاءٍ وَلَوْ ضَمِنَ مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةِ صَحٍّ فِي تِسْعَةٍ كَا قَرَارٍ وَنَحْوِهِ وَتَصَحَّ كِفَالَةُ

عين مضمونة وبدن غائب ومن يستحق حضوره مجلس الحكم
 لحق لله مالي أو لا دمي بأذنه ولو صبيًا ومجنونًا ومحبوسًا وميتًا
 يشهد على صورته فان كفّل بدن من عليه مال شرط لزومه
 لا علم به ثم إن عين محل تسليم وإلا فحطبها ويرأ كفيل
 بتسليمه فيه بلا حائل كتسليمه نفسه عن كفيل فان غاب لزمه
 احضاره إن أمكن ويمهل مدته ثم ان لم يحضره حبس ولا
 يطالب كفيل بمال ولو شرط أنه يفرمه لم تصح وفي الصيغة لفظ
 يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحمّلته أو تقلدته أو
 تكفّلت ببدنه أو آنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل
 ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا بتعليق وتأقيت ولو كفّل
 وأجل احضارًا بمعلوم صح كضمان حال مؤجلًا به وعكسه
 ولا يلزم تعجيله والمستحق مطالبة ضامن وأصيل ولو برى
 برى ضامن ولا عكس في إبراء ولو مات أحدهما حل عليه
 وإضا من باذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء ان طواب ورجوع
 عليه ولو صالح عن الدين بما دونه لم يرجع إلا بما غرم ومن
 أدّى دين غيره باذن ولا ضمان رجع ثم انما يرجع مؤدّ إذا

أشهد بأداء ولو رجلاً ليحلف معه أو أدنى بحضرة مدين أو
صدقة دائن

كتاب الشركة (هي شركة أيدان بان يشتركا ليكون بينهما
كسبهما ومفاوضة ليكون بينهما كسبهما وعليهما ما يفرم
ووجوه ليكون بينهما ربح ما يشتريانه لهما وعنان وهي الصحيحة
وأركانها عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة وشرط فيها لفظ
يشعر بأذن في تجارة وفي العاقدين أهلية توكيل وتوكل وفي
المعقود عليه كونه مثلياً خلط قبل عقد بحيث لا يتميز أو
مشاعاً لا تساوي ولا علم بنسبة عند عقد وفي العمل مصالحة
بحال ونقد بلد فلا يبيع بضمن مثل وتم راغب بأزيد ولا يسافر
به ولا يبيعه بلا إذن ولكل فسخها وينعزلان بما ينزل به
الوكيل لا عازل بعزله للآخر والربح والخسر بقدر المالكين وإن
شرطاً خلافه وتفسد به فلكل على الآخر أجره عمله له وتقد
التصرف والشريك كمودع وحلف في إشتريته أو أن ما بيدي لي
أو للشركة لافي اقتسمنا وصار لي

(كتاب الوكالة) أركانها موكل ووكيل وموكل فيه

وصيغته وشرط في الموكل صحة مباشرة الموكل فيه غالباً
 فيصح توكيل ولي وفي الوكيل صحة مباشرة التصرف لنفسه
 غالباً وتعينه وفي التوكيل فيه أن يملك الموكل فلا يصح في بيع
 ما سيملكه وطلاق من سينكحها إلا تبعاً وأن يقبل نيابة فيصح
 في عقد وفسخ وقبض وإقباض وخصومة وتملك ومباح وإستيفاء
 عقوبة لا إقرار والتقاط وعبادة إلا في نكاح ودفع نحو زكاة
 وذبح نحو أضحية ولا شهادة ونحو ظاهر وعين وإن يكون معلوماً
 ولو بوجه كبيع أموال وعقار قال لا نحو كل أموري ويجب
 في شراء عبد بيان نوعه وداره بيان محله وسكة إلا بمن أوفى
 الصيغة لفظاً لموكل يشعر برضاه كموكلك أو بع وصح
 تأقيتها وتعليق لالها ولا لعزل ولو قال وكنتك ومتى عزلتك
 فأنت وكيلى صحت فإن عزله لم يصح وكلاً ونفذ تصرفه
 (فصل) الوكيل بالبيع مطابقاً كالشريك فلا يبيع بضمن مثل
 وتم راغب بأزيد وبغبن فاحش فلو خالف وسلم ضمن ولو وكله
 لبيع مؤجلاً صح وتحمل مطلق أجل على عرف ولا يبيع
 لنفسه ومواليه وله قبض من حال ثم يسلم المبيع فإن سلم قبله

ضمنَ وليس لوكيلٍ بشراءٍ شراءٍ معيبٍ فان اشتراه جاهلاً وقعَ
 للموكل والشراء في الذمة. ولكلٍّ ردهُ لا إن رضى مُوكلٌ أو
 اشترى بعينِ ماله فلا يُردُّ وكيلٌ ولو وكيلٌ توكيلٌ بلا إذنٍ فيما
 لا يتأتى منه وإذا وكلَ باذنٍ فالثاني وكيلٌ الموكلُ فلا يعزلهُ
 الوكيلُ فان قال وكلٌ عنك فوكيلُ الوكيلِ فينزلُ بعزل
 وانعزالٍ وحيث له توكيلٌ فليوكلُ أميناً إلا إن عينَ له غيرهُ
 (فصلٌ) أمرهُ ببيعٍ لمعينٍ أو به أو فيه تعيينٌ فلو أمرهُ بمائةٍ لم
 يبيعْ بأقل ولا بأزيدَ إن نهاهُ أو عينَ مشترياً أو بشراءٍ شاةٍ
 موصوفةٍ بدينار فاشترى به شاتينِ بالصفةٍ وسأوته إحداهما وقعَ
 للموكلُ ومتى خالفهُ في بيعٍ مالهٍ أو شراءٍ بعينه لَمَّا أو شراءٍ في ذمة
 وقعَ للوكيلِ وإن سُمي الموكلَ ولا يصحُّ إيجابُ بيعتِ مُوكلِكِ
 والوكيلُ أمينٌ فان تعدَّى ضمنَ ولا ينزلُ وأحكامُ عقدهِ
 كرويةٍ ومفارقةٍ محاسٍ وتقابضٍ فيه تتعلّقُ به ولبائعٍ مطالبتهُ
 بشئٍ إن قبضهُ. وإلا فلا إن كان مُعيناً وإلا طالبهُ إن لم يعترفْ
 بوكالتهِ وإلا طالبَ كلاً والوكيلُ كضامنٌ ولو تليفَ ثمنٌ
 قبضهُ واستحقَّ مبيعِ طالبهُ مُشتري والقرارُ على الموكلِ (فصلٌ)

الوكالة جائزة فترتفع حلالاً بعزل أحديهما وتعمد إنكارها
بلا غرض وزوال شرطه ومملك موكل ولو اختلفا فيها أو قال
قبل تسليمه المبيع أو بعده بحق قبضت الثمن وتلف أو قال
أتيت بالتصرف فأنكر الموكل حلف ولو اشترى أمة بعشرين
وزعم أن الموكل أمره فقال بل بعشرة وحلف فإن اشترى
بعين مال الموكل وسماه في عقد بطل أو بعده واشترى في ذمة
وسماه كما مر وصدقه البائع فكذلك وإلا وقع للوكيل وحلف
البائع على نفي العلم إن كذبه أو سكت وقد اشترى بالعين
وسماه بعد العقد وسن لقاض حينئذ فرق بالبائع في هذه وبالموكل
مطابقاً لبيعاها للوكيل ولو بتعليق ولو قال قضيت الدين فأنكر
مستحقه حلف ولين لا يصدق في أداء تأخيرها لاشهاد به ومن
ادعى أنه وكيل بقبض ما على زيد لم يجب دفعه إلا بنسبة ويجوز
إن صدقه أو أنه محتمل به أو وارث له وصدقه وجب
(كتاب الأقرار) أركانه مقرر ومقر له وبه وصيغة
وشرط فيها لفظ يشعر بالتزام كـزيد على أو عندي كذا وعلى
أو في ذمتي للدين ومعني أو عندي للعين وجواب لي عليك

الف ثم أو أليس لي عليك ألف يبيلى أو نعم أو صدقت أو أنا مقر
به أو نحوها لإقرار كجواب اقض الألف الذى لي عليك بنعم
أو أقضى غداً أو أمهلنى أو حتى أقعد أو أفتح الكيس أو أجد أو نحوها
لا بزنه أو أخذه أو اختم عليه أو اجعله فى كيسك أو أنا مقر به
أو أقر به أو نحوها وفى المقر إطلاق تصرف واختيار فلا يصح
من صبي ومجنون ومكره فإن ادعى بلوغاً بامناء ممكناً صدق ولا
يخلف أو بسن كلف بينة والسفيه والمفلس أمر حكمهما وقبل لإقرار
رقيق بموجب عقوبة وبدن جنابة ويتعلق بذمته فقط إن لم
يصدق سيدة وقبل عليه بدن تجارة أذن له فيها وإقرار مريض
ولو لوأرث ولا يقدم لإقرار صحة ولا مورث وفى المقر له أهلية
استحقاق فلا يصح لذابة فإن قال بسببها لفلان صح كحمل
هند وإن أسند لجهة لا تمكن فى حقه وعدم تكذيبه وفى المقر
به أن لا يكون للمقر قفوله دارى أو دينى لعمرى لغوى لا هذا
وكان لى إلى أن أقررت به وأن يكون بيده ولو ما لا فلو أقر
بجريمة شخص ثم اشتراه حكم بها وكان اشتراؤه افتداء من جهته
وبيعاً من جهة البائع فله الخيار وصح بمجهول فلو قال على شىء

أو كذا قبل تفسيره بغير عبادة ورد سلام ونجس لا يُقتي ولو
أقر بمال وإن وصفه بنحو عظم قبل تفسيره بمال منه وبمستولدة
ولو قال شيء شيء أو كذا كذا لزمه شيء أو شيء أو شيء أو كذا كذا
فشيئان أو كذا درهم برفع أو نصب أو جر أو سُكون أو
كذا كذا درهم بها بلا نصب فدرهم أو به فدرهمان أو ألف
ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدرهم أو خمسة وعشرون درهما
فالكُلُّ دراهم أو الدراهم التي أقرت بها بأقصة الوزن أو
مغشوشة فإن كانت دراهم البلدي كذلك أو وصله قبل أو
درهم في عشرة فإن أراد مئة فأحد عشر أو حسابا بغير فمشرة
ولما قدرهم (فصل) قال له عندي سيف أو خف في ظرف أو
عبد عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب أو عكسه لزمه فقط أو دابة
بسرجه أو ثوب مطرز لزمه الكل أو في ميراث أبي ألف
فاقرار على أبيه بدين أو ميراثي من أبي فوعده هبة أو على درهم
درهم لزمه درهم أو درهم فدرهمان أو درهم ودرهم فثلاثة
إلا أن نوى بالثالث تأكيد الثاني فدرهمان ومتى أقر بمنهم
كثوب وطولب ببيانها فأبى حبس ولو بين وكذبه المقر له

فَنَبِيَّينَ وَلِيْدَعٍ وَيَحْلِفُ الْمَقْرُءُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ أَقْرَبَ بِأَلْفٍ وَأَلْفٍ فَأَلْفٌ
 وَلَوْ اخْتَلَفَ قَدْرٌ فَلَا كَثْرَفُلُوْ تَعْذِرْ جَمْعُ لَزِمَاهُ وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى
 أَلْفٍ قَضَيْتُهُ أَوْ لَا تَلْزِمُ أَوْ مِنْ ثَمْنٍ نَحْوِ خَمْرٍ لَزِمَهُ أَوْ مِنْ ثَمْنٍ نَحْوِ
 عَبْدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ قَبْلَ أَوْ عُلِقَ فَلَاشَيْءَ وَحَلَفَ مَقْرُءٌ عَلَى أَوْ عِنْدِي
 أَوْ مَعِيَ أَلْفٌ وَفَسَّرَهُ بِوَدِيْعَةٍ فَقَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ آخِرُ وَفِي
 دَعْوَاهُ تَلَفًا وَرَدًّا بَعْدَهُ وَمَقْرُءٌ لَهُ فِي قَوْلِهِ فِي ذِمَّتِي أَوْ دِينًا وَلَوْ أَقْرَبَ
 بِيَعٍ أَوْ هِبَةٍ وَقَبْضٍ فَادَّعَى فُسَادَهُ لَمْ يَقْبَلْ وَلَهُ تَحْلِيفُ الْمَقْرُءِ لَهُ فَإِنْ
 نَكَلَ حَلَفَ الْمَقْرُءُ وَبَطَلَ أَوْ قَالَ هَذَا لِي يَدْبُلْ لَعَمْرُؤُا وَغَضَبَتُهُ
 مِنْ زَيْدٍ بَلْ مِنْ عَمْرٍو وَسَلِمَ لِي يَدُ وَغَرِمَ بَدْلَهُ لَعَمْرُؤُا وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ
 نَوَاهٍ قَبْلَ فِرَاقِ الْأَقْرَارِ وَأَتَصَلَ وَلَمْ يَسْتَغْرِقْ وَلَا يَجْمَعُ فِي اسْتِغْرَاقٍ
 وَهُوَ مِنْ إِبْثَابِ نَفْيٍ وَعَكْسُهُ فَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا تِسْعَةً إِلَّا
 ثَمَانِيَةً لَزِمَهُ تِسْعَةٌ وَصَحَّ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كَأَلْفٍ دَرَاهِمٍ إِلَّا ثَوْبًا لِمَنْ
 بَيْنَ ثَوْبٍ قِيَمَتُهُ دُونَ أَلْفٍ وَمِنْ مُعَيَّنٍ كَهَذِهِ الدَّارُ لَهُ إِلَّا هَذَا
 الْبَيْتُ أَوْ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدُ إِلَّا وَاحِدًا وَحَلَفَ فِي بَيَانِهِ

(فَصْلٌ) أَقْرَبَ بِنَسَبٍ فَإِنْ أَحْلَقَهُ بِنَفْسِهِ مُشْرَطَ إِمْكَانٍ
 وَتَصْدِيقٍ مُسْتَلْحَقٍ أَهْلٍ لَهُ وَلَوْ اسْتَحْلَقَ اثْنَانِ أَهْلًا لَحَقَّ

مَنْ صَدَّقَهُ وَأَمْتُهُ إِنْ كَانَتْ فِرَاشًا فَوَلَدَهَا لِصَاحِبِهِ وَإِلَّا فَانْ قَالَ هَذَا
وَلَدِي ثَبَتَ نَسَبُهُ لَا إِبْلَادُ أَوْ وَعَلَقَتْ بِهِ فِي مِاسِكِي ثَبَتَا وَإِنْ
الْحَقُّ بغيرِهِ كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي شُرْطَ مَعَ مَا مَرَّ كَوْنُ الْمَلْحَقِ
بِهِ رَجُلًا مِيتًا وَإِنْ نَقَاهُ وَكَوْنُ الْمَقْرَّ لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ وَكَوْنُهُ وَارثًا
حَائِزًا فَلَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ حَائِزِينَ بِثَالِثٍ دُونَ الْآخِرِ لَمْ يُشَارِكِ الْمَقْرَّ
ظَاهِرًا فَإِنْ مَاتَ الْآخِرُ وَلَمْ يَرْتَهُ إِلَّا الْمَقْرَّ ثَبَتَ النِّسْبُ أَوْ ابْنُ
حَائِزٍ بِأَخٍ فَإِنْ كَرَّ نَسَبُهُ لَمْ يُوْثِرْ وَلَوْ أَقْرَأَ بَيْنَ يَحْبِيهِ كَأَخٍ أَقْرَأَ
بِابْنٍ ثَبَتَ النِّسْبُ لَا الْارْثُ

﴿ كِتَابُ الْعَارِيَةِ ﴾ أَرْكَانُهَا مُسْتَعِيرٌ وَمُعَارٌ وَصِيفَةٌ وَمُعِيرٌ
وَشُرْطٌ فِيهِ مَا فِي مُقْرَضٍ وَمِلْكُهُ الْمَنْفَعَةُ كَمَا كَثُرَ لَا مُسْتَعِيرٌ
وَفِي الْمُسْتَعِيرِ تَعْيِينٌ وَاطْلَاقٌ تَصْرِيفٌ وَلَهُ إِبَابَةٌ مَنْ يَسْتَوْفِي لَهُ
وَفِي الْمُعَارِ اتِّفَاعٌ مُبَاحٌ مَعَ بَقَائِهِ وَتَكْرَهُ اسْتِعَارَةُ وَإِعَارَةُ
فَرَعٌ أَصْلُهُ خِدْمَةٌ وَكَافَرٌ مُسَلِّمًا وَفِي الصِّفَةِ لَفْظٌ يُشْعَرُ بِالْإِذْنِ
فِي الْإِتِّفَاعِ كَأَعْرَ تَكَ أَوْ بَطْلَبِهِ كَأَعْرَ فِي مَعَ لَفْظُ الْآخِرِ أَوْ فَعْلِهِ
وَأَعْرَ تَكَ لِمَنْفَعَتِهِ أَوْ لَتَعْيَرِي فِي فَرَسِكَ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ وَمَوْثِقَةٌ رَدُّهُ
عَلَى مُسْتَعِيرٍ فَإِنْ تَلَفَ لَا بِاسْتِعْمَالٍ مَأْذُونٍ ضَمْنُهُ لَا مُسْتَعِيرٌ

من نحو مكثر كئلف في شغل مالك وله انتفاع مأذون ومثله ضرراً
إلا إن نهاه فلز أراعة بر يزرعه وشعيراً لا عكسه ولبناء أو
غرس يزرع لا عكسه ولبناء لا يفرس وعكسه وإن أطلق
الزراعة صح وزرع ماشاء لا إعارة متعد جهة بل يمين
أو يعمم (فصل) لكل رجوع بشرط في بعض كدفن فأنما
يرجع قبل المواراة أو بعد اندراس وإن أعار لبناء أو غرس ولو
إلى مدة ثم رجع فإن شرط قلعه لزمه وإلا فإن اختاره قلع
جائناً ولزمه تسوية الأرض وإلا خير ميعر بين تملكه بقيته
وقلعه بأرش وتبقيته بأجرة فإن لم يختار تركها حتى يختار أحدها
ولم يعر دخولها وانتفاع بها ولم يستعير دخولها لأصلاح ولكل
بيع ملكه وإذا رجع قبل إذرالك زرع لم يعتد قلعه لزمه
تبقيته إليه بأجرة ولو عين مدة ولم يدرك فيها لتقصير قلم
جائناً كما لو حمل نحو سبل بذراً إلى أرضه فنبت ولو قال من
بيده عين أعزني فقال ما لكها أجرتك أو غصبتني ومضت مدة لها
أجرة صدق فإن تلفت في الثانية أخذ قيمة وقت تلف بلايين
فإن كانت دون أقصى قيمه حلف للزائد

(كتاب الغصب) هو استيلاء على حق غير بلا حق
 كركوبه دابة غيره وجلسه على فراشه وإزعاجه عن داره
 ودخوله لها بقصد استيلاء فان كان المالك فيها ولم يزعه
 فغاصب لنصفها إن عد مستولياً ولو منع المالك بيتاً منها فغاصب
 له فقط وعلى الغاصب رد ضمان متمول تلف كما لو ألقه بيد
 مالكة أو فتح زقاً مطروحاً فخرج ما فيه بالفتح أو منصوباً
 فسقط به وخرج ما فيه أو باباً عن غير مميز كطير فذهب
 حالاً وضمن أخذ مغصوب والقرار عليه إن تلف عنده إلا
 إن جهل ويده أمانة بلا اتهام كوديعة فعكسه ومتى ألقه بالقرار
 عليه وإن حمله الغاصب عليه لا لغرضه كأن قدم له طعاماً فأكله
 فلو قدمه للمالكة فأكله بريء

(فصل) يضمن مغصوب متقوم تلف بأقصى قيمه من
 غصب إلى تلف وأبعاضه بما نقص منه إلا إن تلفت من رقيق
 ولها مقدار من حر فباكثر الأمرين ومثلي وهو ما حصره
 كيل أو وزن وجاز سله كماء وتراب ونحاس ومسك وقطن
 ودقيق بمثله في أي مكان حل به المثلي فان فقد فأقصى قيم

المكان من غصب إلى فقد ولو نقل المصوب طول برده
وبأقصى قيمه لحيلولة ولو تلف المثلث فله مطالبة بمثله في غير
المكان لم يكن لنقله مؤنة وأمن وإلا فبأقصى قيم المكان
ويضمن متقوم ألتف بلا غصب بقيته وقت تلف فأن تلف
بسراية جناية فبالأقصى ولا يراق مُسكر على ذم لم يظهره ويرد
عليه كحترم على مسلم ولا شيء في إبطال أصنام وآلات لهُو
وتفصل بلا كسر فان عجز أبطالها كيف تيسر ويضمن في غصب
ممنعة ما يؤجر إلا حراً فبتفويت كبضع ونحو مسجد (فصل)
يُخلف غاصب في تلفه وقيمه وثياب رقيق وعيب خفي ولو
ردّه ناقص قيمة فلا شيء ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت
برخص درهما ثم لبس نصفه ردّه مع خمسة أو تلف أحد
خفين مَغصوبا بقيمتها عشرة وقيمة الباقي درهما لزمه ثمانية
كما لو ألتفه بيد مالكة ولو حدث نقص يسري لتلف كأن جعل
البر هريسة فكتالف ولو جنى مَغصوب فتعلق برقبته مال فداه
الغاصب بالأقل من قيمته والمال فان تلف في يده غرّمه المالك
وللمجنى عليه أخذ حقه ممّا أخذه المالك ثم يرجع المالك

على الغاصب كما لو ردَّ فيبيع في الجناية ولو غصب أرضاً فنقل
 ترابها رده أو مثله كما كان بطلب أو لغرضه وعليه أجرة مدَّة ردِّ
 مع أرش نقص ولو غصب دهنًا وأغلاه فنقصت عينه رده
 وغرم الذاهب أو قيمته لزومه أرش أو هاهو غرم الذاهب وردَّ
 الباقي مع أرش نقصه ولا يجبر سمين نقص هزال ويجبر النسيان
 صنعة تذكرها لا تعلم أخرى ولو غصب عسيرا فنخمر ثم تخلل
 رده مع أرش أو خمرًا فخللت أو جلد ميتة فذبته ردهما (فصل)
 زيادة المنصوب إن كانت أثرا كفصارة فلا شيء للغاصب وأزالها
 إن أمكن بطلب أو لغرضه ولزومه أرش نقص أو عيناً كبناء
 وغراس كلَّف القلع والأرش وإن صبغ الثوب بصبغه وأمكن
 فصله كألغه وإلا فإن نقصت قيمته لزومه أرش أو زادت لإشتراك
 ولو خلط مغصوباً بغيره وأمكن تمييزه لزومه وإلا فكتالف وله
 أن يعطيه منه إن خلطه بمثله أو بأجود ولو غصب خشبة وبنى
 عليها أو أدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف تلف معصوم كلَّف
 إخراجها ولو وطىء مغصوبة حدَّ زان منها ووجب مهر إن لم
 تكن زانية ووطء مشترك منه كوطئه وإن أحبلها بزنا فالولد رقيق

غير نسيبٍ أو بغيره فخر نسيبٌ وعليه قيمته وقت انفصاله حياً
ويرجعُ على الغاصبِ بها وبأرشٍ نقصٍ بنائه وعراسه لا بغيره
ما تلف أو تعيبَ عنده أو منفعة استوفاهَا وكلُّ ما لو غريمه رجعَ
به لو غريمه الغاصبُ لم يرجعْ به وما لا فيرجعُ ومن انبنت يدهُ
على يدِ غاصبٍ فكشتر

(كتاب الشفعة) أركانها أخذٌ ومأخوذٌ منه ومأخوذٌ
وشرطٌ فيه إن يكون أرضاً بتابعها غير نحو ممرٍ لا غنى عنه وأن
يملكَ بمعرضٍ كمبيعٍ ومهرٍ وعوضٍ خلعٍ وصالحٍ ديمٍ وأن لا يطلَّ
نعمه المقصود لو قسم كطاحونٍ وحمام كبيرين وفي الآخذِ كونه
شريكاً وفي المأخوذِ منه تأخُرُ سببٍ ماسِكٍ عن سببٍ ملكٍ
الآخذِ فلو ثبت خياره لبائعٍ لم يثبت إلا بعد لزوم أو لمشتري
فقط ثبت ولا يُردُّ بعيبٍ رضى به الشفيعُ ولو كان لمشتري حصّةً
اشترك مع الشفيع ولا يشترطُ في ثبوتها حكمٌ ولا حضور ثمنٍ
ولا مشترٍ وشرطٌ في تملكٍ بها رؤية شفيع الشقص ولفظٌ يشعرُ
به كتملكتُ أو أخذتُ بالشفعة مع قبضٍ مشتركٍ الثمن أو رضاهُ
بذمة شفيع ولا رباً أو حكمٍ له بها (فصل) يأخذ في مثلى

بمثله ومتقوم بقيمته وقت العقد وخير في مؤجل بين تعجيل مع
أخذ حالا وصبر إلى المحل ثم أخذ ولو بيع شقص وغيره أخذه
محصته من الثمن ويمتنع أخذ بجهل ثمن فان ادعى علم مشتر
بقدره ولم يعينه لم تسمع وحلف مشتر في جهله به وقدره وعدم
الشركة والشراء فان أقر البائع بالبيع ثبتت الشفعة وسلم الثمن
له إن لم يقر بقبضه وإلا ترك بيد الشفيع وإذا استحق فان كان
معيّنًا بطل البيع والشفعة وإلا أبدل وبقيًا وإذا دفع الشفيع مستحقًا
لم تبطل وإن علم ولمشتر تصرف في الشقص واشفيع فسخه
بأخذ وأخذ بما فيه شفعة ولو استحقها جمع أخذوا بقدر الحصص
ولو باع أحد شريكين بعض حصته لرجل ثم باقيا لا خرفالشفعة
في الأول للشريك القديم فان عفا شاركة المشتري الأول في
الثاني ولو عفا أحد شفيعين سقط حقه وأخذ الآخر الكل
أو تركه أو حضر آخر إلى حضور الغائب أو أخذ الكل فاذا
حضر الغائب شاركة وتعدّد الشفعة بتعدّد الصفقة أو الشقص
وطلبها كرد بعيب لا في إسهاد في طريقه أو توكيله فيلزمه
لعذر توكيل فإسهاد فان ترك مقدوره منها أو آخر لتكذيبه

ثقة أخبره بالبيع أو باع حصته ولو جاهلاً بالشفعة أو بعضها
عالمًا بطل حقه وكذا لو أخبر بالبيع بقدر قترك فبان بأكثر
لا بدونه أو اني المشتري فسلم عليه أو بارك له في صفقته

(كتاب القراض) أركانه مالك وعامل وعمل وربح

وصيغة ومال وشرط فيه كونه نقداً خالصاً معلوماً معيناً بيد عامل

فلا يصح على عرض ومنغشوش ومجهول ولا بشرط كونه بيد

غيره وفي المالك مافي مؤكل وفي العامل مافي وكيل وإن يستقل

بالعمل وفي العمل كونه تجارة وأن لا يضيقه على العامل فلا

يصح على شراء بر يطحنه ويحزبه ويبيعه وشراء معين ونادر

ومعاملة شخص ولا إن أقت فإن منعه الشراء فقط بعد مدة

صح وفي الربح كونه لهما ومعلومًا بجزئية فلا يصح على أن

لأحدهما الربح أو شركة أو نصيباً فيه أو عشرة أو ربع صنف

أو أن للمالك النصف وصح في قارضتك والربح بيننا وكان

نصفين وفي الصيغة مافي البيع كقارضتك (فصل) قارض

العامل آخر ليشاركة في عمل وربح لم يصح وتصرف الثاني

بغير إذن المالك غصب فإن اشتري بعين مال القراض لم يصح

أَوْ فِي ذِمَّةٍ فَالرَّيْحُ لِلأَوَّلِ وَعَلَيْهِ لِلثَّانِي أَجْرَتُهُ وَيُجُوزُ تَعَدُّ كُلِّ
وإذا فسد قراضٌ صحَّ تصرفُ العاملِ والرَّيْحُ لِلْمَالِكِ وَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ
يَقُلْ وَالرَّيْحُ لِلْأَجْرَتِ وَيَتَصَرَّفُ وَلَوْ بَعَرَضَ بِمَصَاحَةِ لَابْنَيْنِ فَاحْشٍ
وَلَا نِسَّةٍ بِلَا إِذْنٍ وَلِكُلِّ رَدٍّ بَعِيبٍ إِنْ فَقَدَتْ صَلَاحَةُ الْأَبْقَاءِ
فَإِنْ اخْتَلَفَ عَمَلُ بِالْمَصَاحَةِ وَلَا يَعْمَلُ الْمَالِكُ وَلَا يَشْتَرِي بِأَكْثَرِ
مِنْ مَالِ الْقَرَاظِ وَلَا زَوْجَ الْمَالِكِ وَلَا مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ
فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ فِي ذِمَّةٍ وَلَا يَسَافِرُ بِالْمَالِ بِلَا إِذْنٍ
وَلَا يَمُوتُ مِنْهُ نَفْسُهُ وَعَلَيْهِ فَعْلُ مَا يَعْتَادُ كَطِيٍّ تَوْبٍ وَوزن خفيف
كَذَهِبٍ وَلَهُ أَكْثَرُ لَغِيرِهِ وَيَمْلِكُ حَصَّتُهُ بِقِسْمَةِ وَلِلمَالِكِ مَا حَصَلَ
مِنْ مَالِ قَرَاظٍ كَثْمٍ وَتَنَاجٍ وَكَسْبٍ وَمَهْرٍ وَيَجْبِرُ بِالرَّيْحِ نَقْصُ
بِرْخَصٍ أَوْ غَيْبٍ إِحْدَثَ أَوْ تَلَفٍ بَعْضُهُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ (فَصْل)
لِكُلِّ فُسْخُهُ وَيَنْفَسَخُ بِمَا تَنْفَسَخُ بِهِ الْوَكَالَةُ ثُمَّ يُلْزَمُ الْعَامِلُ
اسْتِيفَاءً وَرَدُّ قَدَرِ رَأْسِ الْمَالِ لِمَثَلِهِ وَلَوْ أَخَذَ الْمَالِكُ بَعْضَهُ قَبْلَ رَيْحٍ
وَحَسَرَ رَجَعَ رَأْسُ الْمَالِ لِلْبَاقِي أَوْ بَعْدَ رَيْحٍ فَلَمَّا خُوذَ رَيْحٌ وَرَأْسُ
مَالٍ مِثْلُهُ الْمَالُ مِائَةٌ وَالرَّيْحُ عَشْرُونَ وَأَخَذَ عَشْرِينَ فَسَدَسَهَا
مِنْ الرَّيْحِ فَيَسْتَقِرُّ لِلْعَامِلِ الْمَشْرُوطُ مِنْهُ أَوْ بَعْدَ خَسَرٍ فَالْخَسَرُ

موزع على المأخوذ والباقي مثاله المال مائة والخسر عشرون
وأخذ عشرين فخصتها ربع الخسر وحاف عامل في عدم ربح
وقدره وشراء له أو لقراض وفي لم تنهي عن شراء كذا وقدر
رأس المال ودعوي تلف ورد ولو اختلفا في الشروط له
تحالفا وله أجره

« كتاب المساقاة » أركانها عاقدان وعمل وثمر وصيغة
ومورد وشرط فيه كونه نخلا أو عنبا مرثيا معينا بيد عامل
مغروسا لم يبدُ صلاح ثمره وفي العاقدين مافي القراض وشريك
مالك كأجنبي وفي العمل أن لا يشرط على العاقد مالمس عليه وأن
يقدر بزمان معلوم يثمر فيه الشجر غالبا وفي الثمر مافي الربح
ولمساق في ذمته أن يساقى غيره وفي الصيغة مافي البيع كساقيتك
لا تفصيل أعمال بناحية فيها عرف غالب عرفاه ويحمل المطاق
عليه وعلى العامل ما يحتاجه الثمر مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية
نهر وإصلاح أجاجين وتلقيح وتنحية حشيش وقضبان مضرّة
وتعريش جرت به عادة وحفظ الثمر وجذاذه وتجفيفه وعلى
المالك ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء

حيطانٍ وحفرٍ نهرٍ ويملكُ العاملُ حصتهُ بالظهورِ « فصل »
 هي لازمةٌ فلو هربَ العاملُ وتبرعَ غيرُه بالعملِ بقى حقُ العاملِ
 وإلا اكترى الحاكِمُ عليه من يعملُ ثم اقترضَ ثم عملَ المالكُ
 أو أنفقَ بأشهادٍ شرطٍ فيه رجوعاً ولو ماتَ المساقى في ذمتهِ
 وخلفَ تركتهُ عملَ وارثه منها أو من ماله أو بنفسه وبخيانتهِ
 عاملٍ اكترى من ماله مُشرفٌ فإن لم يتحفظ به فعاملٌ ولو
 استحقَّ الثمرَ فله على عامله أجره ولا تصحُّ مخابرةٌ ولو تبعاً وهي
 معاملةٌ على أرضٍ ببعضٍ ما يخرجُ منها والبذرُ من العاملِ ولا
 مزارعةٌ وهي كذلك والبذرُ من المالكِ فلو كان بين الشجرِ
 بياضٌ صحَّتْ مع المساقاةِ إن اتحدَ عقدٌ وعاملٌ وعسرَ أفرادُ
 الشجرِ بالسقي وقدِّمتْ المساقاةُ وإن تفاوتَ الجزآنِ المشروطانِ
 فإن أفرِدَتِ المزارعةُ فالنعلُ للمالكِ وعليه للماملِ أجره وعمله
 وآلاته وطريقُ جعلِ الغلةِ لهما ولا أجره كأن يكترية بنصفِ
 البذرِ ومنفعةِ الأرضِ أو بنصفه ويُعيره نصفَ الأرضِ ليزرعَ
 بآتيه في باقيها

« كتاب الأجرة » أركانها صيغةٌ وأجرةٌ ومنفعةٌ وعاقدةٌ

وشرط فيه مافي البيع وفي الصيغة مافيه خيرُ عدم التأقيد
 كأجرتك هذا أو منافعهُ أو ملكتكم سنةً بكذا لا بعثكم أو ترد
 على عينٍ كأجارة معينٍ كأكتريتك بكذا وعلى ذمةٍ كأجارة
 موصوفٍ وإلزام ذمته عملاً وفي الأجرة مافي الثمن فلا تصح
 بعارة وعلف ولا لسلخ بجلد وطحن ببعض دقيق وتصح ببعض
 رقيقٍ حالاً لأرضاع باقيهِ وهى فى إجارة ذمة كراسٍ مالٍ سلم
 وفى إجارة عينٍ كشمسٍ لكن ملكها مراعى فلا تستقر كلها إلا
 بمضى المدّة ويستقر فى فاسدةٍ أجرةٌ مثلٍ بما يستقر به مسمى
 فى صحيحة غالباً وفى المنفعة كونها متقومة معلومة مقدورة
 التسلم واقعة للمكترى لا تتضمن استيفاء عينٍ قصداً فلا يصح
 أكترام شخصٍ بما لا يتعب ونقد وكابٍ ومجهولٍ وأبقٍ ومنصوبٍ
 وأعمى لحفظٍ وأرضٍ لزراعةٍ لاماءٍ لها دائماً ولا غالبٌ يكفيها ولا
 لقلعٍ سنٍّ صحيحة ولا حائضٍ مسلةٍ لخدمةٍ مسجدٍ وحرّةٍ بغيرٍ
 إذنٍ زوجها ولا لعبادةٍ تجب فيها نيةٌ ولم تقبل نيايةً ولا مسلمٍ
 لنحو جهادٍ ولا بستانٍ لثمرهِ وصح تأجيلها فى إجارة ذمةٍ لا عينٍ
 وصح كراؤها لملكٍ منفعتها مدة تلى مدته وكراء العنقب بأن

لَوْ جَرَدَابَةٌ لِرَجُلٍ لِيرَكِبَهَا بَعْضَ الطَّرِيقِ أَوْ رَجُلَيْنِ لِيرَكِبَ كُلُّ زَمَنًا وَيُسَيِّرُ الْبَعْضَيْنِ وَتَقْدَرُ بَزْمِنٍ لِسَكْنَى وَتَعْلِيمٍ سَنَةً وَبِمَحَلٍّ عَمَلٍ كَرَكُوبٍ إِلَى مَكَّةَ وَتَعْلِيمٍ مَعِينٍ وَخِيَاظَةٍ ذَا الثَّوْبِ لَا بَهَا كَذَا كَثَرَتْ لَتَخِيْطَةُ النَّهَارِ وَيَبِينُ فِي بِنَاءِ عَمَلِهِ وَقَدَرُهُ وَصِفَتُهُ إِنْ قَدَّرَتْ بِمَحَلٍّ وَفِي أَرْضٍ صَالِحَةٍ لِبِنَاءِ زِرَاعَةٍ وَغَرَّاسٍ أَحَدَهَا وَلَوْ بِدُونِ إِفْرَادِهِ وَلَوْ قَالَ لَتَنْتَفِعَ بِهَا بِمَا شِئْتُ أَوْ إِنْ شِئْتُ فَازْرَعْ أَوْ اغْرِسْ صَحٌّ وَشَرِطَ فِي إِجَارَةِ دَابَّةٍ لِرَكُوبٍ مَعْرِفَةُ الرَّاكِبِ وَمَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَطْرُدْ عَرَفٌ وَهُوَ لَهُ وَمَعَالِيقُ شَرِطَ حَمْلَهَا بِرُؤْيَا أَوْ وَصَفٍ تَامَ مَعَ وَزَنِ الْأَخِيرِينَ فَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لَمْ يَسْتَحَقْ وَفِي إِجَارَةِ عَيْنٍ رُؤْيَا الدَّابَّةِ وَفِي ذِمَّةٍ لِرَكُوبٍ ذِكْرُ جِنْسٍ وَنَوْعٍ وَذِكْرُ أَوْتُونَةٍ وَصِفَةٍ سَيْرٍ وَفِيهَا لَهُ ذِكْرُ قَدَرٍ سُرِّيٍّ أَوْ تَأْوِيلٍ حَيْثُ لَمْ يَطْرُدْ عَرَفٌ وَلِحْمَلِ رُؤْيَا مَحْمُولٍ أَوْ امْتَحَانِهِ يَبْدَأُ أَوْ تَقْدِيرُهُ وَذِكْرُ جِنْسٍ مُكْمِلٍ وَفِي ذِمَّةٍ لِحْمَلِ نَحْوِ زَوَاجٍ ذِكْرُ جِنْسٍ دَابَّةٍ وَصِفَتِهَا وَتَصَحُّ لِحْضَانَةٍ وَلَا أَرْضَاعٍ وَلَا يَنْبَغُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ وَلَهُمَا فَإِنْ انْقَطَعَ اللَّابَنُ انْقَسَخَ فِي الْأَرْضِ وَالْحِضَانَةُ تَرْبِيَةٌ صَبِيٍّ بِمَا يُصْلِحُهُ «فصل» عَلَيْهِ تَسْلِيمٌ مُفْتَاتِحٌ

دار المكثر وعمارتهما وكُنس ثلج سطحها فان بادراً ولا فلامكثر
 خياراً وعليه تنظيف عرصتها من ثلج وكناسه وعلى مكر دابة
 لركوب إكاف وبرذعة وحزام وقرورة وخطام وعلى مكثر
 تحمل ومظلة ووطاء وغطاء وتوابعها ويتبع في نحو سرج وجرير
 وكل عرف مطرذ وعلى مكر في إجارة ذمة ظرف محمول
 وتعد دابة وإعانة ركب محتاج في ركوبه ونزوله ورفع
 حمل وحطه وشدة تحمل وحله (فصل) تصح الإجارة
 مدة تبقى فيها العين غالباً وجاز إبدال مستوف ومستوفى به
 كمحمول وفيه بمثلها لا مستوفى منه كدابة إلا في إجارة ذمة فيجب
 لتلف أو تعيب ويجوز مع سلامة برضا مكثر والمكتر
 أمين ولو بعد المدة كأجير فلا ضمان إلا بتقصير كأن ترك
 الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب في وقت لو انتفع بها سلمت وكان
 ضربها أو نخمها فوق عادة أو أركبها أثقل منه أو أسكنه حداً
 أو قصاراً أو تحملها مائة رطل شعير بدل مائة بر أو عكسه أو عشرة
 أقفزة بر بدل شعير لا عكسه ولا أجره لعمل بلا شرطها ولو
 اكترى لحمل قدر حمل زائد ألقى له أجره مثله وإن تلفت ضمنها

إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا وَإِلَّا ضَمِنَ قَسْطُهُ إِنْ تَلَقَتْ بِالْحَمْلِ كَمَا لَوْ
 سَلِمَ ذَلِكَ لِلْمُكْرِي خَمْلُهُ جَاهِلًا وَلَوْ وَزَنَ الْمَكْرِي وَحَمَلَ فَلَا
 أَجْرَةَ لِلزَّائِدِ وَلَا ضَمَانَ وَلَوْ قَطَعَ ثَوْبًا وَخَاطَهُ قِبَاءً وَقَالَ بَذَا
 أَمْرُتَنِي فَقَالَ بَلْ قَمِيصًا حَلَفَ الْمَالِكُ وَلَا أَجْرَةَ وَلَهُ أُرْشٌ (فصل)
 تَنْفَسَخُ بَتَلَفٍ مُسْتَوْفٍ مِنْهُ مُعِينٌ فِي مُسْتَقْبَلٍ وَبِجَسٍّ غَيْرِ مُكْتَرٍ
 لَهُ مَدَّةٌ حَبَسَهُ إِنْ قَدَّرَتْ بِمَدَّةٍ لَا يَمُوتُ عَاقِدٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَاقِدٌ
 وَلَا يَبْلُوغُ بغيرِ سَنٍّ وَلَا بزيادةِ أَجْرَةٍ وَلَا بظهورِ رَاغِبٍ بِهَا وَلَا
 بِاعْتِاقِ رَقِيقٍ وَلَا بِرَجْعٍ بِأَجْرَةٍ وَلَا بِخِيَارٍ وَلَا بِبَيْعِ الْمُؤَاجِرَةِ وَلَا
 بِعَذْرِ كَتَعَذَّرَ وَقُودَ سَحَابٍ وَسَفَرٍ وَمَرَضٍ وَهَلَاكِ زَرْعٍ وَخَيْرٍ
 فِي إِبَارَةِ عَيْنٍ بَعِيْبٍ كَانَقْطَاعِ مَاءِ أَرْضٍ اكْتَرِيَتْ لِرِزَاعَةٍ وَعَيْبٍ
 دَابَّةٍ وَغَضَبٍ وَإِبَاقٍ وَلَوْ أَكْرَى جَسَّالًا وَسَلَمَهَا وَهَرَبَ مَوْنَهَا
 الْقَاضِي مِنْ مَالٍ مُكْرَمٍ اقْتَرَضَ ثُمَّ بَاعَ مِنْهَا قَدْرَ مَوْنِهَا وَلَهُ أَنْ
 يَأْذَنَ لِمَكْتَرٍ فِي مَوْنِهَا لِيَرْجِعَ

(كتاب أحياء الموات) مَا لَمْ يُعْمَرَ إِنْ كَانَ يَبْلَدًا مِلْكَهُ
 مُسْلِمٌ بِأَحْيَاءٍ وَلَوْ بِحُرِّمْ لَا عَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ وَمَنِيَّ أَوْ يَبْلَدًا كُسْفَارَ مِلْكِهِ
 كَافِرٌ وَكَذَا مُسْلِمٌ إِنْ لَمْ يَذْبُونَا عَنْهُ وَمَا عَمَّرَ لِمَالِكِهِ فَانْجَبِلَ

والعمارة الإسلامية فمال ضائع أو جاهلية فيملك بأحياء ولا يملك
به حريم عامر وهو ما يحتاج إليه لتمام انتفاع فلقرية ناد
ومرتكض ومناخ ليل ومطر حرماد ونحوها ولبن استقاء
موضع نازح ودولاب ونحوها وقناة مالو حفر فيه نقص ماؤها
أو خيف انهيارها ولدان ممر وفناء ومطر حرماد ولا حريم
لدار مخوفة بدور ويتصرف كل في ملكه بعادة فان جاوزها ضمن
وله أن يتخذ حماماً واصطبلًا وحانوت حداد إن أحكم جدرانها
ويختلف الأحياء بالعرض في مسكن تحويط ونصب باب
وسقف بعض وفي زريبة الأولان وفي مزرعة جمع نحو تراب
حوها وتسويها وتهيشة ماء إن لم يكن لها مطر وفي بستان تحويط
ولو بجمع تراب وتهيشة ماء بعادة وغرس ومن شرع في إحياء
ما يقدر عليه أو نصب عليه علامة أو أقطعه له إمام فتجبر وهو
أحق به ولو أحياء آخر ملكه ولو طالت مدة تجبر قال له
الإمام إحيى أو ترك فان استعمل أهل مدة قرية ولا إمام أن
يحمي لنحو نعم جزية مواتاً وينقض حمام المصلحة (فضل)
منفعة الشارع ضرور وكذا جلوس لنحو حرقة إن لم يضيق

وله تظليل بما لا يضر وقدّم سابق ثم أقرع ومن سبق الى
حلّ منه لحرقة وفارقه ليعود ولم تطل مفارقتها بحيث انقطع
الآفه فحقه باق أو من سجد لنحو إفتاء فكمحترف أو لصلاة
وفارقه بعذر ليعود فحقه باق في تلك الصلاة أو من نحو رباط
وخرج لحاجة فحقه باق (فصل) المدين الظاهر ماخرج
بلا علاج كنفط وكبريت وقار وموميا وبرام والباطن بخلافه
كذهب وفضة وحديد ولا يملك ظاهر عامه بأحياء ولا الباطن
بحفر ولا يثبت في ظاهر اختصاص بتجسس ولا لإقطاع فان ضاقت
قدّم سابق إن علم ولا أقرع بقدر حاجته ومن أحياء مواتا
فظهر به أحدهما ملكه والماء المباح يستوى الناس فيه فان
أراد قوم سقى أرضهم منه فضاقت سقى الأول الى الكعبيين
ويفرد كل من مرفع ومنخفض بسقى وما أخذ منه ملك
وحافر برجموات لا رتفاقه أولى بماثا حتى يرثحل أو تملك أو
ملكه مالك لماثا وعليه بذل ما فضل عنه لحيوان والقناة
المشتركة يتقسم ماؤها مياثاة أو بخشبة بعرضه مثقبة بقدر
حصصهم

(كتاب الوقف) أركانه موقوف وموقوف عليه وصيغة
 وواقف وشرط فيه كونه مختاراً أهلاً تبرع وفي الموقوف كونه
 عيناً معينة مملوكة تنقل وتفيد لا يفوتها فقهاً مباحاً مقصوداً
 كشاعر وبناء وغراس بأرض بحق وفي الموقوف عليه إن لم
 يتعين عدم كونه معصية فيصح على فقراء وأغنياء لا معصية
 كعمارة كنيسة وإن تعين مع مامر لمكان تملكه فيصح على
 ذى لاجنين وبهية ونفسه وعبد لنفسه فإن أطلق فعلى سيده
 ولا مُرتدّ وحرّبي وفي الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريحة
 كوقفت وسبّلت وحبست وتصدقت صدقة محرمة أو
 موقوفة أو لاتباع أو لا توهب وجعلته مسجداً أو كناية
 كحرمت وأبذت وتصدقت مع إضافته لجهة عامة وشرط
 له تأييد وتنجيز وإلزام لا قبول ولو من معين فإن ردّ المعين
 بطل حقه ولا يصح منقطع أول كوقفته على من سيولد له
 ولو انقراضوا في منقطع آخر فمصرفه الفقير الأقرب رهماً
 للواقف حينئذ ولو وقف على اثنين ثم الفقراء فأت أحدهما
 فنصيبه للآخر ولو شرط شيئاً اتبع (فصل) الواو

للتسوية كوقفت على أولادى وأولاد أولادى وإن زادت تناسلوا
أو بطناً بعد بطن ونم والأعلى فالأعلى والأول فالأول للترتيب
ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل وعقب وأولاد أولاد إلا
إن قال على من ينسب إلى منهم لأفروع أولاد فيهم والمولى
يشمل الأعلى والأسفل والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات بمشارك
لم يتخللها كلام طويل (فصل) الموقوف ملك لله تعالى
وفوائده كأجرة وثمره وولد ومهر ملك للموقوف عليه ويختص
بجلبه بهيمة ماتت فإن اندبغ عاد وقفا ولا يملك قيمة رقيق
أُتلف بل يشتري الحاكم بها مثله ثم بعضه ويضعه مكانه ولا يباع
موقوف وإن خرب

(فصل) إن شرط واقف النظر اتبع وإلا فللقاضي
وشرط الناظر عدالة وكفاية ووظيفته عمارة واجارة وحفظ
أصل وغلة وجمعها وقسمتها فإذا فوض له بعضها لم يتعد ولو أقف
ناظر عزل من ولاته ونصب غيره

(كتاب الهبة) هي تملك تطوع في حياة فإن مملك
لاحتياج أو لثواب آخرة فصدقة أو نقله للهيب إكراماً فهدية

وأركانها صيغةٌ وعاقِدٌ وموهوبٌ وشرطٌ فيها ما في البيع لكن
تصحُّ هبةٌ نحو حبسِي بُرٍّ لا موصوفٍ وفي الواهبِ أهليةٌ تبرع
وهبةٌ الدين للمدين إبراءٌ ولغيره صحيحةٌ وتصحُّ بعمرَي ورُقْبَي
كأعمرتك هذا وإن زاد فإذا مات عادٍ لي وأرقتك أو جعلته
رُقْبِي أي لم مت قبلي عادٍ لي وإن مت قبلك استقر لك وشرط
في ملك موهوب قبضٌ بأذن أو قباضٌ فلو مات أحدهما قبله
خلفه وارثه وكره تفضيلٌ في عطيةٍ بعضه ولا أصل رجوعٌ فيما
أعطاه بزيادة المتصلة إن بقي في سلطته فيمتنع بزوالها لا بنحو
رهنه وهبته قبل قبضٍ ويحصل بنحو رجعت فيه أو ردته
إلى ملكي لا بنحو بيع وإعتاق ووطء والهبة إن أطلقت فلا
ثواب وإن كانت لأعلى أو قيدت بثواب مجهول فباطلة أو بمعلوم
فبيع وظرف الهبة إن لم يعتد رده كقوصرة تمر هبة وإلا فلا
وحرَم استعماله إلا في أكلها منه إن اعتيد

(كتاب اللقطة) سنَّ لقطٌ لوائحٌ بأمانته وإشهاد به
وكره لفاسق فيصح منه كمرتد وكافر معصوم لا بدّار حرب
وتنزع اللقطة لعدلٍ ويضمُّ لهم مشرف في التعريف ومن صبي

وَيُجْنُونَ وَيَنْزِعُهَا وَلِيَّهَا وَيُعْرِفُهَا وَيَتَمَلَّكُهَا لَهَا حَيْثُ يَقْتَرِضُ لَهَا
فَإِنْ قَصَّرَ فِي تَرْعَاهَا قَلِيلًا فَتَضْمِنُ لَهَا مِنْ رَقِيقٍ بِإِذْنِ فُلُو أَخَذَتْ
مِنْهُ كَانَ لَقَطًا وَيَصِحُّ مِنْ مَكَاتِبِ صَحِيحَةٍ وَمُبْعُضٍ وَلَقَطَتُهُ لَهُ
وَلِسِيدِهِ وَفِي مُهَيَّأَةٍ لَدِي نُبُوءَةِ كِبَاقِ الْأَكْسَابِ وَالْمُؤْنِ إِلَّا أُرْشَ
جَنَائِيَّةٍ (فَصْلٌ) الْحَيَوَانُ الْمَمْلُوكُ الْمَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ
كَبِيرٍ وَظَبِيٍّ وَحَمَامٍ يَجُوزُ لَقَطُهُ إِلَّا مِنْ مَفَازَةٍ آمِنَةٍ لِمَلِكٍ وَمَا
لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا كَشَاةٌ يَجُوزُ لَقَطُهُ مُطْلَقًا فَإِنْ لَقَطَهُ لِمَلِكٍ عَرَفَهُ ثُمَّ تَمَلَّكَهُ
أَوْ بَاعَهُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ ثُمَّ عَرَفَهُ ثُمَّ تَمَلَّكَ ثَمَنَهُ أَوْ تَمَلَّكَ الْمَلْقُوطَ مِنْ
مَفَازَةٍ حَالًا وَأَكَلَهُ وَغَرَمَ قِيَمَتَهُ وَلَهُ لَقَطُ رَقِيقٍ غَيْرِ مُمِيزٍ أَوْ زَمَنٍ
نَهَبٍ أَوْ غَيْرِ مَالٍ لاختصاصٍ أَوْ حِفْظٍ وَغَيْرِ حَيَوَانٍ فَإِنْ تَسَارَعَ
فَسَادَهُ كَهَرِيسَةٍ فَلَهُ الْأَخِيرَتَانِ وَإِنْ وَجَدَهُ بِعَمْرَانٍ بَقِيَ بِعَلَاجٍ
كَرُّ طَبِّ يَتَتَمَّرُ وَيَبْعُهُ أَغْبَطُ بَاغِهِ وَإِلَّا يَبَاعَ بَعْضُهُ لِعَلَّاجٍ بَاقِيَهُ إِنْ لَمْ
يَتَبَرَّغْ بِهِ وَمَنْ أَخَذَ لَقَطَةً لَخِيَانَةً فَأَمِينٌ مَا لَمْ يَتَمَلَّكْ وَإِنْ
قَصَدَهَا وَيَجِبُ تَعْرِيفُهَا وَإِنْ لَقَطَ لِحَفْظٍ لَهَا فِضَالٌ وَلَيْسَ لَهُ تَعْرِيفُهَا
لِمَلِكٍ وَلَوْ دَفَعَ لَقَطَةً لِقَاضٍ لَزِمَهُ قَبُولُهَا وَيَعْرِفُ جَنْسَهَا وَصِفَتَهَا
وَقَدَرَهَا وَاعْتَفَا صَبْرَهَا وَوَكَّاءَهَا ثُمَّ يُعْرِفُهَا فِي نَحْوِ سَوَقٍ سَنَةً وَلَوْ

مُتَّفَرِّقَةً عَلَى الْعَادَةِ أَوْ لَا كُلَّ يَوْمٍ طَرَفِيهِ ثُمَّ طَرَفُهُ ثُمَّ كُلُّ أَسْبُوعٍ
ثُمَّ كُلُّ شَهْرٍ وَيَذَكَّرُ بَعْضُ أَوْصَافِهَا وَيَعْرِفُ حَقِيرُهَا لَا يَعْزِضُ عَنْهُ
غَالِبًا إِلَى أَنْ يَظُنَّ إِعْرَاضَ فَاقِدِهِ عَنْهُ غَالِبًا وَعَلَيْهِ مَوْثِقَةٌ تَعْرِيفُ إِنْ
قَصِدَ تَمْلِكُهَا وَإِنْ لَمْ يَتَمَلَّكَ وَإِلَّا فَعَلَى بَيْتِ مَالٍ أَوْ مَالِكٍ وَإِذَا عَرَفَهَا
لَتَمَلِّكَ لَمْ يَمْلِكْهَا إِلَّا بِالْفِظِ كَتَمَلَّكَتُ فَإِنْ تَمَلَّكَ فَظَهَرَ أَنَّكَ وَلَمْ
يَرْضَ بِبَدْلِهَا لَزِمَهُ رَدُّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ وَأَرَشَ نَقْصِهَا فَإِنْ تَلَقَّتْ
غَرَمَ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا وَقَدْ تَمَلَّكَ وَلَا تَدْفَعُ الْمُدَّعِ بِلَا وَصْفٍ وَلَا
حُجَّةٍ وَإِنْ وَصَفَهَا وَظَنَّ صَدَقَهُ جَازَ فَإِنْ دَفَعَهَا فَتَبَيَّنَتْ لَا خَيْرَ
مُحَوَّلَتْ لَهُ فَإِنْ تَلَقَّتْ فَلَهُ تَضْمِينُ كُلِّ وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُدْفُوعِ لَهُ وَلَا
يَحِلُّ لِقَاطُ حَرَمٍ مَكَّةَ إِلَّا بِالْفِظِ وَيَجِبُ تَعْرِيفُ

(كِتَابُ الْقَيْطِ) لَقَطُهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَيَجِبُ إِشْهَادُهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى مَا مَعَ الْقَيْطِ وَالْقَيْطُ صَغِيرٌ أَوْ مَجْنُونٌ مُنْبُوذٌ لَا كَافِلَ لَهُ
وَاللَّاقِطُ حُرٌّ رَشِيدٌ عَدْلٌ فَلَوْ لَقَطَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَصَحَّ لَكِنْ لِكَافِرٍ
لَقَطَ كَافِرٌ فَإِنْ أَذِنَ لِرَقِيقَةٍ غَيْرِ الْمَسْكُوتِ وَأَقْرَبَهُ فَهُوَ اللَّاقِطُ وَلَوْ
ازْدَحَمَ أَهْلَانِ قَبْلَ أَخْذِهِ عَيْنَ الْحَالِ لَمْ يَرَاهُ أَوْ بَعْدَهُ فَدَمَ سَابِقُ
وَلَوْ لَقَطَاهُ مَعًا فَغَنَى عَلَى فَقِيرٍ وَعَدَلَ عَلَى مُسْتَوْرٍ ثُمَّ أَقْرَعَ وَلَهُ نَقْلُهُ

من بادية لقرية ومنها لبلد لا عكسه ومن كل لثله ومؤنته في ماله
 العام كوقف على اللقطاء أو الخاص كثياب عليه أو تحتها ودنانير
 كذلك ودار هو فيها وحده لا مال مدفون وموضوع بقربه ثم
 في بيت مال ثم يقرض عليه حاكم ثم على موسرينا قرضاً ولاقطه
 استقلال بحفظ ماله وإنما يمونه منه باذن حاكم ثم بأشهاد (فصل)
 اللقيط مسلم وإن استلحقه كافر بلا بينة إن وجد بجمل به مسلم
 ولا يكفي اجتيازه بدار كفر ويحكم بإسلامه لغير لقيط صبي أو
 مجنون تبعاً لأحد أصوله ولساويه المسلم إن لم يكن معه أحد هم
 فإن كفر بعد كماله فيها فمرد (فصل) اللقيط حر إلا أن
 تقام برقه بينة متعوضة لسبب الملك أو يقر به ولم يكذبه المقر
 له ولم يسبق إقراره بحرية ولا يقبل إقراره به في تصرف ماض
 مضر بغيره فلو لزمه دين فأقر برقه ويده مال قضى منه ولو
 استلحق نحو صغير رجل لحقه أو اثنتان قدم بينة فسبق
 استلحاق مع يد من غير لقط فبفائت فإن عدم أو تحير أو نفاه
 عنها أو ألحقه بها انتسب بدم كماله إلي من يميل طبعه إليه
 (كتاب الجمالة) أركانها عمل وجعل وصيغة وعاقدة

وشرط فيه اختياره وإطلاق تصرف ملتزم وعلم عامل بالالتزام
وأهلية عمل عامل معين وفي العمل كلفة وعدم تعيته وتأقينه وفي
الجعل ما في الثمن وللعامل في فاسد يقصد أجره وفي الصيغة
لفظ من طرف الملتزم يدل على إذنه في العمل بجعل فلو عمل
بقول أجنبي قال زيد من رد عبدي فله كذا وكان كاذباً فلا شيء
له ولن ردّه من أقرب قسطه ولوردّه انان فلهما الجعل إلا إن عين
أحدهما فله كله إن قصد الآخر إعادته وإلا فقسطه ولا شيء
للآخر وقيل فراغ الملتزم تغييره فإن كان بعد شروع أو عمل
جاملاً فله أجره ولكل فسخ وللعامل أجره إن فسخ الملتزم
بعد شروع وإلا فلا شيء كما لو تلف مردوده أو هرب قبل
وصوله ولا يجسه لاستيفاء وحلف ملتزم أنكر شروط
جعل أو ردّه

(كتاب الفرائض) يبدأ من تركته ميت بما تعلق بعين
كزكاة وجان ومردّه ونوامات مشترية مفلساً فيمؤن تجهيز ممونه
بمعروف فدينه فوصيته من ثلث باق والباقي لورثته بقرابة أو نكاح
أو ولاء أو اسلام والمجمع على إرثه من الذكور عشرة ابن وابنه

وإن نزلَ أبٌ وأبوه وإن علاَ وأخٌ مطلقاً وعمٌ وابنه وإن أخ
 لغير أمٍّ وزوج وذو ولائٍ ومنَ الأناثِ سبعٌ بنتٌ وبنتُ ابنٍ
 وإن نزلَ وأمٌ وجدّةٌ وأختٌ وزوجةٌ وذاتُ ولائٍ فلو اجتمعَ
 الذكورُ فالوارثُ أبٌ وابنٌ وزوجٌ أو الأناثُ فبنتٌ وبنتُ ابنٍ
 وأمٌ وأختٌ لأبوينِ وزوجةٌ أو الممكنُ منها فأبوانِ وابنٌ وبنتٌ
 وأحدُ زوجينِ فلو لم يستغرقوا صرفتْ كلها أو باقيةا لبيتِ مالٍ
 إن انتظمَ وإلا رُدَّ ما فضلَ على ذوي فروضٍ غير زوجينِ بنسبتها
 ثمَّ ذُو أرحامٍ وهم جدُّ وجدّةٌ ساقطانِ وأولادُ بناتٍ وبَناتُ إخوةٍ
 وأولادُ أخواتٍ وبنو إخوةٍ لأمٍّ وعمٍّ لأمٍّ وبناتُ أعمامٍ وعماتٍ
 وأخوالٌ وخالاتٌ ومُدلونٌ بهم

(فصلٌ) الفروضُ في كتابِ اللهِ نصفٌ لزوجٍ ليس
 لزوجتهِ فرعٌ وارثٌ ولبنتٍ وبنتِ ابنٍ وأختٍ لغيرِ أمٍّ مُنفرداتٍ
 وربعٌ لزوجٍ لزوجتهِ فرعٌ وارثٌ ولزوجةٍ ليس لزوجها ذلكَ وثمانٌ
 لها معه وثلثانٍ لصنفٍ تعدّدٌ ممن فرضه نصفٌ وثلثٌ لأمٍّ ليس
 لبيتها فرعٌ وارثٌ ولا عددٌ من إخوةٍ وأخواتٍ ولعددٌ من ولديها
 وقد يفرض لجدٍّ مع إخوةٍ وسدسٌ لأبٍ وجدٍّ لبيتها فرعٌ

وارثٌ ولاُمٌ ليستها ذلك أو عدد من إخوة وأخوات ولجدة
 لم تدل بذكرين اثنين ولبنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت
 ابن أعلى ولاخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين ولو احدي من
 ولد أم (فصل) لا يحجب أبوان وزوجان وولد بأحد بل ابن
 ابن بابن أو ابن ابن أقرب منه وجد بم توسط بينه وبين الميت
 وأخ لأبوين بأب وابن وابنه ولأب بهؤلاء وأخ لأبوين ولاُم
 بأب وجد وفرع وارث وابن أخ لأبوين بأب وجد وابن وابنه
 وأخ لأبوين ولأب ولأب بهؤلاء وابن أخ لأبوين وعم لأبوين
 بهؤلاء وابن أخ لأب ولأب بهؤلاء وعم لأبوين وابن عم لأبوين
 بهؤلاء وعم لأب ولأب بهؤلاء وابن عم لأبوين وبنات لابن
 بابن أو بنتين إن لم يعصبن وجدة لاُم بأب ولأب وأم وبعمدي
 كل جهة بقرابها وبعمدي جهة أب بقربي جهة أم لا العكس
 وأخت كأخ وأخوات لأب بأختين لأبوين وعصبة باستفراق
 ذوى فروض ومن له ولأب بعصبة نسب والعصبة من لا مقدر
 له من الورثة فيرث التركة أو ما فضل عن القرض (فصل) لابن
 فأكثر التركة ولبنت فأكثر ما مر ولو اجتمعا فلذكر مثل

حظَّ الأُنثيين وولدُ الأَبْنِ كالولدِ فلو اجتمعوا والولدُ ذَكَرٌ حَجَبَ
 وَلَدَ الأَبْنِ أَوْ أُنْثَى فَلَهُ مَا زَادَ عَلَى فَرْضِهَا وَيُعْصَبُ الذَّكَرُ مِنْ فِي
 دَرَجَتِهِ وَكَذَا مَنْ فِي فَوْقِهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا سُدُسٌ فَإِنْ كَانَ أُنْثَى
 فَلَهَا مَعَ بَنَاتِ سُدُسٌ وَلَا شَيْءَ لَهَا مَعَ أَكْثَرٍ وَكَذَا كُلُّ طَبَقَتَيْنِ مِنْهُنَّ
 (فصل) الأَبُ يَرِثُ بِفَرْضٍ مَعَ فِرْعٍ ذَكَرٍ وَارِثٍ
 وَبِعَصَبٍ مَعَ فَقْدِ فِرْعٍ وَارِثٍ وَبِهِمَا مَعَ فِرْعٍ أُنْثَى وَارِثٍ وَلَا مَعَ
 مَعَ أَبٍ وَأَحَدِ زَوْجَيْنِ ثَلَاثُ بَاقٍ وَجَدْتُ كَأَبٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرُدُّ ثَلَاثَ
 بَاقٍ وَلَا يُسْقِطُ وَلَدَ غَيْرِ أُمٍّ وَلَا أُمَّ أَبٍ (فصل) وَلَدُ أَبَوَيْنِ
 كَوَلَدِ وَلَدِ أَبٍ كَوَلَدِ أَبَوَيْنِ إِلَّا فِي الْمَشْرُوكَةِ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ
 وَلَدَا أُمَّ وَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ فَيُشَارِكُ الْأَخُ وَلَدَ الْأُمِّ وَلَوْ كَانَ لِأَبٍ
 سَقَطَ واجْتِمَاعُ الصَّنَفَيْنِ كاجْتِمَاعِ الْوَلَدِ وَلَدِ الأَبْنِ إِلَّا أَنَّ الْأَخْتَ
 لَا يُعْصَبُ إِلَّا أَخُوها وَأَخْتُ لغيرِ أُمٍّ مَعَ بَنَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ ابْنِ عَصْبَةٍ
 فَتُسْقِطُ أَخْتُ لِأَبَوَيْنِ مَعَ بَنَاتٍ وَلَدِ أَبٍ وَابْنُ أَخٍ لغيرِ أُمٍّ كَأَبِيهِ
 لَكِنْ لَا يَرُدُّ الْأُمُّ لِلْسُدُسِ وَلَا يَرِثُ مَعَ الْجَدِّ وَلَا يُعْصَبُ
 أَخْتُ وَيُسْقِطُ فِي الْمَشْرُوكَةِ وَعَمٌّ لغيرِ أُمٍّ كَأَخٍ كَذَلِكَ وَكَذَلِكَ بَاقٍ
 عَصْبَةٍ نَسَبٍ (فصل) مَنْ لِعَصْبَةٍ لَهُ بَنَسِبٍ فَتَرَكَهُ

أو الفاضل لمعتقة فلعصبته بنفسه كترتيبهم في نسب لكن يُقدّم
 أخو مُعتق وابن أخيه على جدّه فلمعتق المعتق فعصبته كذلك
 ولا زبّ امرأة بولاء إلا عتيقها أو مُنتمياً اليه بنسب أو ولاء
 (فصل) لجدّ مع ولد أبوين أو أب بلا ذى فرض إلا كثر
 من ثلث ومُقسمة كأخ وبه إلا كثر من سُدس وثلث باق
 ومُقسمة فإن لم يبق أكثر من سُدس أخذه ولو عاتلا وسقطت
 الأخوة وكذا معها ويعدّ ولد الأبوين عليه ولد الأب في القسمة
 فإن كان ولد الأبوين ذكراً سقط ولد الأب وإلا فتأخذ الواحدة
 الى النصف ومن فوقها الى الثلثين ولا يفضل عنهما شيء وقد
 يفضل عن النصف فيكون لولد الأب ولا يفرض لأخت مع
 جدّ إلا في الأكدرية وهى زوج وأم وجد وأخت لغير أم
 فلزوج نصف وللأم ثلث وللجدّ سدس وللأخت نصف
 فتقول ثم يقدم الجد والأخت نصيبهما أثلاثاً « فصل »
 الكافران يتوارثان لاجربى وغيره ولا مُسلم وكافر ولا متوارثان
 ما تانحو غرق ولم يعلم أسبقهما ولا يرث نحو مُرتد ولا يورث
 كز نديق ومن به رِق إلا مُبعضاً فيورث ولا يرث قاتل

وإن لم يضمن ومن وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم
 قاض به بمضي مدة لا يعيش فوقها ظناً فيعطى ماله من يرثه
 حينئذ ولو مات من يرثه وقفت حصته وعمل في الحاضر بالأشوء
 ولو خلف سحلاً يرث أو قد يرث عمل باليقين فيه وفي غيره فإن
 لم يكن وارثاً سواه أو كان من قد يحجبه أو لا مقدراً له كولد
 وقف المتروك أو له مقدراً أعطيه عائلاً إن أمكن عول كزوجة
 حامل وأبوين وإنما يرث إن انفصل حياً وعلم وجوده عند
 الموت والمشكل إن لم يختلف إرثه كولد أم أخذه وإلا عمل
 باليقين فيه وفي غيره ويوقف ماشك فيه ومن جمع جهتي فرض
 وتعصيب كزوج هو ابن عم ورث بهما لا كبنات هي أخت
 لأب بأن يطاء بنته فتلد بنتاً فبالبنوة أو جهتي فرض فبأقواها
 بأن تحجب إحداها الأخرى كبنات هي أخت لأم بأن يطاء أمه
 فتلد بنتاً أو لا تحجب كأم هي أخت لأب بأن يطاء بنته فتلد
 أو تكون أقل حجبا كأم هي أخت لأم يطاء بنته الثانية فتلد
 ولداً ولو زاد أحد عاصبين بقرابة أخرى كابني عم أحدهما أخ
 لأم لم يقدم ولو حجبه بنت عن فرضه « فصل »

أَنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ عَصَبَاتٍ قَسَمَ الْمَتْرُوكُ بَيْنَهُمْ إِنْ تَحَضُّوا ذِكْرًا
 أَوْ إِنَّا نَا فَأَنْ اجْتَمَعَا قَدَّرَ الذِّكْرُ أَتْنَيْنِ وَأَصْلُ الْمَسْئَلَةِ عَدَدُ رُؤُسِهِمْ
 وَإِنْ كَانَ فِيهَا ذُو فَرْضٍ أَوْ فَرْضَيْنِ مِثْلَيْ الْخُرْجِ فَأَصْلُهَا مِنْهُ
 فَمُخْرَجُ النِّصْفِ اثْنَانِ وَالثُّلُثِ ثَلَاثَةٌ وَالرُّبْعِ أَرْبَعَةٌ وَالسُّدُسِ
 سِتَّةٌ وَالثَّمَنِ ثَمَانِيَةٌ أَوْ مُخْتَلِفِيهِ فَإِنْ تَدَاخَلَ مَخْرَجَاهُمَا بَانَ فَنِي
 الْإِكْثَرُ بِالْأَقَلِّ مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ فَأَصْلُهَا أَكْثَرُهُمَا كِثْلٌ وَسُدُسٌ
 أَوْ تَوَافَقَا بَانَ لَمْ يَفْضَحْهُمَا إِلَّا عَدَدُ ثَالِثٍ فَأَصْلُهَا حَاصِلُ ضَرْبٍ وَفَقِ
 أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ كَسُدُسٍ وَثَمَنِ وَالْمُتَدَاخِلَانِ مُتَوَافِقَانِ وَلَا
 عَكْسَ أَوْ تَبَايَنَا بَانَ لَمْ يَفْضَحْهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ فَأَصْلُهَا حَاصِلُ ضَرْبٍ
 أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ كِثْلٌ وَرُبْعٌ فَلَا أَصُولُ اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ
 وَسِتَّةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَاثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ وَتَعُولُ مِنْهَا السِّتَّةُ
 لِعِشْرَةٍ وَتَرَا وَشَفْعًا وَالْإِثْنَا عَشْرَةَ لِسَبْعَةٍ عِشْرَةٍ وَتَرَا وَالْأَرْبَعَةَ
 وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ « فَرَع » إِنْ انْقَسَمَتْ سَهْمُهَا
 مِنْ أَصْلِهَا عَلَيْهِمْ فَذَلِكَ أَوْ انْكَسَرَتْ عَلَى صِنْفٍ فَإِنْ بَايَنَتْهُ ضَرْبٌ
 فِي الْمَسْئَلَةِ يَعُولُهَا عَدَدُهُ وَإِلَّا فَوْقَهُ فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ أَوْ
 صَنِيفَيْنِ فَمَنْ وَافَقَتْ سَهْمُهُ عَدَدَهُ رُدُّوا لَوْفَقِهِ وَمَنْ لَا تَرِكَ نَمَّ

ثم إن تماثل عدداً ضرب فيهما أحدهما أو تدّاخلاً فأكثرهما أو
توافقاً فاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر أو تبايناً فاصل
ضرب أحدهما في الآخر ويُقاس بهذا الانكسار على ثلاثة أو
أربعة ولا يزيدُ فإن أريد معرفة نصيب كلِّ صنفٍ من مبلغ المسئلة
ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها فما بلغ فهو نصيبه يُقسم
على عدده « فرع » مات عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة
فإن لم يرَ غير الباقيين ووارثهم منه كمن الأول جعل كأن
الثاني لم يكن كأخوة وأخوات مات بعضهم عن الباقيين ولا
فصحّ مسألة كلِّ فإن انقسم نصيب الثاني على مسألتيه والا
فإن توافقاً ضرب في الأولي وفق مسألتيه والا فكلها ومن له
شيء من الأولى أخذه مضروباً فيما ضرب فيها أو من الثانية أخذه
مضروباً في نصيب الثاني أو وفقه

« كتاب الوصية » أركانها موصي له وبه وصيفة وموص
وشرط فيه تكليف وحرية واختيار فلا تصح بدونها وفي الموصي
له مطلقاً عدم معصية وغير جهة كونه معلوماً أهلاً للملك فلا
تصح لحمل سيحدث ولا لأحد هذين ولا لميت ولا لدابة

إلا إن فسرَ بعلمها ولا لعمارة كنيسة وتصح لعمارة مسجد
ومصلحيه ومطلقاً وتحمل علمها ولكافرٍ وقاتلٍ ولحملٍ إن انفصل
حيّاً أو لدون ستة أشهر منها أو لأربع سنين فاقبل ولم تكن
المرأة فراشاً وراثت إن أجاز باقي الورثة والعبرة بأبائهم وقت
الموت وبردم وإجازتهم بعده ولا تصح لوارث بقدر حصته
والوصية للرفيق وصية لسيده فإن عتق قبل موته فله وفي الموصى
به كونه مباحاً ينقل فتصح بحمل إن انفصل حيّاً أو مضموناً
وعلم وجوده عندها وبشرٍ وحمل ولو معدومين وبهم وبجنس
يقضى ككلب قابل للتعليم وزبل وخمر محترمة ولو أوصى من
له كلاب بكلب أو بها وله شمول صححت أو من له طبل طبل
وطبل حل بطبل حمل على الثاني وتلفوا بالأول إلا إن صلح
للثاني وفي العنيفة لفظاً يشعر بها صريحة كأوصيت له بكذا
أو أعطوه له أو هو له بعد موتى وكفاية كهو له من مالى وتلزم
بموت مع قبول بعده ولو تراخ في معين والرد بعد موت فإن
مات لا بعد موت الموصى بطلت أو بعده خلفه وارثه وملك
الموصى له موقوف إن قيل بأن أنه ملكه بالموت وتنبه

الفوائد والمؤنة ويطلب موسى له بها إن توقف في قبول ورد
 (فصل) ينبغي أن لا يوصى بزائد على ثلث فتبطل فيه إن رده
 وارث وإن أجاز فتنفيذ ويعتبر المال وقت الموت ويعتبر من
 الثلث عتق عاق بالموت وتبرع نجس في مرضه كوقف وهبة
 وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فإن تمحصت
 عتقا أقرع وإلا قسط الثلث كمنجزة فان ترتيبا قدم أول
 فأول إلى الثلث ولو قال إن أعتقت غائما فسلم حر فأعتق
 غائما في مرض موته تعين إن خرج وحده من الثلث وإلا
 أقرع ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موسى له على
 شيء منه حالا (فصل) تبرع في مرض مخوف ومات لم ينفذ
 ما زاد على ثلث أو غير مخوف فمات ولم يحمل على فجأة فكذا وإن
 شك فيه لم يثبت إلا بطييين مقبولي الشهادة ومن المخوف
 قولنج وذات جنب ورعاف دائم وإسهال متتابع أو خرج
 الطعام غير مستحيل أو بوجع أو بدم ودق أو ابتداء فالج وحى
 مطبقة أو غيرها إلا الربع وأسر من اعتاد القتل والتجم قال بين
 متكاثنين وتقديم لقتل واضطراب ربح في راكب سفينة وطلق

وبقاء مشيمة (فصل) يتناولُ شاةً وبعيرٌ غيرُ سخلةٍ وفصيلٍ
وجملٌ وناقةٍ بخاتنٍ وعراباً لا أحدهما الآخرَ ولا بقرةً ثوراً
وعكسهُ ويتناولُ دابةً فرساً وبغلاً وحماراً ورفيقٌ صغيراً وأنثى
وممياً وكافراً وعكسُها ولو أوصى بشاةٍ من غنمه ولا غنمَ له
لفتٌ أو من ماله اشترى له أو بأحدٍ أرقائه فتلّفوا قبلَ موته
بطلتْ وإن بقيَ واحدٌ تمينَ أو بامتاقِ رقابِ فتلّثٌ فإن عجز
ثلثه عنهن لم يُشترِ شقصٌ فإن فضلَ عن نفيسةٍ أو نفيستين
شيءٌ فلورثةٌ أو بصرفِ ثلثه للعتقِ اشترى شقصُ أو أوصى لهما
فلن انفصلَ حياً ولو قالَ إن كانَ حملكِ ذكراً أو قالَ أنثى إلهُ
كذا فولدتها لفتٌ أو بطنكِ ذكرٌ فولدتها فالذكرُ أو ذكرين
أعطاهُ الوارثُ من شاءَ منها أو لجيرانه فلا ربعين داراً من كلِّ
جانبٍ أو للعالماءِ قِيلاً أصحابِ علومِ الشرعِ من تفسيرٍ وحديثٍ
وفقهٍ أو للفقراءِ دخلَ المساكينُ وعكسهُ أو لهما شركٌ نصفين
أو لجمعٍ مُعينٍ غيرِ منحصرٍ كالمלוيةِ صحتْ ويكونُ ثلاثةٌ من
كلِّ ولهُ التفضيلُ أو لزيدٍ والفقراءِ فكأحدهمَ لسن لا يحرمُ أو
لأقاربٍ زيدٍ فلكلِّ قريبٍ من أولادٍ أقربِ جدهُ يُنسبُ

أوامه له ويمد قبيلاً إلا أبوين وولداً أو لأقرب أقاربه فلذريته
 قربي فقربي فأبوة فآخوة فبنوهم أجدودة ولا يرجع بذكورة
 ووراثه أن لأقرب نفسه لم تدخل ورثته (فصل) نوح بمنافع
 فيدخل كسب معتاد ومهر والولد كأمه وعلى مالك مؤنة
 موسى بمنفته وله إعتاقه وبيعه لموصى له وكذا لغيره إن أقت
 بمالومة وتعتبر قيمته من الثلث إن أبدوا إلا حسب منها ما نقص
 وتصح بحج ويحج من ميقاته إلا إن قيد بأبعد منه وحجة
 الأسلام من رأس المال إلا إن قيد بالثلث منه وغيره أن يحج
 عنه فرضاً بغير إذنه ويؤدى وارث عنه كفارة مالية وكذا غيره
 من ماله بغير إعتاق وينفعه صدقة ودعاء (فصل) له رجوع
 بنحو تقضت وهذا لو ادنى وبيع ورهن وكتابة ولو بلا قبول
 وبوصية بذلك وتوكيل به وعرض عليه وخلطه وصبرة وصى
 بصاع منها بأجود وطحنه برآ وبذره له وعجنه دقيقاً وغزله
 قطناً ونسجه غزلاً وقطعه ثوباً قيصاً وبنائه وغرسه (فصل)
 في الإيصاء أركانه موصى وموصى فيه وصيغة وشرط
 في الموصى بمضاء حق ما مر وبأمر نحو طفل معه ولاية له عليه

ابتداءً وفي الوصي عند الموت عدالة وكفاية وحرية وإسلام في
 مسلم وعدم عداوة وجهالة ولا يضر عمى وأنوثة والأم أولى
 وينزل ولي بفسق لا إمام وفي الموصي فيه كونه تصرفاً مالياً
 مباحاً فلا يصح في تزويج ومعصية وفي الصيغة إيجاب بلفظ يشعر
 به كأوصيت أو فوضت إليك أو جعلتك وصياً ولو مؤقتاً ومعلقاً
 وقبول كوكالة بعد الموت مع بيان ما يوصى فيه وسن إيصاء
 بأمر نحو طفل وقضاء حق لم يعجز عنه حالاً أو به شهود
 ولا يصح على نحو طفل والجد بصفة الولاية ولو أوصى اثنين
 لم ينفرد واحد إلا بأذنه ولكل رجوع وصدق يمينه ولي في
 إنفاق على موليه لا يثق لا في دفع المال

(كتاب الوديعة) أركانها وديعة وصيغة ومودع ووديع
 وشرط فيهما مافي موكل ووكيل فلو أودعه نحو صبي ضمن
 وفي عكسه إنما يضمن بالتلاف وفي الوديعة كونها محترمة وفي
 الصيغة مافي وكالة كأودعتك هذا أو استحفظتك أو كخذه
 فإن عجز عن حفظها حرم أخذها أو لم يثق بأمانته كره
 وإلا سُن إن لم يتعين وترتفع بموت أحدهما وجنونه وإغماؤه

واستردادٍ وردٍّ وأصلها أمانةٌ وتضمنُ بعوارضَ كانَ ينقلها من
 حلةٍ ودارٍ لأخري دُونها حرزاً وكانَ يُودعها بلا إذنٍ ولا عُذرٍ
 وله استعانةٌ بمن يحملها لحرزٍ وعليه لعذرٌ كارادةٍ سفرٍ ردّها
 للمالكها أو وكيله فلقاضٍ فلا مِينَ ويُغنى عن الأخيرين وصيةٌ
 إليهما فإن لم يفعلْ ضمنَ إن تمكّن وكانَ يدفعها بموضعٍ ويُسافرَ ولم
 يعلم بها أميناً يُراقبها وكانَ لا يدفعُ مُتلفاتها كتركِ تهويةٍ ثيابٍ
 صوفٍ أو لبسها عندَ حاجتها أو علفِ دابةٍ لا إن نهاه فإن أعطاه
 علماً علفها منه وإلا راجعه أو وكيله فالقاضي وكانَ تلفٌ بمخالفةٍ
 مأمورٍ به كقوله لا ترقُدْ على الصندوقِ فرقدَ وانكسرَ به
 وتلفَ ما فيه به لا بنيره ولا إن نهاه عن قفلين فأقفاهما ولو أعطاهُ
 دراهمَ بسوقٍ وقالَ احفظها في البيتِ فأخّرَ بلا عُذرٍ أو اربطها في
 كُمكِ أو لم يبينَ كيفيةَ حفظٍ فأمسكها بيدهِ بلا ربطٍ فيه فضاعتْ
 بنحوٍ غفلةٍ ضمنَ لا بأخذٍ فاصبٍ ولا بجعلها بجيبهٍ أو اجعلها
 بجيبك ضمنَ بربطها وكانَ يضعها في خيرٍ حرزٍ مثلها أو يدلّ عليها
 ظالماً أو يسامها له مُكرهاً ويرجعُ عليه وكانَ ينتفعُ بها كلبسٍ
 وركوبٍ لا لعذرٍ وكانَ يأخذها لينتفعَ بها لا إن نوى الأخذَ

وكان يخطها بمالٍ ولم تميزَ ولو للمودع وكان يجدها أو يؤخر
تخليتها بلا عذرٍ بعد طلب مالِ كها ومتى خان لم يبرأ إلا بإيداع
وحلف في ردّها على مؤتمنه وفي تلقاها مطلقاً أو بسبب خفيٍّ
كسرقة أو ظاهرٍ كحريقٍ عرفٍ دون عمومهِ فإن عرف عمومهُ
ولم يُتَّهم فلا وإن جهل طولب ببينة ثم يحاف أنها تلت به
« كتاب قسم النفي والغنيسة » النفي نحو مالٍ حصل من
كفار بلا إيجاب كجزية وعشر تجارة وما خلوه عنه وتركه مرتد
وكافر معصوم لا وارث له فيخمسُ وخمسه لمصالحنا كنفور
وقضاة وعلماء يقدمُ الأهمُّ ولبنى هاشم والمطلب ولو أغنياء
ويفضلُ الذَّكرُ كالارث واليتامى الفقراء منا واليتيمُ صغيره لأب
له وللمساكين ولابن السبيل الفقير ويمُ الإمام الأربعة الأخيرة
والاخماسُ الأربعة للمرتزقة فيعطي كلاً بقدر حاجة ممونه فإن
مات أعطي أصوله وبناته وزوجاته إلى أن يستغنوا وبنيسه إلى
أن يستقلوا وسن أن يضع ديواناً وينصب لكل جمع عريفاً
ويقدمُ إنباتاً وإعطاءً قرشياً ويقدمُ منهم بنى هاشم والمطلب فعبد
شمس فنوفل فعبد العزي فسائر البطون الأقرب إلى النبي صلى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا نَصَارَ فَسَائِرُ الْعَرَبِ فَالْعَجَمُ وَلَا يُثَبَّتُ فِي
 الدِّيَوَانِ مَنْ لَا يَصْلَحُ لِلغَزَا وَمِنْ مَرَضٍ فَكَصَحِيحٍ وَإِنْ لَمْ يُرَجَّ
 بَرُّهُ وَيَعْمَى مَنْ لَمْ يُرَجَّ بَرُّهُ وَمَا فَضَّلَ عَنْهُ وَزَعَّ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ
 مَوَاتِهِمْ وَلَهُ صَرْفُ بَعْضِهِ فِي ثَعُورٍ وَسِلَاحٍ وَخَيْلٍ وَوَقْفٍ عَقَارٍ
 فِي أَوْ بَيْعِهِ وَقَسَمَ غَلَّتِهِ أَوْ ثَمَنِهِ كَذَلِكَ (فصل) الْغَنِيمَةُ نَحْوُ
 مَالٍ حَصَلَ مِنَ الْحَرْبِيِّينَ بِأَيْحَافٍ فَيَقْدَمُ السَّلْبُ لِمَنْ زَكَبَ غَرَارًا
 مِنَّا بِإِزَالَةِ مَنَعَةٍ حَرْبِيٍّ فِي الْحَرْبِ وَهُوَ مَاعُهُ مِنْ ثِيَابٍ كَخَفِّ
 وَرَأَنٍ وَمِنْ سِوَارٍ وَمَنْطِقَةٍ وَخَاتَمٍ وَتَفَقَّةٍ وَجَنِيْبَةٍ مَعَهُ وَآلَةٍ حَرْبٍ
 كَدَرْنَجٍ وَمِرْكُوبٍ وَآلَتِهِ لَا حَقِيْقِيَّةَ ثُمَّ تَخْرُجُ الْمُؤَنُ ثُمَّ يَخْمَسُ
 الْبَاقِي وَخَمْسَةُ كَخْمَسِ الْفَيْءِ وَالنَّفْلِ وَهُوَ زِيَادَةٌ يَدْفَعُهَا الْإِمَامُ
 بِاجْتِهَادِهِ لِمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ أَمْرٌ مَحْمُودٌ أَوْ يَشْتَرِطُهَا لِمَنْ يَفْعَلُ مَنْ يُنْكِي
 الْحَرْبِيِّينَ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ الَّذِي سَيَنْغَمُ فِي هَذَا الْقِتَالِ أَوْ الْحَاصِلِ
 عِنْدَهُ وَالْأَخْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ لِلْغَنَائِمِ وَهُمْ مَنْ حَضَرَ الْقِتَالَ وَلَوْ فِي
 أَثْنَائِهِ بَنِيَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَقَاتِلْ أَوْ لَا بَنِيَّتَهُ وَقَاتَلَ كَأَجِيرٍ لِحَفْظِ أَمْتَةٍ
 وَتَاجِرٍ وَمُحْتَرِفٍ وَلَوْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَلَوْ قَبْلَ الْحِيَازَةِ حَقَّةً
 لَوَارِثِهِ وَلَوْ أَجَلَ سَهْمٍ وَلِفَارَسٍ ثَلَاثَةً وَلَا يُعْطَى إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ

فيه تقع ويرضخ منها لعبد وصبي ومجنون وامرأة وخنثى حضروا
وللكافر معصوم حضر بلا أجره وبأذن الامام والراضخ دون
سهم يجتهد الامام في قدره

« كتاب قسم الزكاة » هي لفقير من لامال له ولا كسب
لا ثقل يقع موقعا من كفايته ولو غير زمن ومتقف ولمسكين
من له ذلك ولا يكفيه وينع فقر الشخص ومسكنته كفايته
بنفقة قريب أو زوج واشتغاله بنوافل لا بعلم شرعي والكسب
يمنعه ولا مسكنه وخادمه وثياب وكتب محتاجها ومال له غائب
بحر حلتين أو مؤجل ولعامل كساع وكاتب وقاسم وحاشر لا قاض
ووال ولمؤلفة ضعيف اسلام أو شريف يتوقع اسلام غيره أو
كاف شر من يليه من كفار أو مانعي زكاة ولرقاب مكاتبون لغير
مرك ولغارم من تداين لنفسه في مباح أو غيره وتاب أو صرفه
في مباح مع الحاجة أو لاصلاح ذات البين ولو غنيا أو لضمان
إن أعسر مع الأصيل أو وحده وكان متبرعا ولسبيل الله غاز
متطوع ولو غنيا ولا بن سبيل منشيء سفر أو محتسار إن احتاج
ولا معصية بسفره وشرط أخذ حرية ولإسلام وأن لا يكون

هاشمياً ولا مطلبياً ولا مولياً لهما (فصل) مَنْ عِلْمَ الدَّافِعِ حَالَهُ
 عَمَلٌ بَعْلَهُ وَمَنْ لَا فَانْ ادَّعَى ضَعْفَ إِسْلَامٍ صَدَّقَ أَوْ فَقَرًا أَوْ
 مَسْكَنَةً فَكَذًا إِلَّا أَنْ ادَّعَى عِيَالًا أَوْ تَلَفَ مَالٌ مُعْرِفَ لَهُ فَيَكْفُ
 يَتْنَهُ كَعَامِلٍ وَلِمَكَاتِبٍ وَغَارِمٍ وَبَقِيَةِ الْمُؤَلَّفَةِ وَصَدَّقَ غَازٍ وَابْنُ
 سَبِيلٍ فَإِنْ تَخَلَّفَا اسْتَرَدَّ وَالْيَتْمَانَةُ لِإِخْبَارِ عَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلٍ وَامْرَأَتَيْنِ
 وَيَفْنَى عَنْهَا اسْتِفَاضَةٌ وَتَصَدِيقُ دَائِنٍ وَسَيِّدٌ وَيُعْطَى فَقِيرٌ وَمُسْكِينٌ
 كَفَايَةُ عَمْرِ غَالِبٍ فَيَشْتَرِيَانِ بِهِ عَقَارًا يَسْتَعْلَانَهُ وَمَكَاتِبٌ وَغَارِمٌ
 مَا عَجَزَ عَنْهُ وَابْنُ سَبِيلٍ مَا يُوَصِّلُهُ مَقْصَدُهُ أَوْ مَالُهُ وَغَازٍ حَاجَتُهُ
 ذَهَابًا وَإِيَابًا وَإِقَامَةً وَيَمْلِكُهُ وَيَهْيَأُ لَهُ مَرْكُوبٌ إِنْ لَمْ يُطَقِ الْمَشْيُ
 أَوْ طَالَ سَفَرُهُ وَمَا يَحْمِلُ زَادَهُ وَمَتَاعُهُ إِنْ لَمْ يَتَعَدَّ مِثْلَهُ حَمَلُهُمَا
 كَابْنِ سَبِيلٍ وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ يَأْخُذُ بِأَحَدَاهُمَا (فصل)
 يَجِبُ تَعْيِيمُ الْأَصْنَافِ إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا فَنَ وَجَدَ عَلَى الْإِمَامِ
 تَعْيِيمُ الْآحَادِ وَكَذَا الْمَالِكُ إِنْ انْحَصَرُوا بِالْبَلَدِ وَوُفِيَ الْمَالُ وَإِلَّا
 وَجِبَ اعْطَاءُ ثَلَاثَةٍ وَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ لَا بَيْنَ آحَادِ
 الصَّنْفِ إِلَّا أَنْ يَقْسِمَ الْإِمَامُ وَتَتَسَاوَى الْحَاجَاتُ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَالِكِ
 نَقْلُ زَكَاةٍ فَإِنْ عُدِمَتِ الْأَصْنَافُ أَوْ فَضِّلَ عَنْهُمْ شَيْءٌ وَجِبَ

ثقل^١ وإن^٢ عدم^٣ بعضهم أو فضل^٤ عنه شيء^٥ رد^٦ على الباقي^٧ إن^٨
 نقص^٩ نصيبهم^{١٠} وشرط^{١١} العامل أهلية^{١٢} الشهادات^{١٣} وقته^{١٤} زكاة^{١٥} إن^{١٦} لم^{١٧}
 يعين^{١٨} له ما يؤخذ^{١٩} ومن^{٢٠} يأخذ^{٢١} وسن^{٢٢} أن^{٢٣} يعلم^{٢٤} شهر^{٢٥}اً لا^{٢٦} أخذ^{٢٧}ها ويسم^{٢٨}
 نعم^{٢٩} زكاة^{٣٠} وفي^{٣١} في^{٣٢} محل^{٣٣} جلب^{٣٤} ظاهر^{٣٥} لا^{٣٦} يكثر^{٣٧} شعره^{٣٨} وحرم^{٣٩} في^{٤٠}
 الوجه^{٤١} (فصل^{٤٢}) الصدقة^{٤٣} سنة^{٤٤} وتحل^{٤٥} لغيري^{٤٦} وكافر^{٤٧} ودفعها^{٤٨}
 سر^{٤٩}اً وفي^{٥٠} رمضان^{٥١} ولحقو^{٥٢} قريب^{٥٣} بخار^{٥٤} أفضل^{٥٥} وتحرم^{٥٦} بما^{٥٧} يحتاجه^{٥٨}
 لمونه^{٥٩} أولدين^{٦٠} لا^{٦١} يظن^{٦٢} له^{٦٣} وفاء^{٦٤} وتسن^{٦٥} بما^{٦٦} فضل^{٦٧} عن^{٦٨} حاجته^{٦٩} إن^{٧٠}
 صبر^{٧١} وإلا^{٧٢} كره^{٧٣}

« كتاب^١ النكاح^٢ » سن^٣ لتائق^٤ له^٥ إن^٦ وجد^٧ أهبت^٨ وإلا^٩
 فترك^{١٠}ه^{١١} أولى^{١٢} وكسر^{١٣} توقانه^{١٤} بصوم^{١٥} وكره^{١٦} لغيره^{١٧} إن^{١٨} فقد^{١٩}ها أو كان^{٢٠}
 به^{٢١} علة^{٢٢} كهرم^{٢٣} وإلا^{٢٤} فتخل^{٢٥} لعبادة^{٢٦} أفضل^{٢٧} فان^{٢٨} لم^{٢٩} يتعبد^{٣٠} فالنكاح^{٣١}
 أفنل^{٣٢} وسن^{٣٣} بكر^{٣٤} إلا^{٣٥} لعذر^{٣٦} دينية^{٣٧} جميلة^{٣٨} ولو^{٣٩} د^{٤٠} نسبية^{٤١} غير^{٤٢} ذات^{٤٣}
 قرابة^{٤٤} قريبة^{٤٥} ونظر^{٤٦} كل^{٤٧} للآخر^{٤٨} بعد^{٤٩} قصد^{٥٠} نكاحه^{٥١} قبل^{٥٢} خطبة^{٥٣}
 غير^{٥٤} عورة^{٥٥} وله^{٥٦} تكريره^{٥٧} وحرم^{٥٨} نظر^{٥٩} نحو^{٦٠} خل^{٦١} كبير^{٦٢} ولو^{٦٣} مر^{٦٤} أهتما^{٦٥}
 شيئاً^{٦٦} من^{٦٧} كبيرة^{٦٨} أجنبية^{٦٩} ولو^{٧٠} أمة^{٧١} وله^{٧٢} بلا^{٧٣} شهوة^{٧٤} نظر^{٧٥} سيده^{٧٦}
 وهما^{٧٧} عفيفان^{٧٨} ومحرمه^{٧٩} خلا^{٨٠} ما^{٨١} بين^{٨٢} سر^{٨٣}ة وركبة^{٨٤} كعكسه^{٨٥} وحل^{٨٦}

بَلَا شَهْوَةَ نَظَرٌ لِّصَغِيرَةٍ خَلَا فَرْجٌ وَنَظَرٌ مَّسُوحٌ لِأَجْنَبِيَّةٍ
وَعَكْسُهُ وَرَجُلٌ لِّرَجُلٍ وَإِمْرَأَةٌ لِّإِمْرَأَةٍ كَسَنَظَرِ الْحَرَمِ وَحَرَمُ
نَظَرٌ كَافِرَةٌ لِّمُسْلِمَةٍ وَنَظَرٌ أَمْرَدٌ جَمِيلٌ أَوْ بِشَهْوَةٍ لَا نَظَرٌ لِّمُحَاجَةٍ
كِعَامَلَةٍ وَشَهَادَةٍ وَتَعْلِيمٍ وَحَيْثُ حَرَمُ نَظَرٌ حَرَمُ مَسٍّ وَيَأْخُذَانِ
لِعِلَاجِ كَقَصْدِ بَشَرٍ طَهٍ وَلَحْلِيلِ إِمْرَأَةٍ نَظَرٌ كُلُّ بَدْنِهَا بَلَا مَا نَمُّ لَهُ
كِعَكْسِهِ (فصل) تَحِلُّ خُطْبَةُ خَلِيَةٍ عَنِ نِكَاحٍ وَعَدَّةٌ وَتَعْرِيزٌ
لِمُعْتَدَةٍ غَيْرِ رَجْعِيَّةٍ كَجَوَابٍ وَيَحْرُمُ عَلَى عَالِمٍ خُطْبَةُ عَلَى خُطْبَةٍ
جَائِزَةٍ مِّنْ صُورٍ بِأَجَابَتِهِ إِلَّا بِاعْرَاضٍ وَيَجِبُ ذِكْرُ عِيُوبٍ مِّنْ أُرِيدَ
إِجْتِمَاعٌ عَلَيْهِ لِمُرِيدِهِ فَإِنْ انْدَفَعَ بِدُونِهِ حَرَمٌ وَسُنُّ خُطْبَةٍ قَبْلَ
خُطْبَةٍ وَقَبْلَ عَقْدٍ وَلَوْ أَوْجَبَ وَلِيٌّ نَفْطَبَ زَوْجٌ خُطْبَةً قَصِيرَةً
فَقَبْلَ صَحٍّ لَكِنَّمَا لَا تَسُنُّ (فصل) أُرْكَانُهُ زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ
وَوَلِيٌّ وَشَاهِدَانِ وَصِغَةٌ وَشَرْطٌ فِيهَا مَا فِي الْبَيْعِ وَلَفْظُ تَزْوِيجٍ
أَوْ إِنْكَاحٍ وَلَوْ بِعَجْمِيَّةٍ وَصَحٌّ بِتَقْدِيمِ قَبُولٍ وَبَزَوْجِيٍّ وَبَزَوْجِيَّةٍ
مَعَ زَوْجَتِكَ أَوْ تَزَوَّجْتَ لَا بِكِتَابَةٍ فِي الصِّغَةِ وَلَا بِقَبْلِ وَلَا
نِكَاحٍ شَفَارٍ كَزَوْجَتِهَا عَلَى أَنْ تَزَوَّجَنِي بِتَنكِاحٍ وَبِضْعٍ كُلِّ صَدَاقٍ
الْأُخْرَى فَيَقْبَلُ وَكَذَا لَوْ سَمِيََا مَعَهُ مَالًا فَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الْبِضْعُ

صَدَاقًا صَحُّهُ فِي الزَّوْجِ حِلٌّ وَاخْتِيَارُهُ وَتَعْيِينُهُ وَعِلْمُهُ بِحِلِّ الْمَرْأَةِ
 لَهُ فِي الزَّوْجَةِ حِلٌّ وَتَعْيِينُهُ وَخُلُوعُ مَمَاسَرٍ فِي الْوَلِيِّ لِمُخْتَارٍ
 وَقَدْ مَانَعُ فِي الشَّاهِدَيْنِ مَا فِي الشَّهَادَاتِ وَعَدَمُ تَعْيِينِ لِلْوَلَايَةِ
 وَصَحُّ بَابِي الزَّوْجَيْنِ وَعَدْوِيهِمَا وَظَاهِرًا بِمُسْتَوْرِي عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ
 وَحَرِيَّةٍ وَيَتَبَيَّنُ بَطْلَانُهُ بِحُجَّةٍ فِيهِ أَوْ بِاِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَقِّهِمَا
 لَا الشَّاهِدَيْنِ بِمَا يَنْعِيهِ صَحَّتْهُ فَإِنْ أَقْرَأَ الزَّوْجُ بِهِ فسخَ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ
 إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا فَنَصْفُهُ أَوْ الزَّوْجَةُ بِخُلُوعٍ فِي وَلِيٍّ أَوْ شَاهِدٍ حَلْفٍ
 وَسَنُّ اشْهَادِهِ عَلَى رِضَا مَنْ يَعْتَبَرُ رِضَاهَا (فصل) لَا تَعْقُدُ
 امْرَأَةً نِكَاحًا وَيَقْبَلُ اِقْرَارُ مَكْفَةِ بِهِ لِمَصْدَقِهَا وَمُجْبَرُهَا وَلَا بِ
 تَرْوِيجٍ بَكَرَ بَلَا إِذْنٍ بِشَرْطِهِ وَسَنُّ لَهُ اسْتِثْنَانُهَا مَكْفَةٍ وَسَكُوتُهَا
 بَعْدَهُ إِذْنٌ وَلَا يَزُوجُ وَلِيٌّ ثَنِيًّا بِوَطْءٍ فِي قُبُلِهَا وَلَا غَيْرُ أَبٍ بَكَرًا
 إِلَّا بِاِذْنِهَا بِالْغَيْنِ وَأَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ أَبٌ فَأَبُوهُ فَسَائِرُ الْعَصْبَةِ الْمَجْمُوعِ
 عَلَى إِرْثِهِمْ كَأَرْثِهِمْ فَالْسلْطَانُ وَلَا يَزُوجُ ابْنٌ بِنْتًا وَيَزُوجُ عَتِيقَةً
 امْرَأَةً حَيَّةً مَنْ يَزُوجُهَا وَإِنْ لَمْ تَرْضَ فَإِذَا مَاتَتْ زَوْجٌ مِنْ لَهُ
 الْوَلَاءُ وَيَزُوجُ السُّلْطَانُ إِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ مَرْحَلَتَيْنِ أَوْ أَحْرَمَ
 أَوْ عَضَلَ مَكْفَةً دَعَتْ إِلَى كَفْوٍ وَلَوْ عَيَّنَتْ كَفْوًا فَلَمْ تُجِبْ تَعْيِينُ

آخره (فصل) يمنع الولاية رقبته وصبا وجنونه وفسقه غير
 الامام وحجره سفه واختلال نظر واختلاف دين وينقلها كل
 لا بعد لامى واغما بل ينتظر زواله ولا إحرام ولا يمقد وكيل
 محريم ولو حلالا ولجبر توكيل بزويج مؤلسته وإن لم تأذن ولم
 يعين زوجة على الوكيل احتياط كغيره إن لم تهه وأذنت في
 تزويج وعين من عينته وليقل وكيل ولي زوجتك بنت فلان
 وولى لو كيل زوج زوجت بنتى فلانا فيقول قبلت نكاحها له
 وعلى أب تزويج ذي جنون مطبق بكبر الحاجة وولى اجابة من
 سألته تزويجا وإذا اجتمع أولياء في درجة وأذنت لكل سن
 أفقهم فأورعهم فأسنهم برضاهم فان تشاحوا واتحدوا خاطب
 أقرع فلو تزوج مفضل صح أو أحدهم زيدا وآخر عمرا وعرف
 سابق ولم ينس فهو الصحيح أو نسي وجب توقف حتى يتبين
 وإلا بطلا فلو ادعى كل عليها بسبق نكاحه سمعت فان أنكرت
 خلقت أو أقرت لأحدهما ثبت نكاحه وللآخر تحليفها ولجد
 تولى طرفي تزويج بنت ابنه ابن ابنه الآخر ولا يزوج نحو
 ابن عم نفسه ولو بوكالة فيزوجه مساويه فقاض وقاضيا قاض

آخر (فصل) زَوْجَهَا غَيْرَ كَفَّوْ بِرِضَاهَا وَلَوْ مُنْفَرِدًا أَوْ أَقْرَبُ
 أَوْ بَعْضُ مُسْتَوِينَ رَضَى بِأَقْوَاهُمْ صَحَّ لَا حَاقِمٌ وَخِصَالُ الْكِفَاةِ
 سَلَامَةٌ مِنْ عَيْبِ نِكَاحٍ وَحَرِيَّةٌ فَمَنْ مَسَّهُ أَوْ أَبَا أَقْرَبَ رَقٌّ
 لَيْسَ كَفَّوْ سَلِيمَةً وَنَسَبٌ وَلَوْ فِي الْعَجَمِ فَعَجَمِيٌّ لَيْسَ كَفَّوْ عَرَبِيَّةٌ
 وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ لِقُرَشِيَّةٍ وَلَا غَيْرُهَا شَمِيٌّ وَمَطْلَبِيٌّ لَهَا وَعِفَّةٌ
 فَلَيْسَ فَاسِقٌ كَفَّوْ عَفِيفَةٌ وَحَرْفَةٌ فَلَيْسَ ذُو حَرْفَةٍ ذَنْيَةٌ كَفَّوْ أَرْفَعُ
 مِنْهُ فَتَحُو كِنَاسٍ وَرَاعَ لَيْسَ كَفَّوْ بِنْتُ خِيَاطٍ وَلَا هُوَ بِنْتُ
 تَاجِرٍ وَبَرَازٍ وَلَا هُمَا بِنْتُ عَالِمٍ وَقَاضٍ وَلَا يُقَابِلُ بَعْضُهَا بَعْضٌ وَلَهُ
 تَرْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ مَنْ لَا تَكَفُّهُ لَا مَعِيَّةٌ وَلَا أُمَةٌ (فصل)
 لَا يَزُوجُ مَجْنُونًا إِلَّا كَبِيرًا لِحَاجَةٍ فَوَاحِدَةٌ وَلَا أَبٍ تَرْوِيجُ صَغِيرٍ
 عَاقِلٍ أَكْثَرُ وَمَجْنُونَةٍ لِمَصْلَحَةٍ فَإِنْ فَقَدَ زَوْجَهَا حَاقِمٌ إِنْ بَلَغَتْ
 وَاحْتَاجَتْ وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ لِفُلْسٍ صَحَّ نِكَاحُهُ وَمَوْئِدُهُ فِي كَسْبِهِ
 أَوْ لِسْفِهِ نِكَاحٌ وَاحِدَةٌ لِحَاجَةٍ بِأَذْنِ وَلِيهِ أَوْ قَبْلَ لَهُ وَلِيَّهُ بِأَذْنِ
 بِمَهْرٍ مِثْلٍ فَأَقْلٌ فَلَوْ زَادَ صَحَّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ مِنَ الْمُسَمَّى وَلَوْ نِكَاحٌ
 غَيْرُ مَنْ عَيْنُهَا لَهُ لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ عَيْنَ لَهُ قَدْرًا لَا امْرَأَةً نِكَاحٌ
 بِالْأَقْلِ مِنْهُ وَمَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ أَطْلَقَ نِكَاحٌ لَا ثَقَّةً وَلَوْ نِكَاحٌ بِلَا

إِذْنٌ لَمْ يَصَحَّ فَإِنْ وَطِئَ فَلَاشَى ظَاهِرًا لِرُشِيدَةٍ وَالْعَبْدُ يُنْكَحُ
 بِإِذْنِ سَيِّدِهِ بِحَسْبِهِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ كَمَكْسِهِ وَلَهُ اجْبَارُ أُمَّتِهِ
 لَا مُكَاتَبَةٌ وَلَا مُبْعَضَةٌ وَلَا أُمَةٌ سَيِّدَهَا وَتَرْوِجُهُ بِمَلَكَ فَيَرْوِجُ
 مُسْلِمٌ أُمَّتَهُ الْكَافِرَةَ وَفَاسِقٌ وَمُكَاتَبٌ وَلَوْلَى نِكَاحٌ وَمَالَ تَرْوِجُ
 أُمَةٌ مَوْلِيَةٍ (بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ) تَحْرُمُ أُمٌّ وَهِيَ مَنْ
 وَلَدَتْكَ أَوْ مِنْ وَلَدِكَ وَبِنْتُ وَهِيَ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ مِنْ وَلَدِهَا لَا مَخْلُوقَةٌ
 مِنْ زِنَاهُ وَأَخْتُ وَبِنْتُ أَخٍ وَأَخْتُ وَعَمَّةٌ وَهِيَ أُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَتْكَ
 وَخَالَاتٌ وَهِيَ أُخْتُ أُنْثَى وَلَدَتْكَ وَيَحْرُمُ بِالرِّضَاعِ فَرَضْتِكَ
 وَمَنْ أَرْضَعْتَهَا أَوْ وَلَدَتْهَا أَوْ أَبَا مَنْ رَضَعَ أَوْ أَرْضَعْتَهُ أَوْ مَنْ
 وَلَدَكَ أُمُّ رَضَاعٍ وَقَسِ الْبَاقِي وَلَا تَحْرُمُ مَرْضَعَةُ أَخِيكَ أَوْ أُخْتُكَ
 أَوْ نَافِلَتِكَ وَلَا أُمُّ مَرْضَعَةٍ وَلَدِكَ وَبِنْتُهَا وَلَا أُخْتُ أَخِيكَ وَتَحْرُمُ
 زَوْجَةُ ابْنِكَ أَوْ أُمُّ ابْنِكَ وَأُمُّ زَوْجَتِكَ وَبِنْتُ مَدْخُولَتِكَ وَمَنْ
 وَطِئَ لِمَرْأَةٍ بِمَلَكَ أَوْ شَبَهٍ مِنْهُ حَرَّمَ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبِنْتُهَا وَحَرَّمَتْ
 عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمُهُ بِغَيْرِ مَحْصُورَاتٍ نَكَحَ مِنْهُنَّ
 وَيَقْطَعُ النِّكَاحَ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ كَوَطِئِ زَوْجَةِ ابْنِهِ بِشَبَهٍ وَحَرَّمَ
 جَمْعُ امْرَأَتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ أَوْ رِضَاعٌ لَوْ فَرَضْتَ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا

حرمَ تنا كحهما كأمرأة وأختها أو خالتها فإن جمعَ بينهما بعقدٍ بطلَ
أو بعدين فكأن زوج من اثنين وله تملكهما فإن وطىءَ إحداهما
حرمتِ الأخرى حتى يحرمَ الأولى بإزالة ملك أو نكاح أو كتابة
ولو ملكها ونكحَ أخرى حانتِ الأخرى دونها ولحرَّ أربعُ
ولغيره ثنتان فلو زاد في عقدٍ بطلَ أو عقدين فكما مرَّ وتحلُّ
نحو أخت وزائدة في عدة بائن وإذا طلقَ حرًّا ثلاثًا أو غيره
ثنتين لم تحلَّ له حتى يغيبَ بقبلهما معَ افتضاضِ حشفةٍ مُمكن
وطؤه أو قدرها في نكاحٍ صحيح معَ انتشار (فصل) لا ينكحُ
من يملكه أو بعضه فلو طراً ملكاً تاماً على نكاح انفسخ ولا
حرٌّ من بهارق لغيره إلا بعجزه عن تصالحٍ لثتم كأن ظهرت
مشقة في سفره لغائبة أو خافَ زناً مدته أو وجدَ حرّةً بمؤجلٍ
أو بلا مهر أو بأكثر من مهرٍ مثل لا بدونه ونحوه زناً وبإسلامها
للسلم وطرُ ويسار أو نكاح حرّة لا يفسخُ الأمة ولو جمعها حرّة
بعقدٍ صحَّ في الحرّة (فصل) لا يحلُّ نكاحُ كافرة إلا
كتابية خالصة بكره والكتابية يهودية أو نصرانية وشرطه في
إسرائيلية أن لا يعلمَ دخولَ أولِ آبائها في ذلك الدين بعد بعثة

تسخه وغيرها أن يعلم ذلك قبلها ولو بعد تحريفه إن تجنبوا
الحرف وهي كمسلة في نحو نفقة فله إجبارها على غسل من
حدث أكبر وتنظيف وترك تناول خبيث وتحرم سامرية
خالفت اليهود وصابئية خالفت النصارى في أصل دينهم أو شك
ومن انتقل من دين لاخر تعين إسلامه فلو كان امرأة لم تحل
لمسلم فإن كانت منكوحه فكمرددة ولا تحل مرددة وردة
قبل دخول تنجز فرقة وبعده فإن جمعها لإسلام في العدة دام
نكاحه وإلا فالفرقة من الردة وحرم وطء ولا حد

(باب نكاح المشرك) أسلم على كتيبة تحل دام نكاحه
أوغيرها وتخلفت أو أسلمت وتخلف فكردة أو أسلم معا دام
والعيسة بأخر لفظ وحيث دام لا تضر مقارنته لمفسد زائل
عند إسلام ولم يعتدوا فسادهم فيقر على نكاح بلاولي وشهود
وفي عدة تنقضي عند إسلام ومؤقت اعتدوه مؤبدا كنكاح
طرات عليه عدة شبيهة وأسلم فيها أو أسلم فيه أحدهما ثم أحرمت
ثم أسلم الآخر والأول محرمة لا نكاح محرم ونكاح الكفار
صحيح فلو طلق ثلاثا ثم أسلم لم تحل له إلا بمحل ومقررة

مُسَمًى صَحِيحٌ وَالْفَاسِدَانِ قَبِضَتُهُ كَأَنَّهُ قَبِلَ إِسْلَامَ فَلَا شَيْءَ أَوْ
بَعْضُهُ قَطَّسْتُ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرٍ الْمَثَلِ وَإِلَّا فَهَرُ مَثَلٍ وَمِنْ دَفْعَةٍ
بِإِسْلَامٍ بَعْدَ دُخُولِ كَهْرَزَةٍ أَوْ قَبْلَهُ مِنْهُ فَنُصِفَتْ أَوْ مِنْهَا فَلَا شَيْءَ
وَلَوْ تَرَفَعَ الْيَنَادِمَانِ أَوْ مُسْلِمٌ وَذِيٍّ أَوْ مُعَاهِدٌ أَوْ هُوَ وَذِيٍّ
وَجِبَ الْحُكْمُ وَتُقَرَّرُ عَلَى مَا تُقَرَّرُ لَوْ أَسْلَمُوا وَبَطُلَ بِمَا لَا تُقَرَّرُ
(فصل) أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ مُبَاحٌ لَهُ أَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي عِدَّةٍ
أَوْ كُنْ كِتَابِيَّاتٍ لَزِمَهُ أَهْلًا اخْتِيَارُ مُبَاحِهِ وَانْدَفَعَ مِنْ زَادٍ أَوْ
أَسْلَمَ مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ فِي عِدَّةٍ مُبَاحٍ تَعَيَّنَ أَوْ عَلَى أُمٍّ وَبَنَتِهَا
كِتَابِيَّتَيْنِ أَوْ أَسْلَمَتْهُمَا فَانْ دَخَلَ بِهِمَا أَوْ بِالْأُمِّ حُرْمَتًا أَبَدًا وَإِلَّا
فَالْأُمُّ أَوْ أُمَّةٌ أَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ فِي عِدَّةٍ أَقْرَبَ لَهَا حِلٌّ لَهُ حِينَئِذٍ
أَوْ لِإِمَاءٍ أَسْلَمَ كَمَا مَرَّ اخْتَارَ أُمَّةٌ حِلٌّ لَهُ حِينَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِمَا
أَوْ حُرَّةٌ وَإِمَاءٌ وَأَسْلَمَ كَمَا مَرَّ تَعَيَّنَتْ وَإِنْ أَصْرَتْ اخْتَارَ
أُمَّةٌ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَعَتَقْنَ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّةٍ فَكَحْرَائِرٌ وَالْاخْتِيَارُ
كَأَخْتَرْتُ نِكَاحَكَ ثَبَّتْهُ أَوْ كَأَخْتَرْتُكَ أَمْسَكَكَ كِتَابِيَّاتٍ لِقِرَاقٍ
وَوُطْءٍ وَظَهَارٍ وَأَيْلَاءٍ وَلَا يُعْلَقُ اخْتِيَارُ وَفَسَخٌ وَلَهُ حَصْرُ اخْتِيَارٍ
فِي أَكْثَرِ مَنْ مُبَاحٌ وَعَلَيْهِ تَعَيَّنَ وَمَوْنَفَخِي يَخْتَارُ فَإِنْ تَرَكَهُ

حُبْسَ فَإِنْ أَصْرَ عَزَّرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ اعْتَدَّتْ حَامِلٌ بِوَضْعِ وَغَيْرِهَا
بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ إِلَّا مَوْطُوءَةً ذَاتُ اقْرَاءٍ فَبِالْأَكْثَرِ مِنْهُمَا
وَوُفِّ لِرِثْ زَوْجَاتٍ عُلِمَ لِصَلَحِ (فصل) أَسْلَمًا مَعًا أَوْ هِيَ
بَعْدَ دُخُولِ قَبْلِهِ أَوْ دُونَهُ اسْتَمَرَّتْ الْمُؤْنَةُ كَأَنْ ارْتَدَّ دُونَهَا

(بابُ الْخِيَارِ وَالْأَعْفَافِ وَنِكَاحِ الرِّقَاقِ) يَثْبُتُ خِيَارُ
لِكُلِّ بِمَجْنُونٍ وَمُسْتَحْكِمٍ جَذَامٍ وَبَرَصٍ وَإِنْ تَمَازَلَا وَلَوْ لَيْسَ بِكُلِّ
مِنْهَا إِنْ قَارَنَ عَقْدًا وَلَوْ رَجَعَ بِرَتَقِهَا وَبَقَرْنَهَا أَوْ لَهَا بِجِبِهِ وَبَعْتَهُ قَبْلَ
وَطْءٍ وَلَا خِيَارَ بَعِيرٍ ذَلِكَ فَإِنْ فُسِّخَ قَبْلَ وُطْءٍ فَلَا مَهْرٌ أَوْ بَعْدَهُ
بِحَادِثٍ بَعْدَهُ فَمُسْمًى وَإِلَّا فَمِهْرٌ مِثْلٍ وَلَوْ انْفُسَخَ بِرَدِّهِ بَعْدَهُ
فَمُسْمًى وَلَا يَرْجِعُ زَوْجٌ عَلَى مَنْ غَرَّهُ وَشَرَطَ رَفْعُ لِقَاضٍ وَتَثْبُتُ
عَنْتُهُ بِإِقْرَارِهِ وَبَيَمِينٍ رُدَّتْ عَلَيْهَا ثُمَّ ضَرَبَ لَهُ قَاضٍ سَنَةً بِطَلِبِهَا
وَبَعْدَهَا تَرْفَعُهُ لَهُ فَإِنْ قَالَ وَطَّئْتُ وَهِيَ ثَيِّبٌ حَلَفَ فَإِنْ نَكَلَ
حَلَفَتْ فَإِنْ حَلَفَتْ أَوْ أَقْرَأَ فُسِّخَتْ بَعْدَ قَوْلِ الْقَاضِي ثَبَتَتْ عَنْتُهُ
وَلَوْ اعْتَزَلَتْهُ أَوْ مَرَضَ الْمَدَّةَ لَمْ تَحْسَبْ وَلَوْ شَرَطَ فِي أَحَدِهِمَا
وَصَفَّ فَاخْتَلَفَ صَحَّ النِّكَاحُ وَلِكُلِّ خِيَارٍ إِنْ بَانَ دُونَ مَا شَرَطَ
لَا إِنْ بَانَ مِثْلُهُ أَوْ ظَنَّهُ بِوَصْفٍ فَلَمْ يَكُنْ وَحَكْمُ مَهْرٍ وَرَجُوعُ بِهِ

كعيبٍ والمؤثر تغيرٌ في عقد ولو غرٌ بحرية انعقد ولده قبل علمه
 حراً وعليه قيمته لسيدها لا إن غرٌ أو انفصل ميتاً بلا جناية
 ورجع على غار إن غرٍ مهاfan كان من وكيل سيدها أو منها تعلق
 الغرم بذمة ومن عتقت تحت من به رقٌ تخيرت لا إن عتق
 أو لزم دورٌ وخيارٌ مامرٌ فوريٌ وتحلفٌ في جهل عتق أمكن
 أو خيارٌ به أو فورٌ وحكمٌ مهر كعيب (فصل) لزم مؤسراً
 أقرب فوارثاً لعفاف أصل ذكر حرٍّ معصوم عاجز عنه أظهر
 حاجته له بقوله بلا يمين بأن يهيء له مستمتعاً وعليه مؤنتها
 والتعيين بغير اتفاق على مهر أو ثمن له لكن لا يمين من لا تغفئه
 وعليه تجديدٌ إن مات أو انفسخ أو طلق أو أعتق بعذر ومن
 له أصلان وضاق ماله قدم عصبته فأقربٌ فيقرعٌ وحرم وطءُ
 أمة فرعه وثبت به مهر إن لم تصر به أم ولد أو تأخر انزالٌ عن
 تنقيبٍ لأحدٌ ولده حرٌّ نسيبٌ وتصيرٌ أمٌ ولد له إن كان حراً
 ولم تكن أمٌ ولد لفرعه وعليه قيمتها لا قيمةٌ ولد ونكاحها إن
 كان حراً لكن لو ملك زوجة أصله لم ينفسخ وحرم نكاح
 أمة مكاتبه فإن ملك مكاتبٌ زوجة سيده لم ينفسخ

فإن عادَ تعلقَ بالعين ولو وهبتهُ النصفَ فلهُ نصفُ الباقي ورُبُّعُ
 بدلِ كله ولو كانَ دينًا فأبْرأته لم يرجعْ وليسَ لوليِّ عفوهُ عن مهرِ
 (فصل) لزوجةٍ لم يجبْ لها نصفُ مهرٍ فقط متعةً بفراقٍ
 لا بسببها أو بسببها أو ملكيةً أو موتٍ وسنُّ أن لا تنقصَ عن
 ثلاثينَ درهماً فإن تنازعا قدرها قاضٍ بحالهما « فصل » اختلعا
 أو وراثتها أو وارثُ أحدهما والآخِر في قدرِ مُسمى أو صفته
 أو تسميته تحالفا كزوجٍ ادَّعى مهرَ مثلٍ ووليٌّ صغيرةً أو مجنونةً
 زيادةً ثمَّ يفسخُ المسمى ويجبُ مهرٌ مثلٍ ولو ادَّعتِ نكاحًا
 ومهرَ مثلٍ فأقرَّ بالنكاحِ فقط كلفَ بيانا فإن ذكرَ قدرًا وزادتِ
 تحالفاً أو أصرَّ حلفتِ وقضيَ لها ولو أثبتتِ إنه نكحها أمس
 بألفٍ واليومَ بألفٍ لزمهُ فإن قالَ لم أطأ صدقَ يمينه وتشطَّرَ
 أو كانَ الثاني تجديداً لم يصدقْ « فصل » الوليمةُ سنةً
 والاجابةُ لعرسٍ فرضُ عينٍ ولغيره سنةً بشروطٍ منها إسلامُ
 دَّاعٍ ومدعوٍّ وعمومُ وأن يدعوا مُعينا ولعرسٍ في اليومِ الأوَّلِ
 وتسُنُّ لهما في الثاني ثمَّ تكرهُ وأن لا يدعوهُ لنحوِ خوفٍ ولا
 بغيرِ كأن لا يدعوهُ آخر ولا يكونَ ثمَّ من يتأذِّي به أو تقبُّحُ

مُجَالِسَتُهُ وَلَا مَنَكْرُ كَفَرٍ حَرَمَةُ وَصُورِ حَيَوَانٍ مَرْفُوعَةٍ إِنْ لَمْ
يَزَلْ بِهِ وَحَرَمَ تَصْوِيرُ حَيَوَانٍ وَلَا تَسْقُطُ أَجَابَةُ بِصَوْمٍ فَإِنْ شَقَّ
عَلَى دَاعِ صَوْمٍ نَقَلَ فَالْفَطْرُ أَفْضَلُ وَلِضَيْفٍ أَكْلُ مِمَّا قَدَّمَ لَهُ بِلَا
لَفْظٍ إِلَّا أَنْ يَنْتَظَرَ ذِيْرَهُ وَلَهُ أَخْذُ مَا يَعْلَمُ رِضَاهُ بِهِ وَحَلُّ نَثَرٍ نَحْوِ
سُكْرِ فِي إِمْلَاكِ وَخَتَانٍ وَالتَّقَاطُهُ وَتَرْكُهُمَا أَوَّلَى

« كِتَابُ الْقِسْمِ وَالنَّشُورِ » يَجِبُ قِسْمُ لَزُوجَاتِ بَاتٍ عِنْدَ
بَعْضِهِنَّ فَيَلْزِمُهُ لِمَنْ بَقِيَ وَلَوْ قَامَ بِهِنَّ عَذْرٌ كَمَرَضٍ وَحَيْضٍ لَانَشُورِ
وَلَهُ إِعْرَاضٌ عَنْهُنَّ وَسُنَّ أَنْ لَا يَعْطِلَهُنَّ كَوَاحِدَةٍ وَالْأَوَّلَى أَنْ
يَدُورَ عَلَيْهِنَّ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعُوهُنَّ لِمَسْكَنِ إِحْدَاهُنَّ وَلَا يَجْمَعُهُنَّ
بِمَسْكَنِ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ وَلَا يَدْعُو بَعْضًا لِمَسْكَنِ وَيَمْضِي لِبَعْضٍ إِلَّا بِهِ
أَوْ بِقَرَعَةٍ أَوْ غَرَضٍ وَالْأَصْلُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَبَعٌ وَلَمْ يَنْعَمْ لَهُ لَيْلًا
النَّهَارُ وَلِمَسَافِرٍ وَقَدْ نَزَلَهُ وَلَهُ دُخُولٌ فِي أَصْلِ عَلَى أُخْرَى لِمَسْكَنِ
كَمَرَضِهَا مِنَ الْخَوْفِ وَفِي غَيْرِهِ لِحَاجَةٍ كَوْضْعِ مَتَاعٍ وَلَهُ تَمَتُّعٌ بِغَيْرِ
وُطْءٍ فِيهِ وَلَا يَطِيلُ مَكْنُهُ فَإِنْ أَطَالَ قُضِيَ كدُخُولِهِ بِمَا سَبَبُ
وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي إِقَامَةٍ فِي غَيْرِ أَصْلِ وَأَقْلُ قِسْمٍ وَأَفْضَلُهُ
لَيْلَةٌ وَلَا يَجَاوِزُ ثَلَاثًا وَلِيَقْرَعَ لِلْإِبْتِدَاءِ وَلَيْسَ لَكِنْ لِحَرَمَةٍ مِثْلًا

غيرها ولجديده بكر سبع وثيب ثلاث ولاء بلا قضاء وسن
تخير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع به ولا قسم لمن سافرت
لا معه بلا إذن أو به لا لغرضه ومن سافر لنقلة لا يصحب
بعضهن ولا يخلفهن أو لغيرها مباحاً حل ذلك بقرعة في الأولى
وقضى مدة الإقامة إن ساكن مصحوبته ومن وهبت حقها
فلززوج رد فان رضى ووهبته لمعينة بات عندها ليلتيها أو لمن
أو أسقطته سوى أوله فله تخصيص «فصل» ظهر أماره نشوزها
وعظاً أو علم وعظاً أو هجر في مضجع وضرب إن أفاد فلو منعها
حقاً كقسم الزمة قاض وفاءه أو أذاها بلا سبب نهائى عزره
أو ادعى كل تعدى صاحبه منع الظالم بخبر ثقة فان اشتد
شفاق بعث لكل حكماً برضاها وسن من أهلها وهما
وكيان لهما فيوكل حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هى حكمها
ببذل وقبول

«كتاب الخلع» هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركانها
ملتزم وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه
فيصح من تبذ ونجور بسفه ويدفع عوض لملك أمرها

وفي الملتزم إطلاقُ تصرفٍ ماليٍّ فلو اختلعت أمةٌ بلا إذن سيِّد
 بعين بانت بمهرٍ مثل في ذمتها أو بدين فيه تيين أو باذنه فإن أطلقه
 وجب مهرٌ مثل في نحو كسبها وإن قدر ديناً تعلق بذلك أو عين
 عيناً له تعينت أو محجورة بسفه طُلقت رجعيّاً أو مريضةً مرضاً
 موت صحٍّ وحسب من الثلث زائدٌ على مهرٍ مثل وفي البضع
 ملكٌ زوج له فيصح في رجعة وفي العوض صحةً اصدقه فلو
 خالدها بفاسد يقصد بانت بمهرٍ مثل أو لا يقصد فرجعى ولهما
 توكيلٌ فلو قدر لو كيله مالا فنقص لم تطلق أو أطلق فنقص
 عن مهرٍ مثل بانت به أو قدرت مالا فزاد عليه وأضاف الخلع
 لها بانت بمهرٍ مثل عليها أو له لزمه مُسماه أو أطلق فكذا أو
 رجع بما سمى وصحَّ توكيلٌ كافرٍ وأمرأةً وعبدٍ ومن زوج
 توكيلٌ محجور بسفه ولا يوكله بقبض ولو وكلاً واحداً تولى طرفاً
 فقط وفي الصيغة ما في البيع ولا يضرُّ تخلل كلام يسير وصريح
 خلع وكذا ته دريح طلاق وكذا ته منها فسح بيع ته
 صريحه مُشتقُّ مُفاداةً وخلع فلو جرى بلا عوض بنيسة التماس
 قبول فمهرٌ مثل وإذا بدأ بمعاوضة كطلقتك بألف فمعاوضة بشوب

(فصل ٨) لا يضمنُ سيدُّ باذنه في نكاح عبده مَهراً
ومؤنةً وهما في كسبه بعدَ وجوبِ دفعهما وفي مالِ تجارةٍ أُذنَ
له فيها ثم في ذمته كزائدٍ على مُقدَّر ومهرٍ بوطءٍ برضا مالِكة
أمرها في نكاحٍ فاسدٍ لم يَأْذَنْ فيه وعليه تخليته ليلاً لئلا يتم ويستخدمة
نهاراً إن تحملها وإلا خلاه ليكسبها أو دفع الأَقلَّ منها ومن
أجرةٍ مثلٍ وله سفرٌ به وبأتمته المَزوجة ولزوجه صاحبها وليسَ سيدُّ
غيرَ مُكاتبَةٍ لَستخدامها نهاراً وتسليمها لزوجه ليلاً ولا مؤنة عليه
إذاً ولا يلزمه أن يخلو بيتَ بدارِ سيدها ولو قتل أتمته أو
قتلت نفسها قبلَ وطءٍ سقطَ مهرها ولو باعها فالمهرُ أو نصفه له
إن وجبَ في ماله ولو زوجَ أتمته عبده ولا كتابة فلا مهر
« كتابُ الصداق » سنَّ ذكره في العقدِ وكرهَ إخلاؤه
عنه وما صحَّ ثَمناً صحَّ صداقاً ولو أُصدقَ عينا فهي من ضمانه قبلَ
قبضها ضمانَ عقدٍ فليسَ لزوجةٍ تصرُّفٍ فيها ولو تلفت بيده أو
أُتلفها هو وجبَ مهرٌ مثلٍ أو هي فقابضةٌ أو أجنبيٌّ أو تعييت
لها بها تخيرت فإن فسخت فمهرٌ مثلٍ وإلا غرمت الأجنبيَّ ولا
شيء في تعييتها بغيره أو عيين فتلفت واحدة قبلَ قبضها إنفسخ

فيها وتخيرت فإن فسخت فمهرٌ مثلٍ وإلا فحصة التاليف منه ولا
يضمنُ منافعَ فائتة يسيده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم
بعد طلبٍ ولها حبسٌ نفسها لتقبضَ غير مؤجل مملكتها بشكاح
ولو تنازعا في البداءة أجرا فيؤمرُ بوضعه عند عدل وتؤمرُ
بتمكينٍ فإذا مكنت أعطاهُ لها ولو بادرت فمكنت طالبتهُ فإن لم
يطأ امتنعت ولو بادرت فسلم فلتمكن فإن امتنعت لم يسترد وتعملُ
لنحو تنظيفٍ بطلبٍ ما يراه قاضٍ من ثلاثة أيام فأقل ولا طاقة
وطءٍ وكرة تسليم قبلها وتقرر بوطءٍ وإن حرم وبموتٍ

« فصل » نكحها بما لا يملكه وجب مهرٌ مثل أو به

وبغيره بطل فيه فقط وتخير فإن فسخت فمهرٌ مثلٍ وإلا فلها مع
مملوك حصة غيره منه بحسب قيمتهما وفي زوجتك بنتى وبعثك
نوبها بهذا العبد صح كل ووُزع العبد على الثوب ومهر المثل
ولو نكح لموليه بفوق مهرٍ مثل من ماله أو أنكح بنتاً لارشيده
أو رشيدة بكرّاً بلا إذن بدونه أو عينت له قدراً فنقص عنه أو
أطلقت فنقص عن مهرٍ مثل أو نكح بألف على أن لا يهبها أو
أن يعطيها ألفاً أو شرطاً في مهر خيارٍ أو في نكاح ما يخالف

مقتضاهُ ولم يخل بمقصوده الأصلي كأن لا يتزوج عليها صح
النكاح بمهرٍ مثل أو أخل به كشرطٍ محتملة وطءٍ عدمه أو
شرطٍ فيه خيارٌ بطل النكاح أو ما يوافق مقتضاهُ أو مالا ولالم
يؤثر ولو نكح نسوة بمهرٍ فلكل مهرٍ مثل ولو ذكرُوا مهرَ أسراً
وأكثر جهراً لزِم ما عقده به « فصل » صح تقويض
رشيده بزوجهي بلا مهرٍ فزوج لا بمهرٍ مثل كسيده زوج بلا
مهرٍ ووجب بو طءٍ أو موت مهرٍ مثل حال عقدها قبل وطءٍ
طلب فرض مهرٍ وجبس نفسها له ولتسايم مفروض وهو مارضيا
به فلو امتنع منه أو تنازع فيه فرض قاض مهرٍ مثل علمه حالاً من
نقدٍ بلد ولا يصح فرض أجنبي ومفروض صحيح كسمي
ومهرٍ المثل ما يرغب به في مثلها من عصباتها القربي فالقربي
فتقدم أختٌ لأبوين فيلأب فبناتٌ أخ فعمة كذلك فإن تعذر
معرفة فريح كجددة وخالة ويعتبر ما يخالف به غرض كسن
وعقل فإن اختصت بفضل أو نقص فرض لا ثقي وتعتبر مساحته
من واحدة لنقص نسب يشتر رغبة ومنهن نحو عشرة وفي وطء
شبهة مهرٍ مثل وقته ولا يتعدد بتعدده ان اتحدت ولم يؤد قبل

تعدد وطء بل يعتبر أعلى أحوال . « فصل ٨ » الفراق قبل
 وطء بسببها كفسخ بعيب يسقط المهر وما لا كطلاق وإسلامه
 وردته ولعانه ينصفه بعود نصفه إليه بذلك وإن لم يحتتره فلو
 زاد بعده فله ولو فارق بعد تلقاه فنصف بداه أو تعيبه بعد
 قبضه فإن قنع به وإلا فنصف بدله سليماً أو قبله فله نصفه بلا
 أرش ونصفه إن عيبه أجنبي أو زيادة منفصلة فهي لها أو
 متصلة خيرت فإن شحت فنصف قيمة بلا زيادة وإن سمحت
 لزمه قبول أو زيادة ونقص ككبر عبد ونخلة وحمل وتعلم صنعة
 مع برص فإن رضى بنصف العين وإلا فنصف قيمتها وزرع
 أرض نقص وحرثها زيادة وطلع نخل زيادة متصلة وإن فارق
 وعليه ثمر مؤبر لم يلزمها قطعه فإن قطع فنصف النخل ولو
 رضى بنصفه وتبقى الثمر إلى جذاه أجبرت ويصير النخل
 يديها ولو رضيت به فله امتناع وقيمة ومتى ثبت خيار ملك
 نصفه باختيار ومتى رجع بقيمة اعتبر الأقل من اصدق إلى قبض
 ولو اصدق تعليمها وفارق قبله تعذر ووجب مهر مثل أو نصفه
 ولو فارق وقد زال ملكها عنه كان وهبته له فله نصف بدله

وله رجوع قبله فان قال طلق باللف فطلقت بآت به أو طلق ونوى
عدداً فطلقت ونوته أو غيره فما توافقا فيه وإلا فواحدة أو طلق
ثلاثاً فوحدت أو عكسه فواحدة (فصل) نوي عدداً
بصريح كأنت طالق واحدة أو كناية كأنت واحدة وقع ولو
أراد أن يقول أنت طالق ثلاثاً فمات قبل تمام طالق لم يقع أو
بعده فثلاث وفي موطوءة لو قال أنت طالق وكرر طالقاً ثلاثاً
وتخلل فصل أو لم يؤكد أو أكد الأول بالثالث
فثلاث أو بالأخيرين فواحدة أو بالثاني أو الثاني بالثالث فثنتان
وصح في أنت طالق وطالق وطالق تأكيداً بالثالث لا أول
بغيره ولو قال طلبة قبل طلبة أو بعدها طلبة أو طلبة بعد
طلبة أو قبامها طلبة فثنتان في مدخول بها وفي غيرها طلبة مطلقاً
ولو قال لزوجته إن دَخَلت فأنت طالق وطالق فدخلت فثنتان
كأنت طالق طلبة مع طلبة أو معها طلبة أو في طلبة وأراد مع
وإلا فواحدة ولو قال طلبة في طلفتين وقصد معية فثلاث أو
حساباً عرفه فثنتان وإلا فواحدة أو بعض طلبة أو نصف
طلفتين أو نصف طلبة في نصف طلبة أو نصف وثلاث طلبة

أو نصفى طلاقاً ولم يرد كل جزء من طلاق فطلاقاً أو ثلاثة أنصاف طلاقاً أو نصف طلاقاً وثلاث طلاقاً فثنتان أو لأربع أو قمت عليك أو يئسكن طلاقاً أو طلاقين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طلاقاً فإن قصد توزيع كل طلاقاً عليهن وقع في ثنتين ثنتان وثلاث وأربع ثلاث فإن قصد بمضهن ديسن (فصل) يصح استثناء بشرطه السابق فلو قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثنتين وواحدة فواحدة أو ثنتين وواحدة إلا واحدة فثلاث ولو قال ثلاثاً إلا ثنتين إلا واحدة أو ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا ثنتين أو خمساً إلا ثلاثاً فثنتان أو ثلاثاً إلا نصف طلاقاً فثلاث ولو عقب طلاقه بأن شاء الله أو إن لم يشأ الله أو إلا إن يشأ الله وقصد تعليقه منع إنعقاده لكل عقد وحل ولو قال يا طالق إن شاء الله وقع

(فصل) شك في طلاق فلا أو في عدد فلا أقل ولو

علق اثنان بنقيضين وجهل فلا أو واحد بهما لزواجه طلق أحدهما ولزمه بحث ويان أو لزوجه وعبد منع منها إلى بيان فإن مات لم يقبل بيان وارنه إن اتهم بل يقرع فإن قرع عتق أو قرعت بقي الاشكال ولو طلق أحدي زوجتيه بعينها وجهلها

وتفحتى يعلم ولا يطالبُ ببيان إن صدقته في جهله ولو قال
لزوجته وأجنبيةً إحدا كما طالق وقصد الأجنبية قبل يمينه
لا إن قال زينب طالق وقصد أجنبيةً أو لزوجته إحدا كما
طالق وقع ووجب فوراً في بائنٍ تعيينها إن أبهم وبينها إن عين
واعتزلها ومؤنتها إلى تعيين أو بيان والوطء ليس تعيناً ولا بياناً
ولو قال في بيانه أردت هذه فيان أو هذه وهذه أو هذه بل
هذه طلقتا ظاهراً ولو ماتتا أو إحداهما قبل ذلك بقيت مطالبة
لبيان الأثر ولو مات قبل بيان وارثه لا تعيينه (فصل)
طلاق موطوءة تعتد باقراء سني إن ابتدأتها عقبه ولم يطأ في
طهر طلق فيه أو علق بمضى بعضه ولا في نحو حيض قبله ولا
في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به وإلا فبدعي وطلاق
غيرها وخلع زوجة في بدعة بمعرض منها لا ولا البدعي حرام
وسن لقاعله رجعة ولو قال أنت طالق لسنة أو طلقة حسنة أو
أحسن طلاق أو أجمله أو أنت طالق لبدعة أو طلقة قبيحة أو
أقبح طلاق أو أخشه وهي في سنة أو بدعة طلقت وإلا فبالصفة
أو طلقة سنئية بدعية أو حسنة قبيحة وقع حالا وبارز جمع الطلقات

ولو قال ثلاثا أو ثلاثا لِسَنَّةٍ وفسرها بتفريقها على اقراء قبل
 ممن يعتقد تحريم الجمع ودين غيره ومن قال أنت طالق وقال
 أردت إن دخلت أو إن شاء زيد ومن قال نسائي طوالق أو كل
 امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن ومع قرينة كان خاصمتها
 فقالت تزوجت فقال ذلك يقبل (فصل) قال أنت طالق
 في شهر كذا أو غرتي أو أوله وقع بأول جزء منه أو نهاره أو
 أول يوم منه فبفجر أوله أو آخره فبآخر جزء منه ولو قال ليلا
 إذا مضى يوم فبغروب شمس غده أو نهارا فبمثل وقته من غده
 أو اليوم وقال نهارا فبغروب شمس أو ليلا فبأول شهر وسنة أو
 أنت طالق أمس وقع حالا فان قصد طلاقا في نكاح آخر
 وعرف أو أنه طالق أمس وهي الآن معتدة حلف وللتعليق
 أدوات مكن وإن وإذا ومتى ومتى ما وكلما وأى ولا يقتضين
 فورا في مثبت بلا عوض وتعليق بمشيئتها ولا تكرارا إلا كلما
 فلو قال إذا طلقته فأنت طالق فنجز أو علق بصفة فوجدت
 فطلقته في موطوءة أو كلما وقع طلاق فطلق ثلاثا فيها وطلقة
 في غيرها أو إن طلقته واحدة فبحد حر وإن ثنتين فبحدان

تعلق فله رجوع قبل قبولها ولو اختلف إيجاب قبول كطلقتك
بألف فقبلت بالثنتين أو عكسه أو ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلاثة
فلغو أو بألف فثلاث به أو بتعلق كمتى أعطيتني فتعلق فلا
رجوع له ولا يشترط قبول وكذا إعطاء فوراً إلا في نحو إن وإذا
أو بدأت بطلب طلاق فأجاب فمعاوضة بشوب جعالة فلها
رجوع قبله ولو طلبت ثلاثاً بألف فوحّد فثلاثه وراجع إن شرط
رجعة ولو قالت طلقني بكذا فارتداً أو أحدهما فأجاب إن كان
قبل وطء أو أصر حتى انقضت عدة بانت بالردّة ولا مال
ولا طلق به (فصل) قال طلقتك بكذا أو على أن لي
عليك كذا فقبلت بانت به كما في طلقتك وعليك أو ولي عليك
كذا أو سبق طلبها به أو قال أردت الإلزام فصدّقته وقبلت وإن
لم يقله فرجعي أو إن أو متى ضمننت لي الفأنت طالق فضمننته
أو أكر ولو تراخى في متى بانت بألف كطلق نفسك إن ضمننت لي
أنما فطنت وضمننت أو علق بإعطاء مال فوضعت بين يديه
بانت فيلزمه كأن علق بنحو اقباض واقترن به ما يدل على
الاعطاء أخذه بيده منها ولو مكرهه شرط في إن قبضت

ويشعُر رَجَعِيًّا ولو علقَ باعطاءِ عبدٍ بصفةٍ سلمٍ أو دونها فأعطتهُ
 لا بها لم تطلقْ أو بها طلقت به في الأولى وبمهر مثل في الثانيةِ
 فإن بانَ معيياً في الأولى فلهُ ردهُ ومهرٌ مثلٌ أو بلا صفة طلقت
 بعبد أن صحَّ بيعها له ولهُ مهرٌ مثلٌ ولو طلبت بألف ثلاثاً وهو إنما
 يملكُ دونها فطلق ما يملكُ فلهُ ألفٌ أو طلقةٌ فطلق به أو مطلقاً وقعَ
 به أو بمائة وقعَ بها أو طلاقاً غداً فطلق غداً أو قبله بانَتْ بمهرٍ مثلٍ
 ولو قال إن دخلت فأنت طالقٌ بألف فقبلت ودخلت طلقت به
 واختلاعُ أجنبيٍّ كاختلاعها ولو كيلها أن يختلع له ولا أجنبي
 توكيلها فتخير فإن اختلع بماله فذاك أو بماله وصرحَ بوكالةٍ
 كاذباً أو بولايةٍ لم تطلقْ أو باستقلالٍ نخلع بمغصوب « فصل »
 ادعتُ خلعاً فأنكرَ حلف أو ادعاهُ فأنكرت بانَتْ ولا عوضَ
 ولو اختلاف في عددٍ طلاقٍ أو صفةٍ عوضه أو قدره ولا بنيةَ
 تحالفاً ويجبُ بفسخِ مهرٍ مثلٍ ولو خالعه بألف ونوياً نوعاً لزمَ
 « كتابُ الطلاق » أركانهُ صيغةٌ ومحلٌ وولايةٌ وقصدٌ
 ومطلقٌ وشرطٌ فيه تكليفٌ إلا سكران واختيارٌ فلا يطعُ من
 مُكره وإن لم يُورَ وشرطُ الإكراهِ قدرةُ مكره على ما مدَّ به

عاجلاً ظهراً وعجزاً مكره عن دفعه وظنه إن امتنع حقه ويحصل
بتخويف بمحذور كضرب شديد فإن ظهر قرينة اختيار كأن
أكره على ثلاث أو صريح أو تعليق أو طلق أو طلاق مبهمة
خالف وقع وفي الصيغة ما يدل على فراق صريحاً أو كناية فيقع
بصريحه بلا نية وهو مشتق طلاق وفراق وسراح وزجه
كطلقتك أنت طالق أنت مطلقه ياطلق وبكنايته بنية مقترنة
بأولها كأطلقتك أنت طلاق أنت مطلقه خلية بربيه بته بته
بائن حلال الله على حرام أعتدي استبرئي رحمك الحق بأهلك
حبك على غاربك لا أندك سر بك أعزبي أغربي دعي ودعي
أشركتك مع فلانة وقد طلقت وكأنا طالق أو بائن ونوى طلاقها
لا استبرئي رحمي منك والأعتاق كناية طلاق وعكسه وليس
الطلاق كناية ظهراً وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك
ونوى طلاقاً أو ظهراً وقع أو نواهما تخيراً وإلا فلا تحرم وعليه
كفارة يمين كما لو قاله لأمتي ولو حرمت غير مامر فلعن كاشارة
ناطق بطلاق ويعتد بأشارة أخرس لا في صلاة وشهادة وحش
فإن فهمها كل أحد فصريحة وإلا فكناية ومنها كتابة فلو كتب

أذا بلغك كتابي فأنت طالق طلقت ببلوغه أو إذا قرأت كتابي
 فقرأته أو فهمته طلقت وكذا إن قرىء عليها وهي أمية وعلم
 حالها وفي المحل كونه زوجة فتطلق بإضافته لها أو لجزئها المتصل
 بها كربع ويد وشعر وظفر ودم وفي الولاية كون المحل ملكاً
 للمطلق فلا يقع ولو مُعلقاً على أجنبية كبائن وصح في رجعية
 وتعليق عبد نالته كأن عتقت أو دخلت فأنت طالق ثلاثاً
 فيقعن إذا عتق أو دخلت بعد عتقه ولو علقه بصفة فبانت ثم
 نكحها ووجدت لم يقع ولحر ثلاث ولغيره ثنتان فمن طلق دون
 ماله وراجع أو جددولو بعد زوج عادت بيقينه ويقع في مرض
 موته ويتوارى في عدة رجعي وفي القصد قصد لفظ طلاق
 لمعناه فلا يقع ممن حكي طلاق غيره ولا ممن جهل معناه وإن
 نواه ولا ممن سبق لسانه به ولا يُصدق ظاهراً إلا بقرينة
 كقوله لمن اسمها طالق أو لم يقصد طلاقاً ولمن اسمها طارق
 أو طالق وقال أردت نداءً فالتفت الحرف ولو خاطبها بطلاق
 هازلاً أو لاعباً أو ظنها أجنبية وقع (فصل) تفويض طلاقها
 للنجز إليها ولو بكناية تملك فيشترط تطليقها ولو بكناية فوراً

وإن ثلاثاً وثلاثين وأَنْ أربعمائة فطلق أربعمائة عشراً ولو
 علق بكلمة خمسة عشر ويتضمن فوراً في منى إلا أن قال إن
 لم تدخل لم يقع إلا باليأس أو أن دخلت أو أن لم تدخل بالفتح
 وقع حالا إن عرف نحواً وإلا فتعلق (فصل) علق بحمل فإن ظهر
 أو ولدته بدون ستة أشهر من التعليق أو لأربع سنين فأقل ولم
 توطأ وطأ يمكن كون الحمل منه بآن وقوعه وإلا فلا ولو قال
 إن كنت حاملاً بذكر فطلقة وبأنثى فطقتين فولدتها ثلاثاً وإن
 كان حملك ذكراً فطلقة إلى آخره فلعنوا أو إن ولدت فولدت
 اثنين مرتباً طلقت بالأول وانقضت عدتها بالثاني أو كلما ولدت
 فولدت ثلاثة مرتباً وقع بالأولين طلقتان وانقضت عدتها
 بالثالث أو لأربع كلما ولدت واحدة فصواحبه طوالق فولدت
 معاً طلقن جميعاً ثلاثاً وثلاثين أو مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً كالأولى
 إن بقيت عدتها والثانية طلقة والثالثة طلقين وانقضت
 عدتها بولادتهما أو ثنتان معاً ثنتان معاً وعدة الأولين باقية
 طلقتا ثلاثاً وثلاثين والأخريان طلقتين أو إن حضت طلقت
 بأول حيض مقبل أو حيضة فيماها مقبلة وحلفت على حيضها

المعلق به طلاقها لا على ولادتها أو إن حضمتا فأنما طالقان فادعياه
وكذبها حلف أو واحدة طلقت أو إن أو متى طلقتك أو ظهرت
منك أو آليت أو لاعت أو فسخت فأنت طالق قبله ثلاثاً
ثم وجد المعلق به وقع المنجز أو إن وطئتك مباحاً فأنت طالق
قبله ثم وطىء لم يقع علق بمشيئها خطاباً اشترطت فوراً في غير
نحو متى ويقع بقول المعلق بمشيئته شئت غير صبي ومجنون ولو
كارهاً ولا رجوع لمعلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء
زيد طلاقاً فشاءها لم تطلق كما لو علقه بفعله أو بفعل من يبالى
بتعليقه وقصد لإعلامه به بفعل ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً (فصل)
قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد إلا مع
نيتيه أو هكذا فإن قال أردت المقبوضتين حلف ولو علق عبد
طلقته بصفة سيده حرّيته بها فعتق به الم تحرم ولو نادى زوجته فأجابته
أخرى فقال أنت طالق وظنها المنادة طلقت لا المنادة ولو علق
بنير كلما بكلمة رمانة ونصف فأكلت رمانة فطلقتان والحلف
ما تعلق به بحث أو منع أو تحقيق خبر فإذا قال إن حلقت بطلاق
فأنت طالق ثم قال إن لم تخرجي أو إن خرجت أو إن لم يكن

الأمر كما قلتُ فأتت طالق وقع المعلق بالحلف لا أن قال إذا
 طلعت الشمس أو جاء الحاج ويقع الآخر بصفته ولو قيل له
 استخباراً أطلقها فقال نعم فاقرار به فان قال أردت ماضياً وراجعت
 حلف أو قيل ذلك التماساً لا انشاء فقال نعم فصريح (فصل) علق
 بأكل رمانة أو رغيف فبق حبة أو لبابة أو بيلمها ثمرة فيها وبرمها
 ثم بامساكها فبادرت بأكل بعض أو رميه أو بعدم تمييز نواه
 عن نواها ففرقه أو صدقها في تهمة سرقة فقالت سرقت مسرقت
 أو إخبارها بعدد حب فذكرت ما لا ينقص عنه ثم واحداً واحداً
 إلي ما لا يزيد عليه أو إخبار كل من ثلاث بعدد ركعات
 الفرائض فقالت واحدة سبع عشرة وأخري خمس عشرة وثلاثة
 إحدى عشرة ولم يقصد تعييناً في الأربع لم يقع أو بنحو حين
 وقع بمضى لحظة أو برؤية زيد أو لمسه أو قذفه تناوله حياً وميتاً
 لا بضر به ولو خاطبته بمكروه كياسفيه يا خسيس فقال إن كنت
 كذا فأت طالق فان قصد مكافأتها وقع وإلا فمعلق والسفيه من
 به منافي إطلاق التصرف والخسيس من باع دينه بدينه ويشبه
 أنه من يتعاطي غير لائق به بخلاً والبخيل من لا يؤدي

زكاة أو لا تقرى ضيفاً

(كتاب الرجعة) أركانها صيغة ومحل ومرتجع وشرط فيه أهلية نكاح بنفسه فلولي من جن رجعة حيث يزوجه وفي الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريح وهو رد ذلك إلى ورجعتك وارتفعتك وراجعتك وأمسكتك أو كناية كزواجك ونكحتك وتنجيز وعدم توقيت وسن أشهاد وفي المحل كونه زوجة موطوءة معينة قابلة لحل مطلقه مجاناً لم يستوف عدد طلاقها وحلفت في إقباض العدة بغير أشهر إن أمكن ويمكن بوضع ثلث بستمه أشهر ولحظتين من إمكان اجتماعهما ولمصور بمائة وعشرين ولحظتين ولمضعة بثمانين ولحظتين وباقرأ لحررة طلقت في طهر سبق بحيض باثنتين وثلاثين وفي حيض بسبعة وأربعين ولحظة ولنغير حررة طلقت في طهر سبق بحيض بستة عشر ولحظتين وفي حيض بأحد وثلاثين ولحظة ولو وطيء رجعية واستأنفت عدة بلا حمل راجع فيما كان بقي وجرم تمتع بها وعزر معتقد تحريمه وعليه بوطء مهر مثل وصح ظهار وإيلاء ولعان ولو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو منقضية ولم تنكح فإن اتفقا على وقت

الأَنْقِضَاءِ حَلَفَتْ أَوْ وَقْتُ الرَّجْعَةِ حَلَفَ وَإِلَّا حَلَفَ مِنْ سَبْقِ
بِالدَّعْوَى فَإِنْ ادَّعَى مَعًا حَلَفَتْ كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَقَالَ وَطَّئْتُ فَلِيَ رَجْعَةٌ
وَأَنْكَرْتُ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَهَا بِمَهْرٍ فَإِنْ قَبَضَتْهُ فَلَا رَجُوعَ لَهُ وَإِلَّا فَلَا
تَطَالِبَ إِلَّا بِنِصْفٍ وَمَتَى أَنْكَرَتْهَا ثُمَّ اعْتَرَفَتْ قَبْلَ

(كِتَابُ الْإِيلَاءِ) أَرْكَانُهُ مُحْلُوفٌ بِهِ وَعَلَيْهِ وَمُدَّةٌ وَصِيفَةٌ
وَزَوْجَانِ وَشَرْطَانِ فِيهِمَا تَصَوُّرٌ وَطِيٌّ وَصِحَّةٌ طَلَاقٌ وَفِي الْمُحْلُوفِ
بِهِ كَوْنُهُ اسْمًا أَوْ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ التَّزَامُ مَا يَلْزِمُ بِنَذْرٍ أَوْ تَعْلِيلٍ
طَلَاقٌ أَوْ عَقْدٌ وَلَمْ تَنْحُلِ الْيَمِينَ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَفِي الْمُحْلُوفِ
عَلَيْهِ تَرْكُ وَطِيٍّ شَرْعِيٌّ وَفِي الْمُدَّةِ زِيَادَةٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يَمِينٍ وَفِي
الصِّفَةِ لَفْظٌ يَشْعُرُ بِهِ صَرِيحٌ كَتَغْيِيبِ حُشْفَةٍ بِفَرْجٍ وَوَطِيٍّ وَجَمَاعٍ
أَوْ كُنَايَةٌ كَمَلَامَسَةٍ وَمُبَاضَعَةٍ وَلَوْ قَالَ إِنْ وَطَّئْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ
فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ زَالَ الْإِيلَاءُ أَوْ حُرٌّ عَنْ ظَهَارِيٍّ وَكَانَ ظَاهِرًا
فَقَوْلٌ وَإِلَّا حُكِمَ بِهِمَا ظَاهِرًا أَوْ عَنْ ظَهَارِيٍّ إِنْ ظَاهَرَتْ فَقَوْلٌ إِنْ
ظَاهَرَ أَوْ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ فَقَوْلٌ فَإِنْ وَطِيٍّ طَلَّقَتْ وَزَالَ الْإِيلَاءُ
أَوْ لَا رُبَّعٌ وَاللَّهُ لَا أَطَأُ كُنْ فَقَوْلٌ مِنَ الرَّابِعَةِ إِنْ وَطِيٍّ ثَلَاثًا
فَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ وَطِيٍّ زَالَ الْإِيلَاءُ أَوْ لَا أَطَأُ كَلَامُنْكَ

فول من كلٍّ أو لا أطولك سنة إلا مرة فول إن وطىء وبقى أكثر
من الأربعة (فصل) يميل بلا قاض أربعة أشهر من الإيلاء أو زوال
الردة والموانع الآتين أو رجعة ويقطع المدة ردة بعد دخول
ومانع وطىء بها حسي أو شرعي غير نحو حيض كمرض وجنون
ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم وتستأنف المدة بزواله فان
مضت ولم يطاء ولا مانع بها طالبت بفيئة ثم بطلاق ولو تركت
حقها والفيئة تنيب حشفة بقبل وإن كان المانع به وهو طبعي
كمرض بفيئة لسان ثم بطلاق أو شرعي كاحرام فبطلاق فان
عصى بوطء لم يطالب فان أباهما طلق عليه القاضى طامقة ويميل
يوماً ولزمه بوطء كفارة يمين إن حلف بالله

« كتاب الظهار » أركانه مظاهره ومظاهر منها ومشبهه
به وصيغة وشرط في المظاهر كونه زوجاً يصح طلاقه وفي
المظاهر منها كونها زوجة وفي المشبهه به كونه كل أو جزء أنثي
محرم لم تكن حلاً وفي الصيغة لفظ يشعر به صريح كانت
أو رأسك أو يدك كظهر أمي أو كجسمها أو يديها أو كانت تأمى
أو كمينها أو غيرها مما يذكر للكرامة وصح توقيته وتعليقه

فلو قال إن ظهرت من ضرتك فأنت كظهر أمي فظاهر فظاهر
منها أو من فلانة وفلانة أجنبية أو من فلانة الأجنبية فظاهر
منها فظاهر إن نكحها قبل أو أراد اللفظ أو من فلانة وهي
أجنبية فلا إلا إن أرادها وظاهر قبل نكاحها أو أنت طالق
كظهر أبي ونوى بالثاني معناه والطلاق رجعي وقعا وإلا فالطلاق
قط (فصل) على مظاهر عاد كفارة وإن فارق والعود في غير
مؤقت من غير رجعية أن يسكنها بعده زمن إمكان فرقة فلو
اتصل به جنونه أو فرقة فلا عود ومن رجعية أن يراجع ولو
ارتد متصلا ثم أسلم فلا عود بأسلام بل بعده وفي مؤقت بمنع
حشفة في المدة ويجب نزع وحرم قبل تكفير أو مضى مؤقت
تمتع حرم بحيض ولو ظاهر من أربع بكلمة فإن أمسكن فأربع
كفارات أو بأربع فعائد من غير أخيرة أو كرر في امرأة متصلا
تعد إن قصد استئنافا وهو به عائد

« كتاب الكفارة » تجب نيتها وهي بخيرة في يمين
وستاتي ومرتبة في ظهار وجماع وقتل وخصامها إعتاق رقبة
مؤمنة بلا عوض وعيب يخل بعسل فيجزئ صغير وأقرع

وَأُغْرِجُ يُمَكِّنُهُ تَبَاعُ مَشِيٍّ وَأَعُورُ وَأَصَمُّ وَأَخْشَمٌ وَفَاقِدُ أَثْنِهِ
وَأَذْنِيهِ وَأَصَابِيهِ رَجْلِيهِ لَارْجَلٍ أَوْ خَنْصَرٍ وَبَنْصَرٍ مِنْ يَدٍ أَوْ
أَعْمَتَيْنِ مِنْ كُلِّ مَنِمَهَا أَوْ مِنْ أَصْبَعٍ غَيْرَهُمَا أَوْ أَمْلَةٍ لِبَهَامٍ وَلَا مَرِيضٍ
لَا يُرْجَى وَلَمْ يَبْرَأْ وَلَا مَجْنُونٍ أَفَاقَتُهُ أَقْلٌ وَيَجْزِيُّ مَعْلَقٌ بِصَفَةِ
وَنُصْفَارِ قَيْقَيْنِ بَاقِيٍّ بِمَا حَرَّ أَوْ سَرِيٍّ وَرَقِيقَاهُ عَنْ كَفَارَتِهِ لَاجِعِلُ
الْعَتَقِ الْمَعْلَقِ كَفَارَةٌ وَلَا مُسْتَحَقُّ عَتَقٍ وَاعْتِقَاقٌ بِمَالٍ كَخَلْعٍ فَلَوْ قَالَ
أَعْتَقْتُ أُمَّمٌ وَلَدَكَ أَوْ عَبْدَكَ بِكَذَا فَاعْتَقَ نَقَذَ بِهِ أَوْ أَعْتَقَهُ عُنِي بِكَذَا
فَفَعَلَ مَلِكُهُ الطَّالِبُ بِهِ ثُمَّ عَتَقَ عَنْهُ وَإِنَّمَا يُلْزَمُ الْإِعْتِقَاقُ مِنْ مَلِكٍ
رَقِيقًا أَوْ مَنَّهُ فَاضِلًا عَنْ كَفَايَةِ مَمُونِهِ فَلَا يُلْزَمُهُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ وَرَأْسِ
مَالٍ وَمَا شِئَةٍ لَا يَفْضُلُ دُخَايَهَا عَنْ تِلْكَ وَلَا مَسْكَنَ وَرَقِيقِ نَقِيسِينَ
الْقَهْمَا وَلَا شِرَاءٍ بَعْنٍ فَإِنْ عَجَزَ وَقْتَ أَدَاءِ صَامٍ شَهْرَيْنِ وَلِئَاءِ
وَأَنْ لَمْ يَنْوِهِ فَإِنْ انْكَسَرَ الْأَوَّلُ أَمَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ وَيَنْقَطِعُ
الْوَلَاءُ بِفَوَاتٍ يَوْمٍ وَلَوْ لَعَذَرَ لَا يَنْجُو حَيْضٌ وَجَنُونَ فَإِنْ عَجَزَ
لِمَرَضٍ يَدُومُ شَهْرَيْنِ ظَلَمًا أَوْ لِمُسْتَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَلَوْ بِشَقٍّ أَوْ خَوْفٍ
زِيَادَةٍ مَرَضَ مَلِكٍ فِي ظَهَارِ وَجْهِهِ سَتِينَ مَسْكِينًا أَهْلَ زَكَاةٍ مُدَّآ
مُدَّآ مِنْ جَنْسٍ فِطْرَةٌ فَإِنْ عَجَزَ لَمْ تَسْقُطْ فَإِذَا قَدَرَ عَلَى خَصْلَةٍ فَعَلَهَا

(كتاب اللعان والقذف) صريحه كزنت ويازاني
ويازانية وزني ذكرك أو فركك وكرمي بايلاج حشفة بفرج
محرم أو دبر ولخشي زني فركك ولولد غيره لست ابن فلان
إلا لمنني بلعان ولم يستلحق وكنيته كزنت وزنت في الجبل
وزني يدك أو يافجر وأنت تحمين الخلو أو لم أجدي بكراً
ولربي يانبطي ولولده لست ابني وتعريضه كيا ابن الحلال
وأنا لست بزان ليس قذفاً وقوله زنت بك اقراره بزنا وقذف
ولو قال لزوجته يازانية فقالت زنت بك أو أنت ازني مني
فقاذف وكانية أو زنت وأنت ازني مني فقرة وقاذفة ومن
قذف محصناً حراً أو غيره عزراً والمحصن مكاف حر مسلم
عفيف عن زنا ووطء محرم مملوكة ودبر حليلة فإن فعل لم يحد
قاذفه أو ارتد حراً ويرث موجب قذف كل الورثة ويسقط
بغفو ولو عفا بعضهم فلباق كله (فصل) له قذف زوجة علم زناها
أو ظنه مؤكداً كشيع زناها بزني مع قرينة كأن رآهما بخلو
فإن أتت بولد فإن علم أو ظن أنه ليس منه بأن لم يطاها أو
وكدته لدون ستة أشهر أو لقوق أربع سنين من وطء أو لما

بينهما منه ومن زنا بعد استبراء بحیضة لزمه تقيهُ وإلا حرم مع
 قذف ولعان كالمو عزال (فصل ٣) لعانه قوله أربعا أشهد بالله إني
 لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا وخامسة أن لعنة الله
 على من كنت من الكاذبين فيه فإن غابت ميزها وإن نفي ولدا
 قال في كل وأن ولدها أو هذا الولد من زنا ولعانها قولها بعده
 أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وخامسة أن
 غضب الله على من كان من الصادقين فيه وشرط ولأء الكلمات
 وتلقين قاض له وصح بغير عربية ومن أخرس بأشارة مفهمة
 أو كتابة كقذف وسن تغليظ بزمان وهو بعد عصر وعصر
 جمعة أولى ومكان وهو أشرف بلده فبمكة بين الركن والمقام
 وبأيلياء عند الضخرة وبغيرها على المنبر وبياب مسجد لمسلم به
 حدث أكبر وببيعة وكنيسة وبيت نار لأهلها لاصنم لوثنى
 وجمع أقله أربعة وأن يعظمه اقاض ويبلغ قبل الخامسة ويتلاعنا
 من قيام وشرطه زوج يصح طلاقه ولو مرتد بعد وطء إلا
 إن أصر وقذف في ردّة ولا ولد ولا عن ولو مع إمكان بيّنة
 بزناها لنفي ولد وإن عفت عن عقوبة وبانت ولد فعها وإن بانت

وَلَا وَلَدَ إِلَّا تَعْزِيرَ تَأْدِيبَ فَلَوْ ثَبَتَ زِنَاهَا أَوْ عَفَتْ عَنِ الْعُقُوبَةِ
أَوْ لَمْ تَطْلُبْ أَوْ جُنْتُ بَعْدَ قَذْفِهِ وَلَا وَلَدَ فَلَا لِعَانَ وَيتعلقُ بِلعانه
انفساخُ وَحَرْمَةُ مُؤَبَّدَةٌ وَانْتِفَاءُ نَسَبِ نِفَاهُ وَسَقُوطُ عَقُوبَةِ عَنْهُ
لَهَا وَلِزَانِي إِنْ سَمَاءُ فِيهِ وَحَصَانَتِهَا فِي حَقِّهِ إِنْ لَمْ تَلَا عَنْهُ وَوَجُوبُ
عَقُوبَةِ زِنَاهَا وَلَهَا لِعَانٌ لِدَفْعِهَا وَإِنَّمَا يَنْفِي بِهِ مِمَّا كَانَ مِنْهُ وَلَوْ مِيتًا وَإِلَّا
كَأَنَّ وَلَدَهُ لَسِتَ أَشْهُرَ مِنَ الْعَقْدِ أَوْ طَلَّقَ بِمَجْلِسِهِ فَلَا يُبْلَا عَنْ لَنْفِيهِ
وَالنَّفْيُ فَوْرِيٌّ إِلَّا أَعْذَرَ تَعَسَّرَ فِيهِ لِشَهَادَتِهِ وَلَهُ نَفْيُ حَمَلٍ وَاتِّظَارُ
وَضَعِهِ لِتَحْقِيقِهِ فَإِنْ قَالَ جَهَلْتُ الْوَضْعَ وَأَمْكَنَ مُخْلَفَ لَا أَحَدٍ
تَوَآمِينَ بِأَنْ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَلَوْ هُنَّ بُولَدُ فَأَجَابَ بِمَا
يَتَضَمَّنُ إِقْرَارَ كَآمِينَ أَوْ نَعَمْ لَمْ يَنْفِ وَلَوْ بَانَ تَمَّ قَذْفُهَا بِزِنَا مُطْلَقٍ
أَوْ مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ النِّكَاحِ لَا عَنْ لَنْفِيٍّ وَلَدًا وَإِلَّا فَلَا لِعَانَ وَلَهُ
إِنْشَاؤُهُ وَيُبْلَا عَنْ لَنْفِيهِ

(كتاب العدد) تَجِبُ عِدَّةُ بَوْطٍ مُشَبَّهَةٌ أَوْ بِفِرْقَةِ زَوْجٍ حَيٍّ
دَخَلَ مِنْهُ الْمُحْتَرَمُ أَوْ وَطِئَ وَلَوْ فِي دُبْرٍ أَوْ تَيْقَنَ بِرَأَةِ رَحِمِ
فَعِدَّةُ حُرَّةٍ تَحِيضُ ثَلَاثَةُ أَقْرُو وَلَوْ مُسْتَحَاضَةً وَالْقَرَّةُ طَهْرٌ بَيْنَ
دَمِينَ فَإِنْ طَلَّقَتْ طَاهِرًا انْقَضَتْ بِطَعْنٍ فِي حَيْضَةٍ ثَلَاثَةٍ أَوْ حَائِضًا

ففي رابعة ومتحيرة طُلقت أول شهر ثلاثة أشهر حالاً وغير
حرّة قرآن فان عتقت في عدّة رجعة فحرّة ومتحيرة بشرطها
شهران وحرّة لم تحض أو يئست ثلاثة أشهر فان طُلقت في أثناء
شهر كملته من الرابع ثلاثين وغير حرّة شهر ونصف ومن انقطع
دمها ولو بلا علة تصبر حتى تحيض أو تياس فلو حاضت من لم
تحض أو آيسة فيها فباقراء كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح
والمعتبر يأس كل النساء وحامل وضعه حتى نائي توأمين ولو ميتاً
أو مضعته تتصور إن نسب إلى ذي عدّة ولو احتمالاً كنفياً
بلعان ولو ارباب في عدّة في حمل لم تنكح حتى تزول الريبة أو
بعدها سن صبر لتزول فان نكحت أو ارباب بعد نكاح لم
يبطل إلا ان تلد لدون ستة أشهر من إمكان علق ولو فارقتها
فولدت لاربع سنين لحقه فان نكحت بعد عدتها فولدت لستة
أشهر لحق الثاني ولو نكحت فيها فاسداً وجهها الثاني فولدت لا مكان
منه لحقه أو من الأول لحقه أو منهما عرض على قائف (فصل)
لزمها عندنا شخص من جنس كأن طلق ثم وطئ في عدّة غير حمل
لأعادما في بائن تداخلتا فتبتدى عدّة من وطئ وله رجعة

في البقية أو جنسيز كمل وأقرأ فكذلك فتتضيان بوضعه
ويراجع قبله أو شخصين كان كانت في عدة زوج أو شبهة
فوطئت بشبهة فلا تدخل وتقدم عدة حمل فطلاق وله رجعة
فيها وقبلها فان راجع ولا حمل انقطعت وشرعت في الأخرى
ولا يتمتع بها حتى تتضيها (فصل) عاشر مفارق رجعية في عدة
أقراء أو أشهر لم تنقض ولا رجعة بعدهما ويلحقها طلاق إلى
انقضاء عدة ولو نكح معتدة بظن صحة ووطيء انقطعت
بوطئها ولو راجع حائلاً أو حاملاً فوضعت ثم طلقها استأنفت
وإن لم يوطأ ولو نكح معتدة ثم ووطيء ثم طلق استأنفت ودخل
فيها البتة (فصل) ثجب بوفاة زوج عدة وهي الحرة حائلاً أو حاملاً
من غيره كزوجة صبي ولو رجعية أو لم توطأ أربعة أشهر وعشرة
بلياليها ولغيرها كذلك نصفها والحامل منه لو محجوباً أو مسلولاً
وضعه ولو طلق لأحدى امرأتيه ومات قبل بيان أو تعيين اعتدتها
بالوفاة لا في بائن فتعتد من وطئت وهي ذات أقراء بالأكثر
من عدة وفاة منها وأقراء من طلاق والمفقود لا تنكح زوجته
حتى يثبت موته بما مر أو طلاقه ثم تعتد فلو حكم بمسكاحها قبل

ثبوته يُنقض ولو نكحت وبأن ميتاً صح ويجب إحداثاً على
 معتدة وفاة وسن لمفارقة وهو ترك لبس مصبوغ لزينة ولو قبل
 نسجه أو خشن وتحلل بحب ومصبوغ نهاراً أو تطيب ودهن
 شعر أو كحل بكحل زينة إلا لحاجة قليلاً واسفیداح ودمام
 وخضاب ما ظهر بنحو حناء وحل تجميل فراش وأثاث وتنظف
 ولو تركت إحداثاً أو سكناً انقضت عدتها ولها إحداثاً على غير
 زوج ثلاثة أيام «فصل» يجب سكنى لمعتدة فرقة يجب نفقتها الوالم
 تفارق في مسكن كانت به عند الفرقة ولو من نحو شعر دلا
 تخرج إلا لعذر كشراء غير من لها نفقة نحو طعام نهاراً وغزلها
 ونحوه عند جارتها ليلاً إن باتت ببيتها وكخوف وشدة تأذيها
 بجيران أو عكسه ولو انتقلت لبلد أو مسكن باذن فوجبت
 عدة ولو قبل وصولها اعتدت فيه أو بلا اذن في الأول كما لو
 اذن فوجبت قبل خروجها أو سافرت باذن فوجبت في
 طريق نفودها أولى ويجب بعد انقضاء حاجتها أو مدة الاذن
 أو إقامة المسافر كوجوبها بعد وصولها ولو خرجت فطلقها وقال
 ما أذنت في خراج أو أذنت لا لنقلة حلف وإذا كان للمسكن

له ويليقُ بها تعينَ وصحَّ بيعه في عدة أشهر أو مستعاراً أو
مكترياً وانقضت مدته انتقلت إن امتنع المالك أو لها تخيرت
كما لو كانت خبيساً ويخير إن كان نفيساً وليس له مُساكنتها
ولا مُداخلتها إلا في دار واسعة مع مميز بصير محرم لها مطلقاً أو
له أنثى أو حليلة أو دار بها نحو حجرة وانفرد كلُّ بواحدة بمراقبتها
كمطبخ ومُستراح وممرٍ وأغلق بابَ بينهما

(باب الاستبراء) يجبُ بملكِ أمةٍ بشراءِ أرضٍ غيره وإن
يقنَ براءة رَحِمٍ وبطلاق قبل وطء وزوالِ كتابة وردة لا بحلٍّ
من نحو صوم ولا بملكِ زوجته بل يسنُّ وزوالِ فراش عن أمةٍ
بعثتها ولو استبرأ قبله مُستولدة لا غيرها حرم قبل استبراء تزويجُ
مُوطوءته لا تزوجها إن أعتقها وهو حيضةً ولذاتِ أشهر شهرٍ
ولحاملٍ غيرِ مُعتدة بالوضع وضعه ولو من زناً ولو ملكَ نحو
جوسية أو من زوجة فجري صورة استبراء فزال مانعه لم يكفِ
وحرم قبل استبراء في مسبية وطء وفي غيرها تمتع وتصدق في
قولها حُضت ولو منعتهُ فقال أخبرتني بالاستبراء حلفَ ولا
تصيرُ فراشاً إلا بوطئها فإذا ولدتُ للإمكان منه لحقه وإن قال

عزّلتُ لا إن نفاهُ وادّعى استبراءً وحلفَ ووضعتهُ لستة أشهر
منهُ فإن أنكرتهُ حلفَ أن الولدَ ليس منه ولو ادّعتْ إيلاداً
فأنكر الوطاءَ لم يحلفْ

(كتابُ الرضاع) أركانهُ رضيعٌ ولبنٌ ومرضعٌ وشرطُ
فيه كونهُ آدميةً حيةً بلغت سنَّ حيضٍ وفي الرضيع كونهُ حياً
ولم يبلغْ حولينِ يقيناً وفي اللبن وصولُهُ أو ما حصلَ منه جوفاً ولو
اختلطَ أو بإيجارٍ أو إسقاطٍ أو بعدَ موتِ المرأةِ بالحقنة أو تقطير
في نحوِ أذنٍ وشرطُهُ كونهُ خمساً يقيناً عرفاً فلو قطعَ إعراضاً أو
قطعتْهُ تعدد أولنحوٍ لهو وعاد حالاً أو تحولَ إلى نديها الآخرِ أو
قامتْ لشغلٍ خفيفٍ فعادتْ فلا ولو حلبَ منها دفعةً وأوجرهُ
خمساً أو عكسهُ فرضعةٌ وتصيرُ المرضعةُ أمهُ وذوُ اللبنِ أباهُ
وتسرى الحرمةُ إلى أصولهما وفروعهما وحواشييهما وإلى فروع
الرضيع ولو ارتضعَ من خمسِ لبنينَ لرجلٍ من كلِّ رضعةٍ صار
ابنهُ فيحرَمَ منَ عليتهِ لا خمسِ بناتٍ وأخواتٍ لهُ واللبنُ لمن لحقهُ
ولدُهُ نزلَ به ولو نفاهُ انتفى اللبنُ ولو وطئَ واحداً منكوحَةً
أو اثنتينِ امرأةً بشبهةٍ فولدتْ فاللبنُ لمن لحقهُ الولدُ ولا تنقطعُ

نسبة اللبن عن صاحبه إلا بولادة من آخر فاللبن بعدها له
(فصل) تحت صغيرة فأرضعتها من تحرم عليه بنتها انفسخ
نكاحه ولها نصف مهرها وله على المرضعة إن لم يأذن نصف مهر
مثل فإن ارتضعت من نائمة أو ساكتة فلا غرم أو أم كبيرة
تحت انفسختا وله نكاح أيتها أو بنتها حرمت الكبيرة أبداً
والصغيرة ريبة والغرم مامراً لأن وطئ الكبيرة فله لأجلها
مهر مثل أو الكبيرة حرمت أبداً وكذا الصغيرة أن ارتضعت
بلبنه وإلا فريبة وتنفسخ كما لو أرضعت ثلاث صغار تحت ولو
أرضعت أجنبية زوجتيه انفسختا ولو نكحت مطلقة صغيرة
وأرضعته بلبنه حرمت عليهما أبداً «فصل» أقر رجل أو امرأة
بأن بينهما رضاعاً محرماً وأمكن حرم تناحكما أو زوجان فرقاً
ولها مهر مثل إن وطئها مذكورة أو أدها فأنكرت انفسخ ولها
المهر إن وطئ وإلا فنصفه أو عكسه حلف إن زوجت برضاها
به أو مكنته وإلا حلفت ولها مهر مثل بشرطه السابق وحلف
منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على بت ويثبت هو والأقرار
به بما يأتي في الشهادات وتقبل شهادة مرضعة لم تطلب أجره

وَأَنْ ذَكَرْتُ فَعَلِمَا وَشَرَطُ الشَّهَادَةِ ذَكَرْتُ وَقْتُ وَعَدَدُ وَتَقَرُّقَةُ وَوَصُولُ
لَبْنٍ جَوْفُهُ وَيَعْرِفُ بِنَظَرٍ حَلَبٍ وَأَيْجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قِرَائِنٍ
كَامْتَصَاصٍ بَذِي وَحَرَكَةٍ حَلَقِهِ بَعْدَ عِلِهِ أَنَّهَا ذَاتُ لَبْنٍ
« كِتَابُ النِّفَقَاتِ » يَجِبُ بِفَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مُعَسَّرٍ فِيهِ
وَهُوَ مَنْ لَا يَمْلِكُ مَا يَخْرُجُهُ عَنِ الْمَسْكَنِ وَمَنْ بِهِ رِقٌّ لَزَوْجَتِهِ
مُدُّ طَعَامٍ وَمَتَوَسِّطٍ وَهُوَ مَنْ يَرْجِعُ بِشَكْلِيهِ مُدَّيْنٍ مُعَسَّرًا مَدَّةً
وَنَصْفٌ وَمُوسِرٌ وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ مُدَّانٍ مِنْ غَالِبِ قَوْتِ الْحَلِّ
فَإِنْ اخْتَلَفَ فَلَا تُقْبَلُ بِهِ الْمُدَّةُ مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَةٌ
أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ وَعَلَيْهِ دَفْعُ حَبٍّ وَطَحْنُهُ وَعَجْنُهُ وَخَبْزُهُ وَلَهَا اعْتِيَاضٌ
إِنْ لَمْ يَكُنْ رِبَاً وَتَسْقُطُ تَفَقُّهُمَا بَأْكَاهَا عِنْدَهُ كَالْعَادَةِ وَهِيَ رَشِيدَةٌ أَوْ
أَذِينٌ وَلِهَا وَيَجِبُ لَهَا أَذْمُ غَالِبِ الْحَلِّ وَإِنْ لَمْ تَأْكُلْهُ كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ
وَتَمْرٍ وَيَخْتَلَفُ بِالْفُصُولِ وَلَحْمٌ يَلِيقُ بِهِ كَالْعَادَةِ الْحَلُّ وَيَقْدَرُ هَاهُنَا قَاضٍ
بِاجْتِهَادٍ وَيَفَاوْتُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَكِسْوَةِ تَكْفِيهِمَا مِنْ قَمِيصٍ وَخِمَارٍ
وَنَحْوِ سَرَاوِيلٍ وَمِكْمَبٍ وَيَزِيدُ فِي شَتَاءٍ نَحْوُ جُبَّةٍ بِحَسَبِ عَادَةِ مَالِهِ
وَلِقَعُودِهَا عَلَى مُعَسَّرٍ لَبْدٌ فِي شَتَاءٍ وَحَصِيرٌ فِي صَيْفٍ وَمَتَوَسِّطٌ
زَلِيَّةٌ وَمُوسِرٌ طَنْفَسَةٌ فِي شَتَاءٍ وَنَطْعٌ فِي صَيْفٍ تَحْتَهَا زَلِيَّةٌ

حصيرٌ ولِئولمها فراشٌ ومُخذةٌ معَ لحافٍ أو كساءٍ في شتاءٍ ورِداءٍ
 في صيفٍ وآلةٌ أكلٍ وشربٍ وطبخٍ كقصةٍ وكوزٍ وجرةٍ وقدرٍ
 وآلةٌ تنظيفٍ كمشطٍ ودهنٍ وسدرٍ ونحوٍ مرثكٍ تعينَ لصنانٍ
 وأجرةٍ حَمَامٍ اعتيدَ وثمنُ ماءٍ غسلٍ بسببه لا ما يزين ككحلٍ
 وخضابٍ ودواءٍ مرضٍ وأجرةٍ نحو طيبٍ ومِسْكٍ يلقى بها
 وأخدَامُ حُرّةٌ تخدمُ عادةً في بيتٍ أبيها بمن يحلُ نظره لها فيجبُ
 له إن صحبها ما يلقى به من دون ما للزوجة نوعاً من غير كسوةٍ
 ودونه جنساً ونوعاً منها فله مدٌّ وثلثٌ على مُوسرٍ ومدٌّ على غيره
 لا آلةٌ تنظيفٍ فإن كثرَ وسخٌ وتأذى بفعلٍ وجب أن يُرفقه
 وأخدَامُ من احتاجت لخدمةٍ لنحو مرضٍ والمِسْكِنُ والأخدَامُ
 أمتاعٌ وغيرهما تملكُ فلو قُتّرت بما يضرُ منعها وتعطى الكسوة
 أوّل كلِّ ستة أشهرٍ فإن تلفت فيها لم تبدلْ أو ماتت لم تردْ أو لم
 تكسَ مدةً فدينٌ «فصل» تجبُ للمؤن ولو على صغيرٍ لا لصغيرةٍ
 بالتمكين والعبرة في مجنونه أو مُعصرٍ بتسكينٍ وإيهما وحلفُ
 الزوج على عدمه فإن عرّضت عليه وجبت من بلوغ الخبر فإن
 غاب وأظهرت التسليم كتبَ القاضي لقاضي بلدِهِ ليعلمهُ فيجزي

ولو بناؤه فإن أبي ومضى زمن وصوله فرضاها القاضي وتسقط
 بنشور كمنع تمتع إلا لعذر كعباله ومرض يضر معه الوطء
 وكخروج بلا إذن إلا لعذر كخوف ونحو زيارة في عيته
 وبسفر ولو بأذنه لامعه أو بأذنه لحاجته كأحرامها ولو بلا إذن
 ما لم تخرج وله منعها نفلاً مطلقاً وقضاءً موسعاً فإن أبت فناشزة
 ولرجمية مؤن غير تنظيف فلو أنفق لظن حمل فأخلف استرد
 ما بعد عدتها ولا مؤنة لحائل بأئن وتجب لحامل لها لا عن
 شبهة وفسخ بمقارن و وفاة ومؤنة عدّة كؤنة زوجة ولا يجب
 دفعها إلا بظهور حمل « فصل » أعسر مالا وكسبا
 لا ثقابه بأقل ثقة أو كسوة أو بمسكن أو مهر واجب قبل وطء
 فإن صبرت فغير المسكن دين وإلا فلها فسخ لا لأمّة بمهر ولا
 إن تبرّع أب لموليه أو سيد فلا فسخ بامتناع غيره إن لم ينقطع
 خبره ولا بنسبة ماله دون مسافة قصر وكلف إحضاره ولا
 بنسبة من جهل حاله ولا لولي ولا في غير مهر لسيد أمّة بل
 له ألجاؤها إليه بأن يترك واجبها ويقول افسخى أو اصبرى ولا
 قبل ثبوت أعساره عند قاض فيمهلّه ثلاثة أيام ولها خروج فيها

لتحصيل نفقةٍ وعليها رجوعٌ ليلاً ثمَّ يفسخُ القاضي أو هي باذنه
صبيحةَ الرابع فإن سلمَ نفقتهُ فلا فإن أعسرَ بنفقةِ الخامس بنتَ
كما لو أيسرَ في الثالث ولو رَضيتُ بأعسارهِ فلها الفسخُ لا بالمهرِ
(فصلٌ) لزمَ مُوسراً ولو بكسبٍ يُلحقُ بما يفضلُ عن مَوْنَةٍ
مَمُونَةٍ يومه ووليتهُ كفايةُ أصلٍ وفرعٍ لم يملكها وعجرَ القرعُ
عن كسبٍ يُلحقُ وإن اختلفا ديناً ولا تصيرُ بقوتهما ديناً إلا باقتراضِ
قاضٍ لغيةٍ أو منعٍ وعلى أمه أرضاعهُ اللَّبَأُ ثمَّ أن انفردتْ هي أو
أجنبيةٌ وجبَ أرضاعهُ أو وجدتا لم تجبرُ هي فإن رغبتْ فليسَ
لأبيهُ مَنعُها إلا أن طلبتْ فوقَ أجره مثلُ أو تبرعتْ أجنبية
أو رَضيتْ بأقلِّ دونها ومن استوي فرعاهُ مَوْنَاهُ فلا قُربُ
فالوارثُ فإن تفاوتَا لِرثَا مَوْنَا سِوَاءٍ ومن له أبوانِ فعلى الأبِ
أو أجدادُ وجدَّاتُ فلا قُربُ أو أصلُ وفرعُ فالقرعُ أو محتاجون
قدَّمُ الأقربُ (فصلٌ) الحضانةُ تربيةٌ من لا يستقلُّ
والأنثُ أليقُ بها وأولاهنَّ أمُّ فأمهاتُ لها وارثاتُ القربى
فالقربى فأمهاتُ أبٍ كذلك فأختُ نَخَالَةٍ فبنتُ أختٍ فبنتُ أخٍ
فعمةٌ وتقدَّمُ أختُ وخالةٌ وعمَّةٌ لأبوينِ عليهنَّ لأبٍ ولأبِ عليهنَّ

لأُم وتثبت لأُنثى قريبة غير محرم كبنْتِ خالة ولذكر قريب وارث بترتيب نكاح ولا تسلم مُشتهاة لغير محرم بل لِثقة يعينها ولو اجتمع ذكورٌ وأناتٌ فأُم فأُمهاها فأب فأُمهاةُ فالأقربُ من الحواشي فالأُنثى فبقرة ولا حضانة لغير حرٍّ ورشيد وأمين ومسلم عليه ولذات لبن لم ترضع الولد وناحية غير أبيه إلا من له حق في حضانة ورضى فان زال المانع ثبت الحق والمميزان افترق أبواه فعند من اختار منها وخير بين أم وجد أو غيره من الحواشي كأب وأخت أو خالة وله بعد اختيار تحول للآخر ولأب اختيار منع أنثى زيارة أم ولا يمنع أباً زيارتها على العادة وهي أولى بتسريضا عنده إن رضى وإلا فعند هاولان اختارها ذكر فعند هاولان وعنده نهاراً وأنثى فعندها أبداً ويوزورها الأب على العادة وإن اختارها أقرع أو لم يختار فالأُم أولى ولو سافر أحدهما انتقلة فالمقيم أولها فالعصبة إن أمن خوفاً (فصل) عليه كفاية رقيقة غير مكاتب من غالب عادة أرقاء البلد فلا يكفي ستر عورة يبلد ناوسن أن يُناولها مما يتنعم به ولا يقط بمضى الزمن ويسمع قاض فيها ماله فان فقد أمره

بأيجاره أو بأزالة ملكه وله إجبار أمته على إرضاع ولدها وكذا
غيره إن فضل وعلى فتلمه قبل حولين وإرضاعه بعدها إن لم يضر
ولحرة حق في تربيته فليس لأحدٍهما فطمه قبل حولين وإرضاعه
بعدهما إلا براض بلا ضرر ولا يكاف مملوكه ما لا يطيقه وله
مخارجة رقيقه براض وهي ضرب خراج معلوم يؤديه كل يوم
أو نحوه وعليه كفاية دوابه المحترمة فإن امتنع وله مال أجبر
على كفاية أو إزالة ملك أو ذبح ما كول فإن امتنع فعل الحاكم
ما يراه ولا يلجب ما يضر وما لا روح له كقناة ودار لا تجب عمارته
(كتاب الجناية) هي عمد وشبهه وخطأ لأنه إن لم يقصد عين
من وقعت به خطأ أو قصد بها بما يتلف غالباً فعمد أو غيره فشبهه
ولا قود إلا في عمد ظلم كفرز إبرة بمقتل أو بغيره وتألم حتى
مات فإن لم يظهر أثر ومات حالاً فشبهه عمد ولا اثر له فيما لا يؤلم
كجلدة عقب ولو منعه طعاماً أو شراباً وطلباً حتى مات فإن
مضت مدة يموت مثله فيم أ غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد وإلا
فإن لم يسبق ذلك فشبهه عمد وإن سبق وعلمه فعمد وإلا فنصف
دية شبهه ويجب قود بسبب فيجب على مكره لا إن أكرهه على

قتل نفسه أو قتل زيد أو عمرو أو صعود شجرة فزلق ومات
وعلى مكره لا إن قال اقتلني أو أكرهه على رمي صيد فأصاب
رجلاً فمات فإن وجبت دية وزعت فإن اختص أحدهما بما يوجب
قوداً اقتص منه وعلى من لا ضيف بمسموم يقتل غالباً غير مميز
فإن كان ضيف به مميزاً أو دسه في طعامه الغالب أكله منه
وجعله فشيبه عمد وعلى من ألقى غيره فيما لا يمكنه التخلص منه
وإن التقمه حوت فإن أمكنه ومنعه عارض فشيبه عمد أو
مكث فهدرته أو التقمه دوت فعمد إن علم به وإلا فشيبه ولو
ترك علاج جرحه المهلك ففقد ولو أمسكه أو ألقاه من عال أو
حفر بهراً فقتله أو رده آخر فالقود على الآخر فقط

(فصل) ووجد من اثنين معاً فعلان زهقان كحز وقد
وقطع عضوين فقاتلان أو مرتباً فالأول إن أنهاه إلى حركة
مذبوح بأن لم يبق أبصاراً ونطق وحركة اختيار ويعزُر الثاني
وإلا فإن ذفف كحز بعد جرح فهو القاتل وعلى الأول ضمان
جرحه وإلا فقاتلان ولو قتل مريضاً حركته حركة مذبوح
ولو بضرب يقتله أو من عهده أو ظنه عبداً أو كافراً غير حربى

أَوْ ظَنَّهُ قَاتِلَ أَبِيهِ أَوْ حَرْبِيًّا بَدَارِنَا فَأَخْلَفَ لِنَمُوهُ قُوْدٌ أَوْ بَدَارِهِمْ
 أَوْ صَفْهِمْ فَهَدَرْتُ (فصل) أَرْكَانُ الْقُوْدِ فِي النَّفْسِ قَتِيلٌ وَقَاتِلٌ
 وَقَتْلٌ وَشَرْطٌ فِيهِ مَا مَرَّ وَفِي الْقَتِيلِ عَصْمَةٌ فَيُهْدَرُ حَرْبِيٌّ وَمَرْتَدٌ
 كَزَانٍ مُحْصَنٍ قَتْلُهُ مُسْلِمٌ وَمَنْ عَلَيْهِ قُوْدٌ لِقَاتِلِهِ وَفِي الْقَاتِلِ الزَّامُ
 فَلَا قُوْدَ عَلَى صَبِيٍّ وَبَجْنُونٍ وَحَرْبِيٍّ وَلَوْ قَالَ كُنْتُ وَقْتُ الْقَتْلِ
 صَبِيًّا وَأَمْكَنَ أَوْ بَجْنُونًا وَعَهْدَ حَلْفٍ أَوْ أَنَا صَبِيٌّ فَلَا قُوْدَ وَمُكَافَأَةٌ
 حَالِ جَنَايَةٍ فَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَيَقْتُلُ ذُو أَمَانٍ بِمُسْلِمٍ وَبَذَى أَمَانٍ
 وَلَمَّا اخْتَلَفَا دِينًا أَوْ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ وَلَوْ قَبْلَ مَوْتِ الْجَرِيحِ وَيَقْتَصُّ
 فِي هَذِهِ لِإِمَامٍ بِطَلَبٍ وَارِثٍ وَيَقْتُلُ مَرْتَدٌ بِنَعِيرٍ حَرْبِيٍّ وَلَا حَرْبِيٍّ
 بِنَعِيرِهِ وَلَا مُبْعَضٌ بِمَثَلِهِ وَلَمَّا فَاتَهُ حُرِيَّةٌ وَيَقْتُلُ رَقِيقٌ بِرَقِيقٍ وَلَمَّا
 عَتَقَ الْقَاتِلُ لَا مُكَاتَبَ بِرَقِيقِهِ وَلَا قُوْدَ بَيْنَ رَقِيقٍ مُسْلِمٍ وَحَرْبِيٍّ
 كَافِرٍ وَيَقْتُلُ بِأَصْلِهِ لَا بِفِرْعِهِ وَلَا لَهُ وَلَوْ تَدَاعَا مَجْهُولًا وَقَتْلُهُ
 أَحَدُهُمَا فَانْ أَلْحَقَ بِهِ فَلَا قُوْدَ وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ شَقِيقَيْنِ حَاضِرَيْنِ
 الْأَبَ وَالْآخَرَ الْأُمَّ مَعًا وَكَذَا مَرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةَ فَلِكُلِّ قُوْدٌ
 وَقَدَّمَ فِي مَعِيَةِ بَقْرَعَةٍ وَغَيْرِهَا بِسَبْقٍ فَانْ اقْتَصَّ أَحَدُهُمَا وَلَوْ مُبَادِرًا
 فَلَوَارِثُ الْآخَرِ قَتْلُهُ أَوْ زَوْجِيَّةٌ فَلَا وَلٍ وَيَقْتُلُ شَرِيكَ مَنْ

من امتنع قوده لمعنى فيه لا قاتل غيره بجرحين عمد وغيره او مضمون
 وغيره ولو داوي جرحه بمذفف فقاتل نفسه او بما لا يقتل غالباً
 او جهل حاله فشه عمد فان علمه فشريك جارح نفسه ويقتل
 جمع بواحد ولولي عفو عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم
 ولو ضربوه بسياط وضرب كل لا يقتل قتلوا ان تواطوا ولا
 فالدية باعتبار الضربات او من اقل جمعاً مرتباً قتل بأولهم او معاً
 فبقرة وللباقين الديات فلو قتله غير من ذكر عصى ووقع
 قوداً وللباقين الديات (فصل) جرح عبده او حريباً او
 مرتداً فعتق وعصم فمات فهدر ولو رماه فعتق وعصم فدية
 خطأ ولو ارتد جريحاً ومات فنفسه هدر ولو اره قود الجرح
 ان اوجبه والا فلا قتل من ارشه ودية فيثا فان اسلم فمات سراية
 فدية كما لو جرح مسلم ذمياً فاسلم او حر عبداً فعتق ومات
 سراية وديته للسيد فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته ولو
 قطع يد عبد فعتق ثم مات سراية فللسيد الاقل من الدية
 والارش (فصل) كالنفس فيما مر غيرها فيقطع جمع بيد
 تماملوا عليها فابانوها والشجاج خارصة تشق الجلد ودائمة

تدميه وبأضعة تقطع اللحم وتلاحة تنوص فيه وسحق تصل
جلدة العظم وموضحة تصله وهاشمة تهشمه ومنقلة تنقله
ومأمومة تصل خريطة الدماغ ودامغة تحرقها ولا قود إلا في
موضحة ولو في باقي البدن ويجب في قطع بعض نحو مارن ولان لم
ين وفي قطع من مفصل حتى في أصل نخذ ومنكب إن أمكن
بلا أجافة وفي فقي عين وقطع أذن ومارن وشفة ولسان وذكر
وأثنيين وألبيين وشفرين لا في كسر عظم إلا سنًا وأمكن وله
قطع مفصل أسفل الكسر فلو كسر عضده وأباه قطع من
المرفق أو الكوع وله حكومة الباقي ولو أوضح وهشم أو نقل
أوضح وأخذ أرش الباقي ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئاً من
أصابه فان قطع عزر ولا عزم وله قطع الكف ويجب بأبطال
بصر وسمع وبطش وذوق وشم وكلام فلو أوضحه أو لطمه
لطمه تذهب ضوؤه غالباً فذهب فعل به كفعله فان ذهب وإلا
أذهبه بأخف ممكن كتقريب حديدة منجاة ولو قطع أصبعاً
فتأكل غيرهما فلا قود في المتأكل

(باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) لا تؤخذ

يسارٌ يمينٍ ولا شفةٌ سفلى بعليا وعكسهما ولا أذنةٌ بأخرى ولا
 حادثٌ بموجودٍ ولا زائدٌ بزائدٍ أو أصلى دونه أو بمحلٍ آخر ولا
 يضرُّ تفاوتٌ كبرٍ وطولٍ وقوةٍ والعبرةُ في موضحةٍ بمساحةٍ ولا
 يضرُّ تفاوتٌ غلظٍ لحمٍ وجلدٍ ولو أوضح رأساً ورأسه أصغر
 استوعب ويؤخذ قسط من أرض الموضحة أو أكبر أخذ قدر
 حقه والخيرة في محله للجاني أو ناصيةً وناصيته أصغر كمثل من
 رأسه ولو زاد في موضحة عمداً لزمه قوده فإن وجب مالٌ
 فأرشد كل ممل ولو أوضحه جمعٌ أوضح من كل مثلهما ويؤخذ أشلٌ
 بأشلٍ مثله أو دونه وبصحيحٍ إن من نزع ديةٍ ويقنع به لا عكسهما
 في غير أنفٍ وأذنٍ وسرايةٍ وإن رضى الجاني فلو فعل بلا إذنٍ
 فعليه ديةٌ فلو سرى ففقد النفس والشلل بطلان العمل ولا
 أثر لا انتشار الذكر وعدمه ويؤخذ سليمٌ بأعسمٍ وأعرجٌ وفاقدٌ
 أظفارٍ بسليمها لا عكسه ولا أثرٌ لتغيرها وأنفٌ شامٌ بأخشم
 وأذنٌ سميعٌ بأصمٍ لا عينٌ صحيحةٌ بعميةٍ ولا لسانٌ ناطقٌ
 بأخرسٍ وفي قلعٍ سنٌ قودٌ ولو قلع سنٌ غير مشغورٍ انتظر فإن
 بان فسادٌ منبتهما واجبٌ قودٌ ولا يقتص له في صغره ولو نقصت

يَدُهُ إِصْبَعًا فَقَطَعَ كَامِلَةً قُطِّعَ وَعَلَيْهِ أَرْضُ إِصْبَعٍ أَوْ بِالْعَكْسِ
فَلَمَقُطُوعٍ مَعَ حَكُومَةٍ خُمْسِ الْكَفِّ دِيَّةً أَصَابَهُ أَوْ لَقَطَهَا
وَحَكُومَةٌ مُنَابِتَهَا وَلَوْ قَطَعَ كَفًّا بِلَا أَصَابِعٍ فَلَا قُودَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
كَفَّهُ مُثْلَهَا وَلَوْ شَلَّتْ إِصْبَعَاهُ فَقَطَعَ كَامِلَةً لَقَطَ الثَّلَاثَ وَأَخَذَ
دِيَّةَ أَصْبَعَيْنِ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ وَقَنَّعَ بِهَا (فصل) قَدْ شَخَّصًا
وَزَعَمَ مَوْتَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجُلِيهِ فَمَاتَ وَزَعَمَ سِرَايَةَ وَالْوَلِيُّ
أَنْدِمَالًا مُمْكِنًا أَوْ سَبَبًا أَعْيَنَهُ وَأَمْكَنَ أَنْدِمَالُ حَلْفِ الْوَلِيِّ كَمَا لَوْ قَطَعَ
يَدَهُ فَمَاتَ وَزَعَمَ سَبَبًا وَالْوَلِيُّ سِرَايَةً لَوْ أْزَالَ طَرَفًا ظَاهِرًا وَزَعَمَ
نَقْصَهُ خَلْقَةَ حَلْفٍ أَوْ أَوْضَحَ مُوضَحَتَيْنِ وَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَزَعَمَ
قَبْلَ أَنْدِمَالِهِ حَلْفَ إِنْ قَصَرَ زَمَنٌ وَإِلَّا حَلْفَ الْجَرِيحِ وَثَبَتَ
أَرْضَانِ « فصل » الْقُودُ لِلْوَرَثَةِ وَيَجْبَسُ جَانٌ إِلَى كَمَالِ
صَبِيهِمْ وَمَجْنُونِهِمْ وَحُضُورِ غَائِبِهِمْ وَلَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ بَرَّاضٍ
أَوْ بَقْرَعَةٍ مَعَ إِذْنٍ وَلَا يَدْخُلُهَا عَاجِزٌ فَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ فَقَتَلَهُ بَعْدَ
عَفْوِ لَزِمَهُ قُودُهُ أَوْ قَبْلَهُ فَلَا وَلِلْبَقِيَّةِ قَسْطُ دِيَّةٍ مِنْ تَرْكَةِ جَانٍ وَلَا
يَسْتَوْفِي إِلَّا بِإِذْنِ إِمَامٍ فَإِنْ اسْتَقْلَّ عَزَّرَ وَيَأْذَنُ لِأَهْلِ فِي نَفْسِ
فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي ضَرْبِ رَقَبَةٍ فَأَصَابَ غَيْرَهَا عَمْدًا عَزَّرَهُ وَلَمْ يَعِزْلَهُ

أو خطأ ممكناً عزله لا ماهراً ولم يعزره إن حلف وأجرة جلا دلم
يرزق من المصالح على جان وله قود فوراً وفي حرم وحر وبرد
ومرض لا مسجد وتجنس ذات حمل ولو بتصديقها فيه في قود
حتى ترضعه اللبن ويستغني عنها ومن قتل بشيء قتل به أو بسيف
لا بنحو سحر فبسيف ولو فعل به كفعله من نحو إجافة فلم يمت
قتل بسيف ولو قطع فسرى حز الولي أو قطع ثم حز أو انتظر
السراية ولو اقتص مقطوع يد فمات سراية وتساوياً دية حز
الولي أو عفا بنصف دية ولو كان المقطوع يدين وعفا فلا شيء
ولو مات جان بقود يد فهدر وإن ماتا سراية معاً أو سبق المجني
عليه فقد اقتص وإلا فنصف دية ولو قال مستحق يمين أخرجهما
فأخرج يساراً وقصد اباحتها فهدرة أو جعلها عنها ظاناً لجزاءها
أو أخرجهما دهشاً أو ظنهما اليمين أو القاطع الأجزاء فدية لها
ويبقى قود اليمين إلا في ظن القاطع الأجزاء

(فصل في) موجب العمدي قود والدية بدل فلو عفا عنه
مجاناً أو مطلقاً فلا شيء أو عن الدية لغا فان اختارها عقب عفوه
مطلقاً أو عفا عليها بعد عفوه عنها وجبت وإن لم يرض جان

ولو عفا على غير جنسها أو أكثر منها ثبت إن قبل جان وإلا فلا ولا
يسقط القود ولو قطع أو قتل مالك أمره بأذنه فهدر ولو قطع
فعفا عن قوده وأرشه صح لا أرش السراية وإن قال وعما يحدث
إلا إن عفا عنه بلفظ وصية ومن له قود نفس بسراية طرف
فعفا عنها فلا قطع أو عن الطرف فله حز الرقة ولو قطعه ثم
عفا عن النفس فسري القطع بأن بطلان العفو ولو وكل ثم عفا
فاقتص الوكيل جاهلاً فعليه دية ولا يرجع بها ولو لزمها قود
فكحابه مستحقة جاز وسقط فإن قارق قبل وطء رجع
بنصف أرش

(كتاب الديات) دية حر مسلم مائة بعير مثلية في عمد
وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه بقول خيرين
ومخمسة في خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبنات لبون
وحقاق وجذعات إلا في حرمة مكة أو أشهر حرمة أو محرم رحم
فثلثة ودية عمد على جان معجزة وغيره على عاقلة مؤجلة ولا
يقبل معيب إلا برضا ومن لزمته فمن أبله فغالب محله فأقرب
محله وما عدم فقيمته من غالب نقد محل العدم ودية كتابي ثلث

مُسْلِمٌ وَجُوسِيٌّ وَنَحْوُ وَثْنِي ثَلَاثَ خُمْسِهِ وَأَنْثَى وَخَتْنِي نِصْفُ حَرْ
وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ إِسْلَامٌ إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا لَمْ يُبَدَّلْ فِدْيَةُ دِينِهِ وَإِلَّا
فَكُجُوسِيٌّ (فصل) فِي مَوْضِعَةِ رَأْسٍ أَوْ وَجْهِ وَلَوْ
صَغُرَتْ وَالتَّحَمَّتْ نِصْفُ عَشْرِ دِيَّةٍ صَاحِبِهَا وَهَاشِمَةُ أَوْضَحَتْ أَوْ
أَحْوَجَتْ لَهُ عَشْرٌ وَبِدُونِهِ نِصْفُهُ وَنُقْلَةُ هُمَا وَمَأْمُومَةٌ ثَلَاثُ دِيَّةٍ
كَجَانْفَةٍ وَهِيَ جَرَحٌ يُنْفَذُ لِحُوفٍ بَاطِنٍ مَحِيلٍ أَوْ طَرِيقٍ لَهُ كِبْطَنٍ
وَصَدْرٌ وَثَغْرَةٌ نَحْرٌ وَجَبِينٌ وَلَوْ أَوْضَحَ وَاحِدٌ وَهَشِمَ آخَرُ وَنُقِلَ ثَلَاثُ
وَأُمٌّ رَابِعٌ فَفِي كُلِّ نِصْفٍ عَشْرٌ إِلَّا الرَّابِعَ فَمِائَةُ الثَّلَاثِ وَفِي الشَّجَاجِ
قَبْلَ مَوْضِعَةٍ إِنْ عُرِفَتْ نِسْبَتُهُمَا مِنْهَا إِلَّا كَثُرَ مِنْ حُكُومَةٍ وَقُسْطٍ
مِنَ الْمَوْضِعَةِ إِلَّا لِحُكُومَةٍ وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ
أَوْ انْقَسَمَتْ مَوْضِعَتُهُ عِمْدًا وَغَيْرُهُ أَوْ شَمِلَتْ رَأْسًا وَوَجْهًا أَوْ وَسِعَ
مَوْضِعَةٌ غَيْرُهُ فَمَوْضِعَتَانِ وَالْجَانْفَةُ كَمَوْضِعَةٍ فَلَوْ نَقَدَتْ مِنْ
جَانِبٍ إِلَى آخَرَ جَانْفَتَانِ (فصل) فِي أُذُنَيْنِ وَلَوْ بِأَيِّبَاسٍ
دِيَّةٌ وَبَعْضُ قُسْطِهِ وَيَايَسْتَيْنِ حُكُومَةٌ وَكُلُّ عَيْنٍ نِصْفٌ وَلَوْ عَيْنَ
أَحْوَلٍ وَأَعْوَرَ وَأَعْمَشَ أَوْ بَهَا بَيَاضٌ لَا يَنْقُصُ ضَوْءًا فَإِنْ نَقَصَهُ
فَقُسْطُهُ إِنْ انْضَبَطَ وَإِلَّا لِحُكُومَةٍ وَكُلُّ جَفْنٍ رُبْعٌ وَلَوْ لَا عُمَى وَكُلُّ

من طرفي مارن وحاجز ثلث وكل شقة نصف وفي لسان ولو
 لألكن وأرت والشغ وطفل ديه ولا خرس حكومة وكل سن
 نصف عشر وإن كسرهما دون السنخ أو عادت أو قلت حركتها
 أو نقصت منفعتها فإن بطالت منفعتها فكونه كنزاً ثلث ولو قلعت
 الأسنان فبحسابه ولو قلع سن خير مشهور وبأن فساد منبتها
 فأرث وفي لحين دية ولا يدخل فيها أرش أسنان وكل يد
 ورجل نصف فإن قطع من فوق كف أو كعب شأونة أيضاً
 وكل أصبع عشر دية وألمة لمهام نصفه وخيرها ثلث وحلتيها
 ديتها وحلته خيرها حكومة وكل من اثنين والسين وشفرين
 وذكر ولو لصغير وعين وساخ جلد أن بقي حياة مستقرة ثم
 مات بسبب من غير السالخ دية وحشفة كذكر وفي بعضها
 قسطه منها كبعض مارن وحلته (فصل) تجب دية في عقل
 فإن زال بما له أرش وجب مع ديته فإن ادعى زواله اختبر في
 عقله فإن لم ينتظم قوله وفعله أعطى بلا حلف وإلا حلف
 جان وفي سمع ومع أذنيه ديتان ولو ادعى زواله فآزرعج لصياح
 في عقله حلف جان وإلا فآزرعج وأخذ دية وإن نفس قسطه

لَنْ يُعْرِفَ إِلَّا فِي حُكْمَةٍ بِاجْتِهَادٍ قَاضٍ كَشَمِ وَضُوءٍ وَلَوْ فُقَاعِيْنَهُ
 لَمْ يَرِدْ وَإِنْ أَدْعَى زَوَالَهُ سُئِلَ أَهْلُ خُبْرَةٍ ثُمَّ امْتَحَنَ بِتَقْرِيْبٍ نَحْوِ
 عَقْرَبٍ بَغْتَةً وَفِي كَلَامٍ وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ بَعْضُ حُرُوفٍ لَا بِجَنَابَةٍ
 وَتَوَزَّعَ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ حُرْفًا عَرَبِيَّةً قَفِيَّ بَعْضُهَا قِسْطُهُ وَلَوْ
 قَطَعَ نِصْفَ لِسَانِهِ فَزَالَ رُبْعُ كَلَامِهِ أَوْ عَكْسَ فَنِصْفُ دِيَّةٍ وَفِي
 صَوْتٍ فَإِنْ زَالَ مَعَهُ حُرْكََةُ لِسَانٍ فِدِيَّتَانِ وَفِي ذَوْقٍ وَتُدْرِكُ
 بِهِ حَلَاوَةٌ وَمُحَوَّضَةٌ وَمِرَارَةٌ وَمُلُوحَةٌ وَعُذُوبَةٌ وَتَوَزَّعَ عَلَيْهِنَ
 فَإِنْ نَقَصَ فَكَسَمِعَ وَفِي مَضْغٍ وَجَمَاعٍ وَقُوَّةٍ لِمَنَاءٍ وَحَبْلٍ وَأَفْضَاءِهَا
 وَهُوَ رَفْعٌ مَا بَيْنَ قَبْلِ وَذُبُرٍ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَطْءٌ إِلَّا بِهِ فَلَيْسَ
 لَزُوجٍ وَطَوَّهَا وَلَوْ أَزَالَ بَكَارَتَهَا فَلَا شَيْءَ أَوْ غَيْرُهُ بِغَيْرِ ذِكْرِ
 حُكْمَةٍ أَوْ بِهِ وَعَذَرَتْ فَمَهْرٌ مِثْلُ ثِيْبٍ وَحُكْمَةٌ وَفِي بَطْشٍ
 وَمَشَى وَنَقَصَ كُلِّ كَسَمِعَ وَلَوْ كَسَرَ صُلْبُهُ فَزَالَ مَشِيهِ وَجَمَاعُهُ
 أَوْ وَمَنِيهِ فِدِيَّتَانِ (فَرَعٌ) فَعَلَ مَا يُوجِبُ دِيَاتٍ فَمَاتَ
 مِنْهُ أَوْ حَزَّ الْجَانِي قَبْلَ ائْتِمَالِ وَاتِّحَادِ الْحَزِّ وَالْمُوجِبُ عَمْدًا أَوْ
 غَيْرَهُ فِدِيَّةٌ (فَصْلٌ) تَجِبُ حُكْمَةٌ فِيمَا لَا مَقْدَرُ فِيهِ وَهِيَ
 جُزْءٌ نَسَبَتْهُ لِدِيَّةِ نَفْسٍ نَسَبَةً مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ بَعْدَ الْبَرِّ بِفَرْضِهِ

رَقِيقًا بِصِفَاتِهِ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ نَقْصٌ مُعْتَبَرٌ أَقْرَبُ نَقْصٌ إِلَى الْإِبْرَةِ وَلَا
تَبْلُغُ حُكُومَةُ مَالِهِ مُقَدَّرٌ مُقَدَّرُهُ وَلَا مَالًا مُقَدَّرٌ لَهُ ذِيَّةٌ نَفْسٍ أَوْ
مَتَبُوعَةٍ فَإِنْ بَلَغَتْ نَقْصٌ قَاضٍ شَيْئًا بِاجْتِهَادِهِ وَالْمُقَدَّرُ كَمَا وَضَحَهُ يَتَّبِعُهُ
الشَّيْنُ حَوْلَيْهِ وَفِي نَفْسٍ رَقِيقٍ قِيَمَتُهُ وَفِي غَيْرِهَا مَا نَقْصٌ إِنْ لَمْ
يَتَقَدَّرْ فِي حَرٍّ وَلَا فَنَسْبَتُهُ مِنْ قِيَمَتِهِ قَفَى ذِكْرُهُ وَأَنْثِيهِ قِيَمَتَاهُ
(بَابُ مَوْجِبَاتِ الذِّيَّةِ وَالْعَاقِلَةِ وَجَنَائِهِ الرَّقِيقِ وَالنَّوْثَةِ وَالْكَفَّارَةِ)

صَاحٍ أَوْ سَلٍّ سَلَاحًا فَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ قَوَى تَمِيزٍ بِطَرَفٍ عَالٍ
فَوْقَ مَاتٍ فَشَبَهُ عَمْدٍ وَلَا فَعْدَرٌ كَمَا لَوْ وَضَعَ حَرًّا بِمَسْبُوعَةٍ فَأَكَلَهُ
سَبْعٌ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَخْلِيصِهِ وَلَوْ صَاحٍ عَلَى صَيْدٍ فَوْقَ ذَيْرٍ مِمِيزٍ
مِنْ طَرَفٍ عَالٍ نَخْطًا وَلَوْ أَلْقَتْ جَنِينًا يَبْعَثُ نَحْوَ سَاطِطَانِ إِلَيْهَا
ضَمَنَ وَلَوْ تَبَعَ بِنَحْوِ سَلَاحٍ هَارِبًا مِنْهُ فَرَمَى نَفْسَهُ فِي مَهْلِكٍ كَنَارٍ
عَالِمًا بِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ أَوْ جَاهِلًا أَوْ انْخَسَفَ بِهِ سَقْفٌ ضَمَنَهُ كَمَا لَوْ عَلِمَ
صَبِيَا الْعُومِ فَغَرِقَ أَوْ حَفَرَ بئرًا عَدُوًّا أَوْ بَدَّهَا لِيَزِهِ وَسَقَطَ فِيهَا مِنْ
دَعَاةٍ جَاهِلًا بِهَا وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِقَهْمَاتٍ وَقُشُورٍ نَحْوِ بَطْنِيخٍ
طَرَحَتْ بِطَرِيقٍ أَوْ بِجَنَاحٍ أَوْ بِزَابٍ إِلَى شَارِعٍ وَإِنْ جَازَ آخِرَ أَيْدِيهِ
فَإِنْ تَلَفَ بِالْخَارِجِ فَالضَّمَانُ أَوْ بِالْدَاخِلِ فَضَمَنُهُ كَجِدَارٍ بَنَاهُ مِثْلًا

إلى شارع ولو تعاقب سبباً هلاك كأن حفر بئر ووضع آخر
حجراً عدواناً فعثر به إنسان ووقع بها فعلى الأول فإن وضعه
بحق فالحافر ولو وضع حجراً وآخران حجراً فعثر بهما آخر
فالضمان ثلاث أو وضع حجراً فعثر به غيره فدرجته فعثر به
آخر غنمه المدحرج ولو عثر بقاعد أو نائم أو واقف بطريق
اتسع وماتا أو أحدهما هدر عائر فإن ضاق هدر قاعد ونائم
وضمن واقف (فصل) اصطلحتم حران

فعلى عاقلة من قصد نصف دية منغظة وغيره نصفها خفيفة وعلى
كل أو في تركته نصف قيمة دابة الآخر ومن أركب صبيين
أو مجنوبين تعدياً ولو ولياً ضمنهما ودأبتيهما أو رقيقان فهدر أو
سفيتان فكدابتين والملاحان كراكبين فإن كان فيهما مال
أجنبي لزم كلا نصف الضمان ولو أشرفت سفينة على غرق بجار
طرح متاعها ووجب لرجاء نجاة راكب فإن طرح مال غيره
بلا إذن ضمنه كما لو قال ألق متاعك وعلى ضمانه أو نحوه
وخاف غرقاً ولم يختص نعم الألقاء بالملقى ولو قتل حجر منجنيق
أحد رُماته هدر قسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي أو غيرهم بلا قصد

خُطاً أَوْ بِهِ فَعَمَدُ إِنْ غَلَبَتِ الْأَصَابَةُ «فصل» عاقلة جان
عصبته وَقَدْ أَمَّ أَقْرَبُ فَأَنْبِي شَيْءٌ فَنُ يَلِيهِ وَمَذَلُ بِأَبْوَيْنِ فَمَعْتَقُ
فَعَصْبَتُهُ فَمَعْتَقُ أَبِي الْجَانِي فَعَصْبَتُهُ فَمَعْتَقُهُ فَعَصْبَتُهُ وَهَكَذَا وَلَا
يَعْقِلُ بَعْضُ جَانٍ وَمَعْتَقٌ وَلَوْ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا وَعَتِيقُهَا تَعْقِلُهَا عَاقِلَتُهَا
وَمَعْتَقُونَ وَكُلُّ مَنْ عَصْبَةٍ كُلُّ مُعْتَقٍ كَمَعْتَقٍ وَلَا يَعْقِلُ عَتِيقُ
فَبَيْتٍ مَالٍ عَنْ مُسْلِمٍ فَعَلَى جَانٍ وَتَوْجُلُ عَلَيْهِ كَعَاقِلَةٍ دِيَّةُ نَفْسٍ
كَامِلَةٍ ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثُ وَكَافِرٍ مَعْصُومٍ سَنَةٌ وَامْرَأَةٍ
وَخَشْيَ سَنَتَيْنِ فِي الْأُولَى ثَلَاثُ وَتَحْمِلُ عَاقِلَةٌ رَقِيقًا فِي كُلِّ سَنَةٍ
قَدْرُ ثَلَاثِ كَعَبِيرٍ نَفْسٍ وَلَوْ قَتَلَ مُسْلِمِينَ فِي ثَلَاثٍ وَأَجَلَ نَفْسٍ
مِنْ زُهْوقٍ وَخَيْرُهَا مِنْ جُنَايَةٍ وَمَنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ سَنَةٍ فَلَا شَيْءَ
وَيَعْقِلُ كَافِرٌ ذُو أَمَانٍ عَنْ مِثْلِهِ لَا فَخِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ
وَامْرَأَةٌ وَخَشْيَ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ وَعَلَى غَنَى مَلِكٍ آخِرَ
السَّنَةِ فَاضْلًا عَنْ حَاجَتِهِ عَشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ وَمُتَوَسِّطٍ
مَلِكٍ دُونَهَا وَفَوْقَ رُبْعِهِ رُبْعُهُ «فصل» مَالُ جُنَايَةِ رَقِيقٍ
يَتَعْلَقُ بِرَقَبَتِهِ قَطْعًا وَلِسَيِّدِهِ بِيَعُهُ لَهَا وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَى مِنْ قِيَمَتِهِ
وَالْأَرْشُ وَقْتَهَا إِنْ مَنَعَ بِيَعُهُ ثُمَّ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ إِلَّا فَوْقَ فِدَايِهِ

ولو جنى قبل فداء باعه فيها أو فداء بالأقل من قيمته والأرشين
ولو أتلفه فداءه بالأقل كأم ولد وجنباياتها كواحدة ولو هرب
أو مات برىء سيده إلا إن طلب فتمعه ولو اختار فداء فله
رجوع وبيع « فصل » في كل جنين انفصل أو ظهر ميتاً
ولو لحماً فيه صورة خفية بقول قوايل بجنابة على أمه الحية وهو
معصوم غرة وإن انفصل حياً فإن مات عقبه أو دام ألمه فمات
فدية وإلا فلا ضمان والغرة رقيق مميز بلا عيب مبيع وهم
يبلغ عشر دية الأم وتفرض كآب ديناً إن فضلها فيه فالعشر
فقيمتها لورثة جنين وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من
جنابة إلى القاء لسيده وتقوم سليمة والواجب على عاقلة (فصل)
على غير حربى ولو صبيغاً ومجنوناً ورقيقاً ومعاهداً وشريكاً كفارة
بقتله معصوماً عليه ولو معاهداً وجنيناً وعبد ونفسه

(باب دعوى الدم والفسامة) شرط لكل دعوى أن
تكون معلومة كقتله عمداً أو شبهه أو خطأ إفراداً أو شركة فإن
أطلق سن استفصاله ولمزمة وأن يعين مدعى عليه وأن يكون
كل غير حربى مكافماً وأن لا تناقضها أخرى فلو ادعى أفراده

بقتل ثم على آخر لم نسمع الثانية أو عمداً وفسره بغيره عمل
بتفسيره وإنما تثبت القسامة في قتل ولو لرقيق بمحل لوث وهو
قرينة تصدق المدعي كأن وجد قتيل أو بمضه في محلة أو قرية
صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو
عبدان أو امرأتان أو صبية أو فسقة أو كفار ولو تقاتل صفان
وانكشاف عن قتيل فلوث في حق الآخر ولو ظهر لوث فقال
أحد إبنيه قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقاً بطل أو ومجهول
والآخر عمرو ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع دية ولو
أنكر مدعى عليه اللوث حلف، ولو ظهر لوث بقتل مطلقاً فلا
قسامة وهي حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتباً أو مرتداً وتأخيره
ليسلم أولى خمسين يمينا ولو متفرقة ولو مات لم يبن وارثه وتوزع
على ورثته بحسب الأثر ويجبر كسر ولو نكل أحدهما أو غاب
حالفها الآخر وأخذ حصته وله صبر للغائب ويمين مدعى عليه
بلا لوث ومردودة ومع شاهد خمسون والواجب بالقسامة دية ولو
ادعى عمداً بلوث على ثلاثة حضر أحدهم حلف خمسين وأخذ ثلث
دية فإن حضر آخر فكذلك لم يكن ذكره في الأيمان وإلا

اكتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة فيمن لا وارث له

(فصل) إنما يثبت قتل بسحر بأقرار وموجب قود به
أو بعدلين ومال بذلك أو برجل وامرأتين أو ويمين ولو عفا عن
قود لم يقبل الدال الأخيران كأرش هشم بعد إيضاح وليصرح
الشاهد بالأضافة فلا يكفي جرحه فمات حتى يقول منه أو فقتله
وتثبت دامية بضربه فأدماه أو فأسال دمه وموضحة بأوضح
رأسه ويجب لقوديينها وتقبل شهادته لمورثه بجرح اندمل أو بمال
في مرض لا شهادة عاقلة بفسق بينة جنائية يحملونها ولو شهد
اثنان على اثنين بقتله فشهدا به على الأولين فإن صدق الولي
الأوain فقط حكم بها وإلا بطلتا ولو أقر بعض ورثة بعفو بعض
سقط القود ولو اختلف شاهدان في زمان فعل أو مكانه أو آتاه
أو هيئته لفت ولا لو ث

(كتاب البغاة) هم مخالفو إمام بتأويل باطل ظناً وشوكة لهم
ويجب قتالهم وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة
ويتركون الجماعات فلا يقاتلون ما لم يقاتلوا وهم في قبضتنا وإلا
قوتلوا ولا يجب قتل الفاتل منهم وتقبل شهادة بغاة وقضاؤهم فيما

يقبل قضاؤنا إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا ولو كتبوا
 بحكم أو سمع بينة فلنا تنفيذه والحكم بها ويعتد بما استوفوه من
 عقوبة وخراج وزكاة وجزية وبما فرقوه من سهم المرتزقة على جندهم
 وحاف في دفع زكاة لهم لاخراج أو جزية وفي عقوبة إلا إن
 ثبت موجبها بينة ولا أثر لها يدينه وما أتلوه علينا أو عكسه
 اضرورة حرب هدره كذي شوكة بلا تأويل ولا يقاتلهم إلا أمام
 حتى يبعث أمينا فطنا ناصحا لهم ما ينقمون فإن ذكروا مظلمة
 أو شبهة أزألها فإن أصرروا وعظم ثم أعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال
 فإن استعملوا فاعل ما رآه مصلحة ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل مشيئهم
 وأسيرهم ولا يطلق ولو صبيا أو امرأة حتى تنقضي الحرب وينفرك
 جمعهم إلا أن يطيع باختياره ويرد بعد أمن غائلتهم ما أخذ ولا
 يستعمل ولا يقاتلون بما يعم كئار ومنجنيق ولا يستعان عليهم
 بكافر إلا اضرورة ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ولو آمنوا حريين
 ليعينهم نفذ عليهم ولو أعانهم كفار معصومون عالمون بتحريم
 قتلنا مختارون انتقض عهدهم فإن قال ذميون ظننا أنهم محقون
 وأن لنا إمامة الحق فلا ويقاتلون كبنغة

(فصل) شرطُ الإمامِ لكونه أهلاً قضاءً قرشياً شجاعاً
وتعقداً لإمامةً ببيعةِ أهلِ الحلِّ والعقدِ من العلماء ووجوهِ الناس
المتيسرِ اجتماعهم بصفةِ الشهودِ وباستخلافِ الإمامِ كجعله الامرَ
شورى بينَ جمعٍ وباستيلاءِ متغلبٍ ولو غيرِ أهلٍ
(كتابُ الردِّ) هي قطعُ من يصحُّ طلاقه الاسلامَ بكفر
عزماً أو قولاً أو فعلاً استهزاءً أو عناداً أو اعتقاداً ككفي الصانع
أو نبيٍّ أو تكذيبه أو جحدٍ مجمم عليه معلوم من الدبرِ ضرورة
بلا عذرٍ أو ترددٍ في كفرٍ أو إلقاءٍ مُصحفٍ بقاذورةٍ أو سُجودٍ
لخلقٍ فتصحُّ ردةُ سكرانٍ كأسلامه ولو ارتدَّ فجَنَّ أمهلَ ويجبُ
تفصيلُ شهادةِ ردةٍ ولو ادَّعى إكراهاً وقد شهدتْ بيتهُ بلفظ
كفرٍ أو فعله حلفَ أو برَدته فلا تقبلُ الابقرينةُ كأسرٍ كفار ولو قالَ
أحدُ اثنينِ مسلمينِ ماتَ أبي مرتدٍّ فإنَّ بينَ سببِ ردةٍ فنصيبه في
والاستفصلَ وتجبُ استتابةُ مرتدٍّ حالاً فإنَّ أصرَّ قتلَ أو أسلمَ
صحَّ ولو زنديقاً وفرعه إنَّ انعقدَ قبلها أو فيها وأحدُ أصوله مسلمٌ
فمسلمٌ أو مرتدونَ فمرتدٌّ وملكهُ موقوفٌ إنَّ ماتَ مرتدّاً أبانَ
زواله بالردةِ ويقضى منه دينُ لزمه قبلها وما أتلفه فيها ويَمانُ منه

مؤنه وتصرفه إن لم يحتمل الوقف باطل وإلا فهو قوف إن أسلم
تقد ويجعل ماله عند عدل وأتمه عند نحو محرم ويؤجر ماله
ويؤدّي مكاتبه النجوم لقاض

« كتاب الزنا » يجب الحد على ما أزم عالم بتحريمه بإبلاج
حشفة أو قدرها بفرج محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة ولو
مكررة أو مبيحة ومحرمًا وإن تزوجها لا بغير إيلاج وبوط
حليلته في نحو حيض وصوم وفي ذبر وأتمه المزوجة أو المعتدة
أو المحرم أو وطئ باكره أو بتحليل عالم أولمته أو بهيمة والحد
لحصن رجم بمدّ وحجارة معتدلة ولو في مرض وحرّ وبرد
مفرطين وسنّ حفر لامرأة لم يثبت زناها بأقرار والحصن
مكلف حرّ ولو كافراً وطئاً أو وطئت بقبل في نكاح صحيح
ولو بناقص ولبكر حرّ مائة جلدة وتغريب عام لمسافة قصر
فاكثر ويجب تأخير الجلد لحرّ وبرد مفرطين ومرض أن
رُجي برؤه وإلا جلد بعشكال عليه مائة غصن ونحوه مرة فإن
كان خمسون فترتين مع مسّ الأغصان له أو انكباس فإن برئ
أجزأه وتعين الجهة للإمام ويفرّب غريب من بلد زناه لا لبلده

ولا لدون المسافة منه ومساقرته غير مقصده فان عاد لحله أو لدون المسافة منه جدد ولا تغرب امرأة إلا بنحو محرم ولو بأجرة فان امتنع لم يجبر ولنير حر نصف حر ويثبت باقرار ولو مرة أو يينة ولو أقرتم رجع سقط لا إن هرب أو قال لا تمدوني ولو شهد أربعة بزناها وأربعة بأنها عذراء فلا حد ويستوفيه الإمام من حر ومكاتب ومبعض وسن حضوره كالشهود ويحد الرقيق الإمام أو السيد ولو فاسقاً ومكاتباً فان تنازعا فالامام وليسده تعزيره وسماح يينة بعقوبته إن كان أهلاً

(كتاب حد القذف) شرط له في القاذف ما في الزاني واختيار وعدم إذن وأصالة ويعزّر مميّز وأصل وحد حر ثمانون وغيره أربعون وفي المنقذوف أحصان وتقدم في اللعان ولو شهد بزناها دون أربعة أو نساء أو عبيد أو أهل ذمة حدوا ولو تقاذفا لم يتفاصا ولو استقل مقذوف باستيفاء لم يكف

(كتاب السرقة) أركانها سرقة وسارق ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية من حرز مثله فلا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد وشرط في السارق ما في القاذف فلا يقطع حربي ولو معاهاداً

وصبي^١ ومجنون^٢ ومكره^٣ وجاهل^٤ وفي السروق كونه ربع دينار
خالصاً أو قيمته فلا قطع برهم سبيكة أو حلياً لا يساوي ربعاً
مضروباً ولا بما نقص قبل إخراجهِ ولا بما دون نصابين إشتراك في
إخراجه ولا بنير مال بل بثوب رث في جيبهِ تمام نصاب جهله^٥
وبخمر بلغ إنائهُ نصاباً وبآلة لهو بلغ مكسر هاذك ونصاب ظنه^٦
فلوساً لا تساويه أو انصب من وعاء ينقبه له أو أخرجه دفعتين^٧
فان تحلل علم المالك وإعادة الحرز^٨ فالثانية سرقة أخرى وكونه^٩
لنيره فلا قطع بسرقة ماله ولو ملكه قبل إخراجهِ ولا بما
ادعى ملكه ولا بما له فيه شركة ولو سرقا وادعى أحدهما أنه له^{١٠}
أولهما فكذبه الآخر قطع الآخر^{١١} دونه وكونه لا شبهة له فيه^{١٢}
فقطع بأثم^{١٣} ولد سرقة معذورة وبمخال زوجة ونحو باب مسجد^{١٤}
لا بحصره وقناديل تسرج ومال بيت مال وهو مسلم ومال^{١٥}
صدقة وموقوف وهو مستحق ومال بعضه أ سيده وكونه^{١٦}
محرزاً بلحاظ دائم أو حصانة مع لحاظ في بعض عرفاً فرصة دار^{١٧}
وصفتها حرز خسيس آنية وثياب ونحو حرز حلي ونقد ونوم^{١٨}
بنحو صحراء على متاع أو توسده حرز لا إن وضعه بقربه بلا^{١٩}

مُلاحِظ قوًى أَوْ انْقَلَبَ عَنْهُ وَدَارَ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْعِمَارَةِ حَرْزٌ
بِمَلَا حِظ قوًى يَتَقَانُ بِهَا وَلَوْ مَعَ فَتْحِ الْبَابِ أَوْ نَأْتُمْ مَعَ إِغْلَاقِهِ
وَمُتَّصِلَةً حَرْزٌ بِإِغْلَاقِهِ مَعَ مَلَا حِظ وَلَوْ نَأْتُمْ مَعَ غَيْبَتِهِ زَمَنَ أَمْنٍ
نَهَارًا وَخِيْمَةً وَمَا فِيهَا بِصَحْرَاءَ لَمْ تَشْدُ أَطْنَابُهَا وَلَمْ تَرْخُ أَذْيَالُهَا كَتَمَتِ
بِقُرْبِهِ إِلَّا فَحَرْزَانِ مَعَ حَافِظ قوًى وَلَوْ نَأْتُمْ بِقُرْبِهَا وَمَا شِئَةٍ
بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةٍ بِحَافِظٍ يَرَاهَا وَبِأُبْنِيَّةٍ مَغْلَقَةٍ بِمَارَةٍ مُحْرَزَةٍ بِهَا وَلَوْ بَلَا
حَافِظٌ وَبِزِيَّةٍ مُحْرَزَةٍ بِحَافِظٍ وَلَوْ نَأْتُمْ وَسَائِرَةُ مُحْرَزَةٍ بِسَائِقٍ يَرَاهَا
أَوْ قَائِدٍ أَكْثَرَ الْإِنْتِفَاتِ لَهَا مَعَ قَطْرِ لَيْلٍ وَبِغَالٍ وَلَمْ يَزِدْ قَطَارُ فِي
عِمْرَانٍ عَلَى سَبْعَةٍ وَكَفَنَ مَشْرُوعٍ فِي قَبْرِ بَيْتِ حَصِينٍ أَوْ بِمَقْبَرَةٍ
بِعِمْرَانٍ مُحْرَزٍ (فَصْلٌ) يَقْطَعُ مُؤْجِرُ حَرْزٍ وَمَعِيرُهُ لَا مَنَ
سَرَقَ مَغْصُوبًا أَوْ مَنَ حَرْزَ مَغْصُوبٍ أَوْ مَالٍ مَنَ غَضَبَ مِنْهُ
شَيْئًا وَوَضَعُهُ مَعَهُ فِي حَرْزِهِ وَلَوْ نَقَبَ فِي لَيْلَةٍ وَسَرَقَ فِي أُخْرَى
قَطَعَ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ النَّقْبُ وَلَوْ نَقَبَ وَأَخْرَجَ غَيْرُهُ فَلَا قَطْعَ كَمَا لَوْ نَقَبَا
وَوَضَعُهُ أَحَدُهُمَا فِي النَّقْبِ فَأَخَذَهُ الْآخَرُ وَلَوْ رَمَاهُ إِلَى خَارِجِ الْحَرْزِ أَوْ
أَخْرَجَهُ بِمَاءٍ جَارٍ أَوْ رِيحٍ هَابَةٍ أَوْ دَابَّةٍ سَائِرَةٍ قَطَعَ وَلَا يَضْمَنُ حَرْزٌ
بِئْسَدٍ وَلَا يَقْطَعُ سَارِقُهُ وَلَوْ صَغِيرًا مَعَهُ مَالٌ يَلِيْقُ بِهِ أَوْ نَأْتُمْ

على بعير فأخوجهُ عن قافلةٍ فإن كان رقيقاً قطع كما لو نقل من بيت
مُغلق إلى صحن دار أو نحو خان بابها مفتوح لا بفعله

(فصل) تثبت السرقة يمين رد وبرجلين وباقرار بتفصيل
فيهما وقبل رجوع مُقر لقطع ومن أقر بعقوبة لله فلا قاضى تعريض
برجوع ولا قطع إلا بطاب فلو أقر بسرقة لغائب لم يقطع حالا
أو بزنا بأمته حداً حالاً ويثبت برجل واسرائين المال فقط وعلى
السارق رد ما سرق أو بدله وتقطع يده اليمنى ولو معيبة أو سرق
مراراً فإن عاد فرجله اليسرى فيده اليسرى فرجله اليمنى من
كوع وكعب ثم عزّر وشن غمس محل قطعه بدّهن مغلى
لمصلحته فمؤنته عليه ولو سرق فسقطت يميناه سقط القطع

(باب قاطع الطريق) هو ملتزم مختار خيف يقاوم من يرز
له بحيث يبعد غوث فن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا
أخذ نصاب وقتل عزّر أو بأخذ نصاب بلا شبهة من حرز
قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاد فعكسه أو بقتل قتل
حتماً أو وأخذ نصاب قتل ثم صلب ثلاثة حتماً ثم ينزل فإن
خيف تغيره قبلها أنزل والمغلب في قتله معنى القود فلا يقتل بغير

كفء ولو مات فدية وتقتل بواحد ممن قتلهم وللباقين ديات
ولو عفا عليه بمال وجب وقتل حد أو تراعى المائلة ولا يتختم
غير قتل وصلب وتسقط بتوبة قبل القدرة عليه عقوبة تخصه
« فصل » من لزمه قتل وقطع وحد قذف وطالبوه جلد
ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بلا مهلة فإن أخر مستحق الجلد صبر
الآخران حتى يستوفى أو القطع صبر مستحق القتل فإن
بادر وقتل عزّر ولمستحق القطع دية أو عقوبات لله قدم
الأخف أو لا دى قدم حقه إن لم يفوت حق الله أو كانا قتلا
(كتاب الأشرية) كل شراب أسكر كثيره حرم تناوله
ولو لتداو أو عطش أو دردياً على ما نزم تحريمه مختار عالم به
وبتحريمه ولا ضرورة وحد به وإن جهل الحد لا لتداو أو عطش
ولا مستهلكاً ولا بحقن وسعوط وحد حر أربعون وغيره
عشرون ولأء بنحو سوط وأيد والامام زيادة قدره وهي
تمازير وحد بأقراره وبشهادة رجلين إنه شرب مسكراً أو سوط
العقوبة بين قضيب وعصاً ورطب ويابس ويفرقه على الاعضاء
ويتقى القاتل والوجه ولا تشديده ولا تجرد ثيابه الخفية

وَلَا يَحْدُثُ فِي سَكْرِهِ وَلَا فِي مَسْجِدِهِ فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُ (فصل)
عُزِّرَ لِمَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةٌ غَالِبًا بِنَحْوِ حَبْسٍ وَضَرْبٍ
بِاجْتِهَادِ إِمَامٍ وَلِيَنْقُصَهُ عَنْ أَذْنَى حَدِّ الْعَذْرِ وَلَهُ تَمْزِيرٌ مِمَّنْ عَفَا
عَنْهُ مُسْتَحَقَّةٌ

(كتاب الصيال وضمان الولاية وغيرهم والختم) له دفعُ
صَّائِلٍ عَلَى مَعْصُومٍ بَلَّ يَجِبُ فِي بَضْعٍ وَنَفْسٍ وَلَوْ مَمْلُوكَةً قَصْدَهَا
غَيْرُ مُسْلِمٍ مُحَقَّقٍ الدَّمِ فِيهِدِرُ لَا جِرَّةٌ سَاقِطَةٌ وَلِيَدْفَعُ بِالْأَخْفِ
إِنْ أُمِكنَ كِهْرَبٍ فَزَجَرَ فَاسْتِنَائَةً فَضَرْبٍ بِيَدٍ فَبَسُوطٍ فَبَعْضًا
فَقَطْعٍ فَتَقْتِلُ وَلَوْ عُصَّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا بِكَفٍّ فَمِنْ فَبَضْرِبِهِ فَبَسْطِهَا
فَإِنْ سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ هُدِيرَتْ كَأَن رَمَى عَيْنٍ نَظَرَ عَمْدًا إِلَيْهِ مَجْرَدًا
أَوْ إِلَى حُرْمَتِهِ فِي دَارِهِ مِنْ نَحْوِ ثَقَبٍ بِخَفِيفٍ كَحِصَاةٍ وَلَيْسَ
لِلنَّظَرِ نَهْمٌ مُحَرَّمٌ غَيْرُ مَجْرَدَةٍ أَوْ حَلِيلَةٍ أَوْ مَتَاعٍ فَأَعْمَاهُ أَوْ أَصَابَ
قَرَبَ عَيْنِهِ فَمَاتَ وَلَوْ لَمْ يَنْذِرْهُ وَالتَّعْذِيرُ مِمَّنْ يَلِيهِ مَضْمُونٌ لَا الْحَدَّ
وَالزَّائِدُ فِي حَدِّ يَضْمَنُ بِقِسْطِهِ وَلَمْ يَسْتَقِلَّ قَطْعُ غَدَةٍ لَمْ يَكُنْ أَخْطَرُ
وَلَا بَ وَإِنْ عُلَا قَتْلُهَا مِنْ صَغِيرٍ وَتَجَنُّونَ إِنْ زَادَ خَطَرُ تَرَكَ
وَلَوْ لِيَهْمَا عِلَاجٌ لَا خَطَرَ فِيهِ فَلَوْ مَا تَابَ الْجَانِ فَلَا ضِمَانٌ وَلَوْ فَعَلَ

بهما ما منع فدية ثم مغلظة في ماله وما وجب بخطا امام فعلى عاقلته ولو حد بشاهدين ليسا أهلاً فان قصر فالضمان عليه وإلا فعلى عاقلته ولا رجوع إلا على متجاهرين بفسق ومن عالج باذن لم يضمن وفعل جلاّد بأمر امام كفعله وإن علم خطاه فالضمان على الجلاّد إن لم يكرهه وإلا فعليهما ويجب ختن مكلف مطبق جل يقطع قلقتيه وامرأة بجزء من بظرها وسن لسابع ثانی ولادة ومن ختن مطبقاً لم يضمنه ولي ومؤنته في مال مختون (فصل) صحب دابة ضمن ما أتلفته غالباً أو تلف ببوهاور وثها أو ركضها بطريق كمن حمل حطباً فحك بناء فسقط أو تلف به شيء في زحام أو في غيره والتالف مدبر أو أعمى أو معهما لم ينهبهما وإن كانت وحدها فأتلفت شيئاً ضمنه ذويد فرط لا إن قصر مالكة وإتلاف عاد مضمن

« كتاب الجهاد » هو بعد الهجرة والكفار ببلادهم كل عام فرض كفاية إذا فعله من فيه كفاية سقطت كقيام بحج الدين وبحل مشكله وبعلم الشرع بحيث يصلح للقضاء بأمر معروف ونهي عن منكر وإحياء الكعبة بحج وعمرة كل عام ودفع

ضرر معصوم وما يتم به المعاش ورد سلام على جماعة وإبتداؤه
 سنة لا على نحو قاضي حاجة وآكل ولا رد عليه وإنما يجب
 الجهاد على من لم ذكر حر مستطيع غير صبي ومجنون ولو
 خاف طريقاً وحرم سفر مؤسراً بلا إذن رب دين حال وجهاد
 ولي بلا إذن أصله المسلم لا سفر تعلم فرض فان إذن ثم رجع
 وجب رجوعه إن لم يحضر الصف وإلا حرم إنصرافه وإن
 دخلوا بلدة لنا تعين على أهلها ومن دون مسافة قصر منها حتى
 على فقير وولد ومدين ورقيق بلا إذن وعلى من بها بقدر كفاية
 وإذا لم يمكن تاهب لقتال وجوز أسرافه استسلام إن علم أنه
 إن امتنع قتل وأمنت المرأة فاحشة وإلا تعين ولو أسروا مسلماً
 لم نمانهوض لخلاصه إن رجي (فصل) كره غزو بلا إذن
 إمام وسن أن يؤمر على سرية بعثها ويأخذ البيعة بالثبات وله
 اكتراء كفار واستعانة بهم إن أمسأهم وقاومنا الفريقين وبعبيد
 ومراهقين أقوياء بأذن مالك أمرها ولكل بدل أهبة وكره
 قتل قريب ومحرم أشد إلا أن يسب الله أو نبيه وجاز قتل
 صبي ومجنون ومن به رق وأثني وخشى قاتلوا وغيرهم لا الرسل

وحصار كفار وقتلهم بما يعم لا بحرّم مكة وتبئيتهم في غفلة وإن
كان فيهم مسلم ورعى متترسين في قتال بذرائعهم أو بأدنى
محترم إن دعت إليه ضرورة وحرّم انصراف من لزمه جهاد
عن صف إن قاومناهم إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة يستنجد
بها ولو بعيدة وشاركاً ما لم يبعد الجيش فيما غنم بعد مفارقتة
ويجوز بلا كره لقوى أذن له إمام بمبارزة فإن طلبها كافر سنّت
له وإلا كرهت وجاز لإتلاف لغير حيوان من أموالهم فإن ظن
حصوله لنا كره وحرّم لحيوان محترم إلا الحاجة « فصل »
ترق ذراري كفار وعبيدهم بأسر ويفعل الأمام في كامل ولو
عتيق ذمي لأخط من قتل ومن فداء بأسرى أو بال وأرقاق
فإن خفي حبسه حتى يظهر وأسلام كافر بعد أسره يعصم دمه
والخيار في الباقي لكن إنما يفدي من له عز يسلم به وقبله يعصم
دمه وماله وفرعه الحر الصغير أو المجنون لا زوجته فإن رقت
انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة أو زوج حر ورق ولا يرق
عتيق مسلم وإذا رق وعليه دين لغير حربى لم يسقط فيقضى
من ماله إن غنم بعد رقه وإن كان لحربى على مثله دين معاوضة

ثُمَّ عُصِمَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَسْقُطْ وَمَا أَخَذَ مِنْهُمْ بَلَاءَ رِضَا غَنِيمَةٍ وَكَذَا
 مَا وَجَدَ كَلْقَظَةً فَإِنْ أُمِكنَ كَوْنُهُ لِمُسْلِمٍ وَجِبَ تَعْرِيفُهُ وَلِغُلَامَيْنِ
 لَا لِمَنْ لِحَقِّهِمْ بَعْدُ تَبَسَّطُ فِي غَنِيمَةٍ بِدَارِ حَرْبٍ وَالْعَوْدِ إِلَى عَمْرَانَ
 غَيْرَهَا بِمَا يُعْتَادُ أَكَلَهُ عَمُومًا وَعَلَفَ شَعِيرًا وَنَحْوَهُ وَذَبَحَ لَأَكْلٍ
 بِقَدْرِ حَاجَةٍ وَمَنْ عَادَ إِلَى الْعَمْرَانَ لَزِمَهُ رَدُّ مَا بَقِيَ إِلَى الْغَنِيمَةِ
 وَلِفَنَانٍ حَرٍّ أَوْ مَكَاتِبَ غَيْرِ صَبِيٍّ وَجَنُودٍ وَلَوْ مَحْجُورًا إِعْرَاضُ
 عَنْ حَقِّهِ قَبْلَ مِلْكِهِ وَهُوَ بِاخْتِبَارِ تَمَلُّكِ لَا لِسَالِبٍ وَلِذِي قَرَبِيٍّ
 وَالْمَعْرُضُ كَالْمَعْدُومِ وَمَنْ مَاتَ خَفَةَ لَوَارِثُهُ وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَلْبٌ
 أَوْ كَلَابٌ تَنْفَعُ وَأَرَادَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَنَازِعْ أُعْطِيَهُ وَإِلَّا قَسَمَتْ
 إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا أَقْرَعَ وَسَوَادُ الْعِرَاقِ أَفْتَحَ عَنُودَهُ وَقَسَمَ ثُمَّ بَذَلُوهُ
 وَوَقَفَ عَلَيْنَا وَخَرَجَهُ أَجْرُهُ وَهُوَ مِنْ عِبَادِ أَنْ إِلَى حَدِيثَةِ الْمَوْصِلِ
 طُولًا وَمِنْ الْقَادِسِيَّةِ إِلَى حُلُوانَ عَرْضًا لَكِنْ لَيْسَ لِلْبَصْرَةِ
 حَكْمُهُ إِلَّا الْفَرَاتُ شَرْقِيٌّ دَجَلَتُهَا وَنَهْرُ الصَّرَاقَةِ غَرْبِيٌّ وَأَبْنِيَّتُهُ
 يَجُوزُ بَيْعُهَا وَفَتْحَتْ مَكَّةُ صَلَاحًا وَمَسَاكِنُهَا وَأَرْضُهَا الْحَيَاءُ مِلْكُ
 «فصل» لِمُسْلِمٍ مَخْتَارٍ غَيْرِ صَبِيٍّ وَجَنُودٍ وَأَسِيرٍ أَمَانُ حَرْبِيٍّ
 مَحْصُورٍ غَيْرِ أَسِيرٍ وَنَحْوِ جَائِسُوسٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَاقْتُلْ بِمَا يَفِيدُ

مقصوده ولو رسالة وإشارة إن علم الكافر الأمان وليس لنا نبذه
بلا تهمة ويدخل فيه ماله وأهله بدارنا إن آمنه إمام وكذا
بدارهم إن شرطه إمام وسن لمسلم يدار كفر أمكنه إظهار دينه
ولم يرج ظهور إسلام بمقامه هجرة ووجبت إن لم يمكنه وأطاعها
كهرب أسير ولو أذلوقه بلا شرط فله اغتيالهم أو على إنهم في
أمانه أو عكسه حرم فإن تبعه أحد فضائل أو على أن لا يخرج
من دارهم ولم يمكنه ما ر حرم وفاء ولا إمام معاقد كافر يدل
على قلعة كذا بأمة منها فإن فتحها بدلائله وفيها الأمة حية ولم
تسلم قبله أعطيتها أو أسلمت قبله وبعد العقد أومات بعد الظفر
فقيمتها وإلا فلا شيء له

« كتاب الجزية » أركانها عاقد ومعهود له ومكان ومال
وصيغة وشرط فيهما ما في البيع وهي كأقرتكم أو أذنت في
إقامتكم بدارنا على أن تلتزموا كذا وتتناقذوا لحكمنا وقبلنا
ورضينا وصدق كافر في دخلت إجماع كلام الله أو رسولا
أو بأمان مسلم وفي العاقد كونه إماما وعليه اجابة إذا طلبوا
وأمن وفي المعهود له كونه متمسكا بكتاب لجد أعلى ولم نعلم

تمسكه به بعد نسخه حرّاً ذكر غير صبيّ وجنون وتُلقى
 افاقته جنون كثير ولو كمل عقد له ان التزم جزية والا بلغ
 المأمن وفي المكان قبوله فيمنع كافر اقامة بالحجاز وهو مكة
 والمدينة واليمامة وطرقها وقرائها فلو دَخاه بلا اذن امام اخرجهُ
 وعزّر عالمًا بالتحريم ولا يأذن له الا لمصلحة لنا كرسالة وتجارة
 فيها كبير حاجة ولا فلا يأذن له الا بشرط أخذ شيء منها ولا
 يقيم الا ثلاثة فان مرض فيه وشق نقله أو خيف منه تركه فان
 مات وشق نقله دفن ثم ولا يدخل حرم مكة فان كان رسولاً
 خرج له امام يسمعه فان مرض أو مات فيه نقل وفي المال
 كونه ديناراً كثيراً كل سنة لكن لا يعقد لسفيه بأكثر وسن
 مما كسبه غير فقير فيعقد لتوسط بدينارين ولغني بأربعة ولو
 أسلم أو مات أو جن أو أُحجر عليه بعد سنة بجزية كدين
 آدمي أو في اثني عشر سنة فتؤخذ الجزية برفق وسن لا امام
 أن يشرط على غير فقير ضيافة من يمر به منازلة على جزية
 ثلاثة أيام فأقل ويذكر عدد ضيفان رجلاً وخيلاً ومنزلهم
 كنيسة وفاضل مسكن وجنس طعام وأدم وقد رها لكل منا

والعلف لا جنسه وقدره لا الشعير فيقدره وله إجابة من طلب
 أداء جزية باسم زكاة إن رآه وتضعيفها عليه لا الجبران ولا يأخذ
 قسط بعض نصاب ثم المأخوذ جزية «فصل» لزمن الكف
 مطلقاً والدفع عنهم لا يدار حرب خلت عن مسلم إلا إن شرط
 أو انفردوا بجوارنا وضمان ما تتلقه عليهم نفساً ومالاً ومنعهم
 أحداث كنيسة ونحوها وهدمها لا يبدل فتحناه صلحاً وشرطاً لنا
 مع أحدهما أو إبقائهما أو لهم ومنعهم مساواة بناء لبناء جار
 مسلم وركوباً لحيل وبسرج أو ركب نحو حديد والجاؤهم لزحمتنا
 إلى أضيق طريق وعدم توقيرهم وتصديرهم بمجلس به مسلم
 وأمرهم بغير أو زناز فوق الثياب وبتميزهم بنحو خاتم حديد
 إن تجردوا بمكان به مسلم ومنعهم إظهار منكر بيننا فإن خالفوا
 عزروا ولم ينتقض عهدهم ولو قاتلونا أو أبوا جزية أو إجراء حكمنا
 انتقض ولو زنازى بمسلة ولو بشكاح أو دل أهل حرب على
 عورة لنا أو دعا مسلماً لكفر أو سب الله أو نبياً أو الإسلام
 أو القرآن بما لا يُدينون به أو فعل نحوها انتقض عهده إن شرط
 انتقاضه به ومن انتقض عهده بقتال أو بغيره ولم يسأل

تجديد عهد فللإمام الخيرة فيه فإن أسلم قبلها تعين من ومن
انتقض أمانه لم ينتقض أمان ذراريه ومن نبذه واختار دار
الحرب بلغها

« كتاب الهدنة » إنما يعقد لها لبعض إقليم واليه أو إمام
ولغيره إمام لمصلحة كضعفنا أو رجاء إسلام أو بذل جزية فإن لم
يكن ضعف جازت إلى أربعة أشهر وإلا فإلى عشر سنين بحسب
الحاجة فإن زيد بطل في الزائد ويفسد العقد لإطلاقه وشرط
فاسد كمنع فك أسرا أو ترك ما نالهم أو رد مسلمة أو عقد
جزية بدون دينار أو دفع مال اليهم ونصح على أن ينتقض إمام
أو معين عدل ذو رأي متى شاء ومتى فسدت بالغنائم مأمنهم
أو صحت لزمنا الكف عنهم حتى تنقضي أو تنقض بتصريح
أو نحوه كقتالنا أو مكاتبة أهل حرب بعورة لنا أو نقض
بعضهم بلا إنكار باقهم وإذا انتقضت جازت اغارة عليهم ببلادهم
وله بأماره خيانة نبذ هدية لا جزية ويبلغهم مأمنهم ولو شرط
رد من جاء منهم أو أطلق لم يرد واصل إسلام إلا إن كان في
الأولى ذكرا حرا غير صبي ومجنون طلبته عشيرة أو غيرها

وقدّر على قهره ولم يجب دفع مهر لزّوج والرّد بتخلية ولا يلزمه رجوع وله قتل طالبه ولنا تعريض له به ولو شرط ردّ مرتدّ أزّمهم الوفاء فان أبوا فناقضون وجاز شرط عدم ردّه

«كتاب الصيد والذبايح» أركان الذبيح ذبيح وذابح وذبيح وآلة فالذبيح قطع حلقوم ومريء من مقدور وقتل غيره بأي محل ولو ذبح مقدوراً من قفاه أو أذنه عصي وشرط في الذبيح قصد فلو سقطت مذبة على مذبح شاة أو احتكت بها فاندبحت أو استرسلت جارحة بنفسها فقتلت أو أرسل سهماً لا لصيد فقتل صيداً حرم كجارحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغاب ثمّ وجده ميتاً لا إن رماه ظانه حجراً أو سرباً ظباءً فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها وسنّ نحر لابل قائمة معقولة ركبة يسرى وذبيح نحو بقر مضطجماً جنباً أيسر مشدوداً قوائمه غير رجل يميني وأن يقطع الودجين ويحدّ مديته ويوجهه ذبيحته لقلبه ويسمّي الله وحده ويصلى على النبي وفي الذابح حلّ نكاحنا لأهل ملته وكونه في غير مقدور بصيراً وكره ذبح أعمي وغير مميز وسكران وحرم ما شارك

فيه من حل ذبحه غيره لا ماسبق إليه آله الأول فقتله أو
أنته إلى حركه مذبح وفي الذبيح كونه ما كولا فيه حياة
مستقرة ولو أرسل آله على غير مقدور فجرحته ولم يترك ذبحه
بتقصير حل إلا عضواً أبانه بجرح غير مذفف وما تعذر ذبحه
لوقوعه في نحو بر حل بجرح يزهد ولو بسهم لا بجارحة وفي
الآله كونها محددة تجرح كحديد وقصب وحجر إلا عظماً فلو
قتل بثقل غير جارحة كبندقه ومدية كآلة أو بمثل أو بمحدد
كبندقه وسهم حرم لأن جرحه سهم في هواية وأثر فسقط
بأرض ومات أو قتل باعانة ريح للسهم أو كونها في غير مقدور
جارحة سباع أو طير ككباب وفهد وصقر معلقة بأن تنزجر
بزجره وتسترسل بإرسال وتمسك ولا تأكل منه مع تكرر
يظن به تأديها ولو تعلمت ثم أكلت من صيد حرم واستؤنف
تعليمها « فصل » يملك صيد بإبطال منعه قصداً كضبط
بيد وتذيف وإزمان ووقوعه فيما نصب له والجانة لمضيق بحيث
لا ينفلت فيهما ولا يزول ملكه عنه بانقلابه وإرساله ولو تحول
حمايه لبرج غيره لزمه تمكينه فان عسر تميزه لم يصح تملكه

أحدهما شيئاً منه لثالث فإن علم العدد واستوت القيمة وباعاه
 صح ولو جرحاً صيداً معاً وأبطلاً منعتُهُ فإلها أو أحدهما فله أو
 مُرتباً وأبطلها أحدهما فله ثم بعد إبطال الأول بازمان إن ذفَّفَ
 الثاني في مذبح حلٍّ وعليه للأول أرشٌ أو في غيره أو لم يذفَّفْ
 ومات بالجر حين حرم ويضمنُ للأول قيمته ولو ذفَّفَ أحدهما فيه
 وأزمن الآخرُ وجهل السابق حرم

(كتاب الأضحية) التضحية سنة وتجب بنحو نذر

وكره لمريدِها إزالة نحو شعر في عشر الحجة وتشرى حتى
 يضحى وسن أن يذبح رجل بنفسه وأن يشهد من وكل وشرطها
 نعم وبلوغ ضان سنة أو لاجذاعه وبقرٍ ومعن سنتين وإبل خمساً
 وقد عيب ينقص ما كولا ونية عند ذبح أو تعيين لا فيما
 عين بنذر وإن وكل بذبح كفت نيته وله تهويضها لمسلم مميز
 ويجزى بعير أو بقرة عن سبعة وشاة عن واحد وأفضلها بسبع
 شياه فواحد من إبل فبقر فضان فمعز فشرك من بعير ووقتها
 من مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس نحر
 إلى آخر تشرى والأفضل تأخيرها إلى مضى ذلك من ارتقاعها

كرمح ومن نذر مَعِينَةٍ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ عَيْنَ لُزْمِهِ ذَبْحٌ فِيهِ فَان
تَلَفَتْ فِي الثَّانِيَةِ بَقِيَ الْأَصْلُ أَوْ فِي الْأَوَّلَى بَلَا تَقْصِيرَ فَلَاشَى أَوْ
بِهِ لُزْمُهُ الْأَكْثَرُ مِنْ مِثْلِهَا وَقِيمَتِهَا لِيَشْتَرِيَ بِهَا كَرِيمَةً أَوْ مِثْلِينَ
فَأَكْثَرَ وَسَنَ أَكَلٌ مِنْ أَضْحِيَّةٍ تَطَوُّعٍ وَإِطْعَامُ أَغْنِيَاءَ لَا تَمْلِكُهُمْ
وَيَجِبُ تَصَدُّقٌ بِلَحْمٍ مِنْهَا وَالْأَفْضَلُ بِكَالِهَا إِلَّا لِقْمًا يَأْكُلُهَا وَسَنَ
إِنْ جَمَعَ أَنْ لَا يَأْكُلَ كُلُّ فَوْقَ ثَلَاثٍ وَلَا يَتَصَدَّقَ بِدُونِهِ وَيَتَصَدَّقُ بِجُلْدِهَا
أَوْ يَنْتَفِعَ بِهِ وَوَلَدُ الْوَاجِبَةِ كَهِيَ وَلَهُ أَكَلُ وَلَدٍ غَيْرِهَا وَشَرْبُ
فَاضِلٍ لِبَنِيهَا وَلَا تَضْحِيَّةَ لِأَحَدٍ عَنْ آخَرَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَلَوْ مِثْقَالَ
لَرَقِيقٍ فَإِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ وَقَعَتْ لِسَيِّدِهِ أَوْ لِلْمَسْكَاةِ (فَصْلُ)
سَنَ لِمَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَةُ فِرْعَهِ أَنْ يَقَعَّ عَنْهُ وَهِيَ كَضْحِيَّةٍ وَسَنَ لَذَكَرِ
شَاتَانٍ وَغَيْرِهِ شَاةٌ وَطَبَخُهَا وَبَحَلُهَا وَأَنْ لَا يَكْسِرَ عَظْمَهَا وَأَنْ تَذْبَحَ
سَابِعَ وَلَادَتِهِ وَيُسَمَّى فِيهِ وَيَحْلَقُ رَأْسَهُ بَعْدَ ذَبْحِهَا وَيَتَصَدَّقُ بِزَنْتِهِ
ذَهَبًا فَفَضَّةً وَيُؤْذَنُ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى وَيَقَامُ فِي الْيُسْرَى وَيَحْنُكُ بَتَمَرٍ
خَلْوٍ حِينَ يُولَدُ

(كِتَابُ الْإِطْعَمَةِ) حَلَّ دَوْدُ طَعَامٍ لَمْ يَنْفَرْدْ وَجَرَادٌ وَسَمَكٌ
فِي حَيَاةٍ أَوْ مَوْتٍ وَكَرَاهُ قَطْعُهَا وَحَرَمَ مَا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ

كضفدع وسرطان وحية وحل من حيوان بر جنين مات بذكاة
 أمه ونعم وخيل وبقر وحش وحمارة وطي وضع وضب وأرب
 وتلب وبربع وفنك وسمور وغراب وزرع وتعامه وكركي
 وأوز ودجاج وحم وهو ماعب وما على شكل عصفور بأنواعه
 كعندليب وصموة وزر زور لا حمارة أهلي ولا ذو ناب وخب
 كأسد وقرد وكسقر ونسر ولا ابن آوى وهرة ورخمة وبغاث
 وبيضاء وطاووس وذباب وحشرات كخفساء ولا ما أمر بقتله
 أو نهى عنه كمقرب وحية وحدأة وفارة وسبع ضار وكخفاف
 ونحل ولا ما تولد من ما كول وغيره وما لا نص فيه إن استطابه
 عرب ذو يسار وطباع سليمة حال رفاهية حل أو استخشوه
 فلا فإن اختلفوا فالأكثر فقريش فإن اختلفت أو لم تحكم بشيء
 اعتبر بالأشبه وما جهل اسمه عمل بتسميتهم وحرم متنجس
 وكرة جلالة تغير لهما إلى أن يطيب لا بنحو غسل وكرة لحر
 ما كسب بمخامرة نجس كحجم وسن أن يناول مملوكه وعلى
 مضطرسد رمة من محرم وجده فقط وليس نبياً إلا أن يخاف
 محذوراً فيشبع وله قتل غير آدمي معصوم لا كله ولو وجد طعام

غائب أكلَ وغرمَ أو حاضِرٌ مُضطرٌّ لم يَلْزِمهُ بذلُه فإن آثرَ مُسْلِمًا
جَازَ أو غيرَ مُضطرٍّ لزمهُ لمعصومٍ بَشَمَنِ مِثْلٍ مَقْبُوضٍ إِنْ جَضَرَ
وإِلَّا فَنَفِي ذِمَّةٍ وَلَا عَمَلٍ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ فَإِنْ مَنَعَ فَلَهُ قَهْرُهُ وَإِنْ قَتَلَهُ أَوْ
وَجَدَ مَيْتَةً وَطَعَامَ غَيْرٍ لَمْ يَبْذُلْهُ أَوْ صَيْدًا حَرَمَ بِأَحْرَامٍ أَوْ حَرِيمٍ
تَعَيَّنَتْ وَحَلَّ قَطْعُ جِزْئِهِ لَا كُلُّهُ إِنْ فَقَدَ نَحْوَ مَيْتَةٍ وَكَانَ
خَوْفُهُ أَقْلُ

(كِتَابُ الْمَسَافَةِ) هِيَ سَنَةٌ وَلَوْ بِعَوَضٍ وَلَا زِمَّةٌ فِي حَقِّ
مَلْزَمَةٍ فَلَيْسَ لَهُ فُسْخُهَا وَلَا تَرْكُ عَمَلٍ وَلَا زِيَادَةُ وَنَقْصٌ فِيهِ وَلَا
فِي عَوَضٍ وَشَرْطُ كَوْنِ الْمُعْقُودِ عَلَيْهِ عِدَّةٌ قَتَالٍ كَذِي حَافِرٍ وَخُفٍّ
وَلَصَلٍّ وَرَمَى بِأَحْجَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ إِلَّا كَطِيرٍ وَضِرَاعٍ وَكَرَّةٍ مَحْجَنٍّ
وَبَنْدُقٍ وَعَوْمٍ وَشَطْرَنْجٍ وَخَاتَمٍ بِعَوَضٍ وَجَنْسًا أَوْ بَغْلًا وَحِمَارًا
وَعَلْمٌ مَسَافَةٌ وَمَبْدِئٌ مُطْلَقًا وَغَايَةٌ لِرَاكِبِينَ وَلِرَاكِبِينَ إِنْ ذَكَرْتَ
وَتَسَاوُفِيهَا وَتَعْيِينَ الْمُرْكُوبِينَ وَلَوْ بِالْوَصْفِ وَالرَّاكِبِينَ وَالرَّاكِبِينَ
بِالْعَيْنِ وَيَتَعَيَّنُونَ بِهَا وَإِمَّا كَانَ سَبْقُ كُلِّ وَقْطَعَةٍ الْمَسَافَةِ بِلَا نَدْوَرٍ
وَعَلْمٌ عَوَضٌ وَيُعْتَبَرُ عِنْدَ شَرْطِهِ مِنْهَا مُحَلَّلٌ كَقَهْرِهِ وَهُوَ مَرْكُوبُهُ
يَغْنَمُ وَلَا يَغْرَمُ فَإِنْ سَبَقَهَا أَخَذَ الْعَوْضِينَ أَوْ سَبَقَهُ وَجَاءَ مَعًا

أولم يسبق أحدٌ فلا شيء لأحد أو جاء مع أحدهما فعوض هذا
 لنفسه وعوض المتأخر للمحلل ومن معه ولا فعوض
 المتأخر للسابق ولو تسابق جمع وشرط للثاني مثل الأول
 أو دونه صح وسبق ذي خف بكتد وحافر بعق وشرط
 لمناضلة يسان بادي وعدد رمى وإصابة وبيان قدر غرض
 وارتقاعه إن لم يفلب عرف لا مبادرة بأن يد راحدهما بإصابة
 المشروط من عدد معلوم مع استوائهما في الرمي أو اليأس منه فيها
 ومحاطة بأن يزيد إصابته على إصابة الآخر بكذا منه ونوب
 ويحمل المطلق على المبادرة وأقل نوبه ولا قوس وسهم فان
 عين لغا وجاز لإبداله بمثله وشرط منه مفسد وسن بيان صفة
 إصابة الغرض من قرع وهو مجردها أو خرق بأن ينقبه ويسقط
 أو خسق بأن يثبت فيه وإن سقط أو مرق بأن ينفذ فان أطلقا
 كفي القرع ولو عين زعيمان حزينين متساويين جاز لا بقرعة فان
 عين من ظنه إرامياً فأخلف بطل فيه وفي مقابله لا في الباقي
 ولهم الفسخ فان أجازوا وتنازعوا في مقابله فسخ وإذا فضل
 حزب قسم العوض بالسوية لا الإصابة إلا أن شرط ويعتبر

بِنَصْلِ فَلَوْ تَلَفَ وَتَرَّ أَوْ قَوْسٌ أَوْ عَرْضٌ مَا انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ
وَأَصَابَ حُسْبَ لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَحْسَبْ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُتَصَّرْ وَلَوْ نَقَلْتُ
رِيحَ الْغُرْضِ فَأَصَابَ مَحَلَّهُ حُسْبَ لَهُ وَإِلَّا حُسْبَ عَلَيْهِ وَلَوْ نَرَطَ
خَسَقٌ فَلَقِيَ صَلَابَةً فُسَقَطَ حُسْبَ لَهُ

« كِتَابُ الْإِيمَانِ » الْيَمِينُ تَحْقِيقُ مُحْتَمِلٍ بِمَا اخْتَصَّ اللَّهُ
تَعَالَى بِهِ كَوَالِدِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَمَنْ نَفْسِي
بِيَدِهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ غَيْرَ الْيَمِينِ وَبِمَا هُوَ فِيهِ أَغْلَبُ كَالرَّحِيمِ وَالْخَالِقِ
وَالرَّازِقِ وَالرَّبِّ مَا لَمْ يَرِدْ بِهِ غَيْرُهُ أَوْ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ وَاءُ كَالْمُجُودِ
وَالْعَالَمِ وَالْحَيُّ إِنْ أَرَادَهُ وَبَصَفَتِهِ كَمُظْمَتِهِ وَعِزَّتِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ وَكَلَامِهِ
وَمَشِئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَحَقِّهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِالْحَقِّ الْعِبَادَاتِ وَاللَّذِينَ
قَبْلَهُ الْمَعْلُومَ وَالْمَقْدُورَ وَبِالْبَقِيَّةِ ظُهُورَ آثَارِهَا وَحُرُوفَ الْقِسْمِ بَاءُ
وَوَاوُتَاءُ وَيَخْتَصُّ اللَّهُ بِالنَّاءِ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ بِثَلَاثٍ آخِرُهُ أَوْ تَسْكِينُهُ
فَكُنَايَةٌ وَأَقْسَمْتُ أَوْ أَقْسَمْتُ أَوْ حَانَفْتُ أَوْ أَحْلَفْتُ بِاللَّهِ لَا أَفْعَلُنَّ
يَمِينُ إِلَّا إِنْ نَوَيْتَ خَيْرًا وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ أَنْتَفَعَلُنَّ
يَمِينُ إِنْ أَرَادَ يَمِينُ نَفْسَهُ لَا إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَاذَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَحْوُهُ
وَتَصَحَّ عَلَى مَاضٍ وَغَيْرِهِ وَتَكَرَّرَ إِلَّا فِي طَاعَةِ وَدَوِّي وَحَاجَةٍ

فان حلف ارتكاب على مَعْصِيَةٍ عَصَى وَلَزَمَهُ حَنْثٌ وَكَفَّارَةٌ أَوْ مُبَاحٌ
 سَنٌّ تَرَكَ حَنْثَهُ أَوْ تَرَكَ مَنَدُوبًا أَوْ فَعَلَ مَكْرُوهًا سَنٌّ حَنْثُهُ
 وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَوْ كَسَمَهَا كَرَهُ وَلَهُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةٍ بِإِلَّا صَوْمٍ عَلَى
 أَحَدِ سَبَبِيهَا كَمَنْذُورٍ مَالِي (فصل) خَيْرٌ فِي كَفَّارَةِ يَمِينٍ بَيْنَ
 إِعْتِاقِ كَظَاهِرٍ وَتَمْلِيكِ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ كُلِّ مُدٍّ أَمِنْ جَنْسِ
 فِطْرَةٍ أَوْ مَسْمُومَةٍ كَسَوَةٍ وَلَوْ مَلْبُوسًا لَمْ تَذْهَبْ قُوَّتُهُ وَلَمْ يَصْلَحْ
 لِلْمَدْفُوعِ لَهُ كَقَمِيصٍ صَنِيرٍ وَعِمَامَةٍ وَإِزَارَةٍ وَسِرَاوِيلَةٍ لَكَبِيرٍ
 لَا نَحْوِ خَفٍّ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ كُلِّ بَغِيرٍ غِيَّةٍ مَالَهُ لَزَمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ
 وَلَوْ مُفَرَّقَةٍ فَإِنْ كَانَ أَمَةً تَحُلُّ لَمْ تَصُمْ إِلَّا بِأَذْنِ كَفِيرِهَا وَالصَّوْمُ
 يَضُرُّهُ وَقَدْ حَنْثَ بِإِلَّا إِذْنٌ وَمِنْ بَعْضِ مَكْرَهٍ فِي غَيْرِ إِعْتِاقٍ
 (فصل) حَافٍ لَا يَسْكُنُ أَوْ لَا يَقِيمُ بِهَا فَكُتَّ بِإِلَّا عُذْرُ حَنْثٍ
 وَإِنْ بَعَثَ مَتَاعَهُ كَمَا لَوْ حَافٍ لَا يَسَاكُنُ وَهِيَ فِيهَا فَكُتَّ لِإِنِّاءٍ
 حَائِلٍ لَا إِنْ خَرَجَ أَحَدُهُمَا حَالًا أَوْ حَافٍ لَا يَدْخُلُهَا وَهُوَ فِيهَا
 أَوْ لَا يَخْرُجُ وَهُوَ خَارِجٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَاسْتَدَامَ وَيَمُتُّ بِاسْتِدَامَةٍ
 وَبَلَسٍ وَمَنْ حَافٍ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ حَنْثٌ بِدُخُولِهِ دَاخِلَ بِلَهِهَا
 وَلَوْ بِرِجْلِهِ مُسْتَمِدًّا عَلَيْهَا فَقَطُّ لَا بِصُعُودِ سَطِيعٍ وَلَوْ مَحْوَطًا

لَمْ يُسْقَفْ وَلَوْ دَارَتْ خَيْرَ دَارٍ فَدَخَلِي لَمْ يَمْنَحْ أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَ
 زَيْدٍ حَنْتَ بَمَا يَمْلِكُ بَا أَوْ تَعْرِفُ بِهِ فَارْتِ ارَادَ مَسْكَنَهُ فِيهِ أَوْ
 لَا يَدْخُلُ دَارَهُ أَوْ لَا يَكَلِّمُ دِيَارَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ فَرَأَى مَا كَانَ فَدَخَلَ
 وَكَلَّمَ لَمْ يَمْنَحْ إِلَّا أَنْ يُشِيرَ وَلَمْ يَرِدْ مَا دَامَ بِالسَّكَّةِ أَوْ لَا يَدْخُلُ
 دَارًا مِنْ ذَا الْبَابِ حَنْتَ بِالْمَنْعِ أَوْ يَتَنَاقَبُ بِهِ أَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى
 زَيْدٍ فَخَلَّ عَلَى قَوْمِهِ وَهُوَ فِيهِمْ حَنْتَ رَأَى اسْتِثْنَاءً فِي نَفْسِهِ مِنْ
 السَّامِ يَمْنَحُ لَمْ يَمْنَحْ (فَسَلِ) سَلَّ لَمْ يَأْتِ رُؤُوسًا
 حَنْتَ رُؤُوسَ نَعَمْ لَا رُؤُوسَ دَائِرَةٍ وَمَعْدُ إِلَّا أَنْ تَنْ مِنْ بَلَدٍ تَبَاعُ
 فِيهِ مُفْرَدَةٌ أَوْ يَنْفِذًا فَيُفَارِقُ بَائِثُهُ حَيًّا كَذَبَانٍ وَتَعْلِيمٍ أَوْ لَحْمًا
 فَلَحْمٍ أَوْ تَوَلَّى وَلَوْ لَحْمَ رَأْسٍ وَاسَانٍ لَا تَعْلَمُ وَجَرَادٍ وَيَتَنَاوَلُ
 شَحْمَ ظَهْرٍ وَتَجَنَّبَ لَا بَطْنٍ وَتَعَيْنَ وَالشَّحْمَ عَكْسُهُ وَالْأَلْيَةُ وَالسَّامُ
 أَيْسَارُ حَيًّا وَلَا لَحْمًا وَلَا يَتَنَاوَلُ أَحَدُهُمَا إِلَّا خَرَّ وَالدَّسَمُ يُتَنَاوَلُهُمَا
 وَشَحْمٌ نَحْوُ ظَهْرٍ وَدُهُنًا وَيَتَنَاوَلُ لَحْمَ الْبَقَرِ بِأَمُوسًا وَبَقَرٍ وَشِ
 وَالْخَبْزُ كُلُّ خَبْزٍ وَلَوْ مِنْ أَوْزٍ وَبَاقِلًا وَذَرَّةً وَجَمِيسٍ وَإِنْ تَرَدَّهُ
 وَالطَّعَامُ قَوْتًا وَفَاكَةً وَالْفَاكَةُ رَطْبًا وَغَنًا وَرُمَانًا وَتَرْجًا وَرَطْبًا
 وَيَابِسًا وَلِيمُونًا وَنَبَاتًا وَبَطِيخًا وَبُفَّتَقٍ وَغَيْرُهُ لَا قَتَاءَ وَخِيَارًا

وباذنجاناً وجزراً ولا يتناول التمر يابساً ولا البطيخُ والتمر والجوز هنيئاً
ولا الرطبُ تمرّاً أو بسرّاً ولا العنبُ زيبياً وعكوسها ولو قالَ
لا أكلُ ذَا البرِّ حنثَ به على هيئته ولو مطبوخاً لا على غيرها أو ذَا
فبالجميع أو ذَا الرطبِ فأكله تمرّاً أو لا أكلهم الصبي أو ذَا العبدِ
فكلمه كاملاً لم يحنثْ أو لا أكلُ من ذِي البقرة أو من ذِي
الشجرة حنثَ بما يؤكلُ منهما لا بولدٍ ولبنٍ ونحو ورقٍ أو لا أكلُ
سويقاً فسفه أو تناوله بآلة أو مائعاً فأكله بخبز حنثَ لا إن
شربه أو لا أشربه فبالعكس أو لا أكلُ سمنّاً فأكله بخبز أو في
عصيدة وعينه ظاهرة حنثَ (فصل في حلفه لا يأكلُ
ذِي التمرة فاختلطت بتمر فأكله إلا بعض تمره لم يحنثْ أولياً كلنها
فاختلطت أو ذِي الرمانة لم يبرأ إلا بالجميع أو لا يلبسُ ذين لم
يحنثْ بأحدهما أو لا ذَا ولا ذَا حنثَ به أولياً كلن ذَا غداً فتلفَ
أو مات في غدٍ بعدَ تمكنه أو أتلفه قبله حنثَ أو ليقضين حقه
عند رأس الهلال فليقض عند غروب آخر الشهر فإن خالف مع
تمكنه حنثَ لا إن شرع في مقدمة القضاء حينئذ فتأخر أو
لا يتكلم لم يحنثَ بما لا يبطل الصلاة أو لا يكمله فسلم عليه لا إن

كاتبه أو راسله أو أشار إليه أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها
أو لا مال له حنث بكل مال وإن قل حتى بمدبره ودينه ولو
مؤجلاً لا بمكاتب أو ليضربنه برما يسمى ضرباً ولو لطمأوو كزاً
ولا يشترط إيلام إلا إن يصفه بنحو شديد أو ليضربنه مائة
سوط أو خشبة فضربه ضربة بمائة مشدودة أو في الثانية
بعشال عليه مائة غصن بر وإن شك في إصابة الكل أو مائة
مرة لم يبر هذا أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه فقارقه ولو
بوقوف أو بفسل أو أبراه أو أحال أو احتال حنث لا إن فارقه
غريمه وإن استوفى وقارقه ووجده غير جنس حقه وجهله أو
رديثاً لم يحنث أو لا رأى منكراً إلا رفعه إلى القاضي فراه بر
بالرفع إلى قاضي البلد فإن مات وتمكن فلم يرفعه حنث أو إلى
قاض بر بكل قاض أو إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو معزولاً
فإن نوي مادام قاضياً وتمكن فلم يرفعه حتى عزل حنث

(فصل) حلف لا يفعل كذا وأطلق يحنث بفعله لا بفعل
وكيله إلا فيما لو حلف لا ينكح فيحنث بقبول وكيله له لا بقبوله
هو لغيره ولا يحنث بفاسد إلا بنسك أو لا يهب حنث بتملك

تطوع في حياة أو لا يتصدق لم يثبت بهبة أو لا يأكل طعاماً
أو من طعام اشتراه زيد حنث بما اشتراه زحده ولو سلساً
لا لأن اختلاط بغيره لم يثبت أن كاه منه أو لا يدخل داراً اشتراها
زيد لم يثبت بدار أخذها بآخر شراء كسفة

(كتاب النذر) أركانها دينية ومنذورة وناذرة وشرطية
لإسلام واختيار وتعود تصرف فيها ينذر وفي الصيغة لفظ
يُشعر بالتزام كلف على أو على كذا وفي المنذور كونه قرينة لم
تتبن كتمن وعادة وقراءة سورة مكية وطول قراءة صلاة
وصلاة جماعة فلو نذر غيرهما لم يصح ولم يلزمه كفارة والنذر
ضربان نذر لجأج بأن يمنع أو يحث أو يحقق خبراً غصباً بالتزام
قرينة كان كلمته فعلي كذا وفيه ما التزمه أو كفارة يمين ولو قال
فعل كفاة يمين أو نذر لزمته ونذر تبرر بأن يلتزم قرينة بلا
تعلق كلفي كذا أو بتعلق بحدث نعمة أو ذهاب نقية كان
شفي الله مريض فعلي كذا فيلزمه ذلك حالاً أو عند وجود
الصفة ولو نذر صوم أيام سن تجليه فان قيد بتفريق أو موالاة
وجب أو سنة مئة لم يدخل عيد وتشرق وحيض ونفاس

ورمضانُ فلا قضاء ولا يجبُ بما أفطره من غيرها استئنافُ
سنة إلا إن شرطَ تَتابعها أو مُطلقة وجبَ تَتابعها إن شرطه ولا
يقطعه ما لا يدخلُ في مُعينة وينضبه غيرَ زمنِ حيض ونفاسٍ
متصلاً بآخر السنة أو الأثنين لم يقضها إن وقعت فيما مر أو في
شهرين لزمه صومهما تبعاً وسبقاً أو يوم بعينه من جمعة تعين
فإن نسيه صامَ يومها ومن نذر إتمامَ نفل لزمه أو صومَ بعضِ يومٍ
لم ينمقد أو يومَ قدومِ زيد انمقدَ فإن صامه عنده وإلا فإن قدم
أيلاً أو يوماً مما مر سقطَ وإلا لزمه القضاء أو التالى له وأوّل
خمس بعد قدومِ عمره وقدمَ في الاربعاء صامَ الخميسَ عن أولهما
وقضى الآخر (فصل) نذر إتيانِ الحرم أو شيء منه لزمه
نسك أو الماشى إليه لزمه مع نسكٍ مشى من مسكنه أو أن يحجَّ
أو يعتمر ماشياً لزمه مشى من حيثُ أحرمَ فإن ركبَ أجزأه
ولزمه دمٌ أو نسكاً وتغضبُ أُنابَ وسنٌ تعجيله أولٌ تمكّنه فإن
ماتَ بعده فعلٌ من ماله أو أن يفعله عاملاً مُعيناً وتمكّن لزمه
فإن فاتهُ بلا عذر أو بمرض أو خطأ أو نسيانٍ بعد إحرامه قضى
أو صلاةً أو صوماً في وقت قفاته قضى أو أهداه شيء إلى الحرم

لزمه حمله اليه إن سهل وصرفه لمساكينه أو تصدق على أهل
بلد معين لزمه أو صومه بمكان لم يتعين أو صلاة به فكاعتكاف
أو صوماً فيوم أو أياماً فثلاثة أو صدقة فيتمول أو صلاة
فركعتان بقيام قادر أو صلاة قاعداً جاز قائماً لا عكسه أو عتقاً
فرقبة أو عتق كافرة أو معيبة أجزاء كاملة فإن عين ناقصة تعينت
(كتاب القضا) توليه فرض كفاية فمن تعين له في ناحية
لزمه طلبه وقبوله فيها أو كان أفضل سئله أو مفضولاً ولم
يتمنع الأفضل كرهاله أو مساوياً فكذا إن اشتهر وكفى وإلا سئله
له وشرط القاضي كونه أهلاً للشهادات كافيًا مجتهداً وهو العارف
بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها وحال الرواة ولسان
العرب وأقوال العلماء فإن فقد الشرط فولى سلطان ذو شوكة
مسلم غير أهل نفذ قضاؤه للضرورة وسن لا مام أن يأذن للقاضي
في الاستخلاف فإن أطلق التولية استخلف فيما عجز عنه أو
الأذن فطلقاً وشرطه كالقاضي إلا أن يستخلفه في خاص كسباع
دينه فيكفي علمه بما يشاق به ويحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده ولا
يشرط عليه خلافه وجاز نصب أكثر من قاض بمحل إن لم

يُشَرَطُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْحَكْمِ وَتَحْكِيمِ اثْنَيْنِ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ فِي غَيْرِ
مُعَقُّوبَةٍ لِلَّهِ وَلَا يَنْفَعُ حَكْمُهُ إِلَّا بِرِضَاهُمَا قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا
قَاضِيًا وَلَا يَكْفِي رِضَا جَانٍ فِي ضَبْطِ دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا
قَبْلَهُ امْتَنَعَ (فصل) زَالَتْ أَهْلِيَّتُهُ بِنَحْوِ جُنُونٍ أَوْ اغْمَاءٍ
لِانْزَالِ فَلَو عَادَتْ لَمْ تَعُدْ وَلَا يَتَّهَى وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ وَالْإِمَامُ عَزْلُهُ بِخُلْ
وَبِأَفْضَلٍ وَبِمَصْلَحَةٍ وَإِلَّا حُرِّمَ وَيَنْفَعُ إِنْ وَجَدَ صَالِحًا وَلَا يَنْعَزِلُ
قَبْلَ بُلُوغِهِ عَزْلُهُ فَإِنْ عُلِقَ بِقِرَاءَتِهِ كِتَابًا انْزَلَ بِهَا وَبِقِرَاءَةِ عَلَيْهِ
وَيَنْعَزِلُ بِالْعَزَالِ نَائِبُهُ لَا قِيمَ يَتِيمٍ وَوَقْفٍ وَلَا مَنْ اسْتَخْلَفَهُ بِقَوْلِ
الْإِمَامِ اسْتَخْلَفَ عَنِ وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ وَوَالٍ بِالْعَزَالِ الْإِمَامُ وَلَا
يَقْبَلُ قَوْلَ مُتَوَلٍّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَى وَلَا مَعزُولٍ حَكَمَتْ بِكَذَا
وَلَا شَهَادَةُ كُلِّ بِحَكْمِهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ بِحَكْمِ حَاكِمٍ وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَاضِي
أَنَّهُ حَكَمَهُ وَلَوْ ادَّعَى عَلَى مُتَوَلٍّ جَوْرًا فِي حَكْمٍ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا بَيْنَتَهُ
أَوْ مَا يَتِمَّقُ بِحَكْمِهِ أَوْ عَلَى مَعزُولٍ شَيْءٌ فَكَفِيرُهُمَا (فصل)
تَثْبِتُ التَّوَلِيَّةُ بِشَاهِدَيْنِ يَخْرُجَانِ مَعَ الْمُتَوَلَّى يَخْبِرَانِ أَوْ بِاسْتِغَاثَةٍ
وَسَنٍّ أَنْ يَكْتُبَ مُوَلِيهِ لَهُ وَيُحِثُّ الْقَاضِي عَنْ حَالِ عُلَمَاءِ الْمَحَلِّ
وَعُدُولِهِ وَيَدْخُلُ يَوْمَ اثْنَيْنِ خَمِيسٍ فَسَبَتْ وَيَزَلْ وَسَطُ الْمَحَلِّ

وينظر أولاً في أهل الحبس فمن أقر بحق فعله فغناه ومن
قال ظلمت فعلي خصمه حجةً فإن كان غائباً كتب إليه ليحضر
ثم الأوصياء فمن وجدته عدلاً قريباً أقره أو فاسقاً أخذ المال
منه أو ضعيفاً عضده بمعين ثم يتخذ كاتباً عدلاً ذكر آخر آخراً
بكتابة بمناظره وسجلات شرطاً فقيهاً عفيفاً وافر عقل جيد خط
ندباً ومترجمين وأصم مسمعين أهل شهادة ولا يفرهما العمى
ويتخذ القاضي مزيين ودوة لتأديب وسجناً لاداء حق وللقوبة
ومجلساً رفيقاً وكره مسجد وقضاء عند تنير خلفه بنحو غضب
وأن لا يامل بنفسه أو وكيل معروف وسن أن يشاور الفقهاء
وحرم قبوله هدية من لا عادة له قبل ولايته أو زاد عليها في محلها
ومن له خصومة وإلا جاز وسن أن يشب عليها أو يردّها أو
يضعها بيت المال ولا يقضى بخلاف حكمه ولا به في عقوبة لله أو
قامت بينة بخلافه ولا لنفسه ورقيق كل وشريك في المشترك
ويقضي لكل غيره ولو أقر مدعياً عليه أو حالف المدعي أو أظلم
بينه وسأل القاضي أن يشهد بذلك أو الحكم بما ثبت والأشهاد
به لئله أو أن يكتب له محضراً أو سجلاً سن إجابته ونسختان

لإسداءه له وإلا خرى بديوان الحكم وإذا حكم فبان بما لا تقبل
 شهادته أو خلاف نص أو إجماع أو قياس جلي بأن لا حكم
 وقضاء رتب على أدلي تاذب ينفذ ظاهراً ولو رأي ورقة فيها
 حكمه أو شهادته أو شبهة شامدان أنه حكم أو شهد بذا لم يعمل
 به حتى يذكر وله حلف على ماله به تناق إجماعاً على خط نحو
 ثورته لأن وثق بأهاتيه وله رواية الحديث بخط محفوظ فصل
 تجب تسوية بين الخصمين في الأكرام لقيام ودخول واستماع
 وطلاقة وجه وجواب سلام ومجلس وله رفع مسلم وإذا حضراه
 سكت أو قال ليتكلم المدعي منكما فإذا ادعى طالب خصمه
 بالجواب فإن أقر فذاك أو أنكر سكت أو قال للمدعي أنك
 حجة فإن قال لي حجة وأريد حلقه مكن أو لائم أقامها قبلت
 وإذا ازدحم مدعون قدم بسبق علم فبقرعة بدعوي وسن
 تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة إن قلوا أو رم اتخذ شهود
 لا يقبل خير بل من علم حالهم عمل بعلمه وإلا استركاه كأن
 يكتب ما يميز الشاهد وأنشهود له وعليه وبه ويعت به لكل
 مزل ثم يشافه البوث بما ينده بلفظ شهادة ويكنى أنه عدل

وشرطُ المذكي كشاهدٍ مع معرفته بمرج و تعديل وخبرة باطن
 من يعد له بصحبة أو جوار أو معاملة ويجب ذكر سبب جرح
 ويعتمد فيه معاينة أو سماعاً منه أو استفاضة ويقدم على تعديل
 فإن قال المعدل تاب من سببه قدم ولا يكفي قول المدعي عليه
 هو عدل « باب القضاء على الغائب » هو جائز في غير
 عقوبة لله إن كان للمدعي حجة ولم يقل هو مقر للقاضي نصب
 مسخر ينكر ويجب تحليفه بعد حجه أن الحق عليه يلزمه
 أدائه كما لو ادعى على نحو صبي ولو ادعى وكيل على غائب لم
 يحلف ولو حضر وقال أبرأني موكلك أمر بالتسليم وله تحليفه
 أنه لا يعلم ذلك وإذا حكم بمال وله مال في عمله قضاء منه وإلا
 فإن سأل المدعي إنهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب أنها بأشهاد
 عدلين بحكم أو بسمع حجة ويسميها إن لم يعد لها وإلا فله ترك
 تسميتها وسن كتاب يذكر فيه ما يميز الخصمين وختمه ويشهدان
 بما جرى إن أنكر الخصم فإن قال ليس المكتوب اسمي حلف
 إن لم يعرف به أو لست الخصم وثبت أنه اسمه حكم عليه إن لم
 يكن ثم من يشركه فيه معاصراً للمدعي وإلا فإن مات أو أنكر

بعث للكاتب ليطلب من الشهود زيادة تمييز ويكتبها ولو شافه
الحاكم في علمه بحكمه قاضياً أمضاه في علمه وهو قضاء بعلمه والأثناء
بحكم يمضي مطلقاً وبسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة عدوى
وهي ما يرجع منها مبكراً إلى محله يومه (فصل) ادعى عيناً غائبة
عن البلد يؤمن اشتباهها بحيوان وعقار عرفاً سمع حجته وحكم
بها وكتب إلى قاضي البلد العين ليسلمها للدعي ويعتمد في عقار لم
يشهر حدوده أو لا يؤمن بالغ في وصف مثلي وذكر قيمة
مستقوم وسمع الحجة فقط وكتب إلى قاضي البلد العين بما قامت به
فبيعها للكاتب مع المدعي بكفيل يبدنه إن لم تكن أمة ولا فاع
أمين فإن قامت بعينها كتب ببراءة الكفيل أو عن المجلس فقط
كلف إحضار ما يسهل إحضاره لتقوم الحجة بعينه ولو أنكر
المدعي عليه العين حلف ثم للمدعي دعوى بدله فإن نكل خلف
المدعي أو أقام حجة كلف الإحضار وحبس عليه فإن ادعى
تلفها حلف ولو غصبه عيناً أو دفعها له ليبيعها فجحدّها وشك
أباقية أم لا فقال ادعى عليه كذا يلزمه ردّه إن بقي أو بدله إن
تلف أو ثمنه إن باعه سمعت وإذا حضرت العين فثبتت المدعي

فمؤنة الاحضار على خصمه ولا نفى ومؤنة الرد عليه (فعل)
 الغائب الذي تسمع الحجة ويحكم عليه من فوق عدوى أو زارى
 أو تعز زولو تسمع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم تعد بل
 يخبر ويمكنه من جرح ولو تسمعها فاعزل فولى أعيدت ولو
 استعدي على حاضر أحضره بدفع ختم فالت استع بلا عذر
 فبرتب لذلك فأعوان السلطان ويمززه أو نائب في غير عمله
 أو فيه وله نائب أ فيه مضاع لم يحضره بل يسمع حجة ويكتب
 وإلا أحضره من عدوى ولا تحضر مخدرة وهي من لا يكثر
 خروجها الحاجات

(كتاب التسمية) قد قسم الشركاء أو ماكم ولو
 ينصوبها وشرط منه وبه أهليته للشهادات وبناه بقسمة وكذا
 تعدده تقويم أو جملة حاكما فيه وأجرته من بيت المال فعلى
 الشركاء فإن اكتروا قاسما وعين كل قدرا لزمه وإلا فالأجرة
 على قدر الحصص المأخوذة ثم ما عظم ضرر قسمة إن بطل
 نفسه بالكلية كجوهرة وثوب قد بين منعهما الحاكما وإلا لم
 يمنهم ولم يجبه كسيف يكسر وكهام وطاحونة صيرين

ولو كان له عشر دار لا يصلح للسكنى والباقي لا خراخير بطلب
 الآخر لا عكسه وما لا ينفك من ضرر قسمته أنواع (أحدها)
 بالأجزاء كئلى ودار متفقة الأبنية وأرض متشعبة الأجزاء
 فيجبر المتنوع فيجزأ ما يقسم بعد الانصباء إن استوت ويكتب
 في كل رقعة رسم شريك أو جزء مميز وتدرج في بنادق
 مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الأول إن
 كتب الأسماء أو على اسم زيد إن كتب الأجزاء فإن اختلفت
 كنصف وثلث وسدس تجزى على أقالها ويمنع تقريق حصص
 واحد (الثاني) بالتعديل كأرض تختلف قيمة أجزائها فيشهر
 عليها فيها وفي منقولات نوع وفي نحو دكا كين صغار متلاصقة
 أصيانا إن زالت الشركة (الثالث) بالرد كأن يكون بأحد
 الجانبين نحو بر لا يمكن قسمته فيرد أخذه قسط قيمته ولا
 لجبار فيه وشرط لما قسم براض رضا بعد قرعة كرضينا بهذه
 والأول إفراز ونيره يبر ولو ثبت بحجة غلط أو حيف في قسمة
 لجبار أو قسمة راض هي بالأجزاء نقضت وإن لم يثبت فله
 بحليف شريكه ولو استحق بعض مقسوم معيناً وليس سواء

بطلتُ وإلا بطلت فيه

(كتابُ الشهاداتِ) الشاهدُ حرٌّ مكلفٌ ذو مروءةٍ
 يقظٌ ناطقٌ غيرٌ محجورٍ بسفهٍ ومتهمٌ عدلٌ بأنَّ لم يأتِ كبيرةٌ
 ولم يصرَّ على صغيرةٍ أو غلبت طاعتهُ كلبٌ بنزد وبشطنج
 إن شرطَ مالٌ وإلا كرهَ كفناءً بلا آلةٍ واستماعهٍ لاحداً، ودفعٌ
 ولو بجلاجلٍ واستماعها وكاستعمالِ آلةٍ مُطربةٍ كطنبورٍ وعودٍ
 وصنجٍ وزميرٍ عراقٍ ويراغٍ وكوبةٍ وهى طبلٌ طويلٌ ضيقٌ
 الوسطِ واستماعها لارقصٍ إلا بتكسرٍ ولا لإنشاءٍ شعريٍّ وإنشادهُ
 واستماعهُ إلا بفحشٍ أو تشبيبٍ بمعينٍ من أُمردٍ أو امرأةٍ غيرِ
 حليمةٍ والمروءةُ توقى الأُدناسَ عرفاً فيسقطها أكلٌ وشربٌ
 وكشفُ رأسٍ ولبسٌ ففيه قباءٌ أو قانسوةٌ حيث لا يعتادُ وقبلهُ
 حليمةٌ محضرةٌ الناسِ وإكثارُ ما يضحكُ أو لعبٌ شطنجٍ أو
 غناءٍ أو ستماعةٍ أو رقصٍ وحرفةٌ دنيئةٌ كحجمٍ وكنسٍ ودبغٍ
 ممن لا تلبقُ به والتهمةُ جرٌّ تقعُ أو دفعٌ ضررٍ فتردُّ لقيقهٍ وغريمٍ
 له مات أو حَجَرَ بفسٍ وبما هو محلٌّ تصرفه وبراءةٍ مضمونةٍ
 ومن غرماءٍ محجورٍ فليس بفسقٍ شهودٍ دينٍ آخرَ ولبعضه

لا عليه ولا على أبيه بطلاق منرة أو قذف أو لزوجته وأخيه بصديقه
ولو شهد لمن لا تقبل له وغيره قيات النيرة أو شهدا اثنان لاثنين بوصية
من تركه فشهدا لها وصية منها قبلتا ولا تقبل به عدو شخص إليه وهو
من يحزن بفرحه وعكسه وتقبل على عدو دين ككافر وسيدع ومن
مبتدع لا تكفره لا داعية ولا ختالي لمثلان لم يذكر ما ينفي الاحتمال
ولا مبادر إلا في شهادة حسبة في حق الله أو الله فيه حتى يؤكد
كطلاق وصق ونسب وضو عن قود وبقاء عدة وانقضائها وتقبل
شهادة معادة بعد زوال رق أو حباً أو كفر ظاهراً أو بدار لسيادة
أو عداوة أو فسق وإنما يقبل غيرها من فالتى أو خاتم مبررة بعد
توبته وهي ندم باقلاع وعزم أن لا يعود، خروج عن طاعة آدمى
وقول في قولى كقوله قذى باطل وأنا نادى ولا أعود واستبراء سنة
في فعل وشهادة زور وقذف ليدام (فصل) لا يكفي لنيرة هلال رمضان
شاهد وشرط لنحو زنا أربعة ومال ومائة سده مال كبيع وإقالة
وخيار رجلان أو رجل وامرأتان ولنيرة ذلك من عقوبة وما يظهر
لرجال غالباً كسكاح وطلاق وإقرار بنحو زنا ومرت ووكالة ووصاية
وشهادة على شهادة رجلان وما لا يروونه غالباً كبكاة وولادة وحيض
ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن مر وبأربع ولا يثبت
برجل ويمين إلا مال أو ما قصد به مال ولا يثبت شىء بامرأتين

ويعين ويذكر في حلقه صدق شاهده وإنما يحلف بعد شهادته وتعديله
وله ترك حلقه وتحليف خصمه فان نكل فله أن يحلف يمين الردولو
قال لمن بيده أمة وولدها هذه مستولدتني علقته بذات في ملكي مني
وحلف مع شاهد ثبت الايلا لا نسب الولد وحرثته أو غلام كان لي
واعتقته وحلف مع شاهد انزعه وصار حراً ولو ادعوا مالاً لمورثهم
وأقاموا شاهداً وحلف بعضهم أنفرد بنصيبه وبطل حق كامل
حضر ونكل وغيره إذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة
شهادة وشرط لشهادة بفعل كزناً أبصار فيقبل أصم ويقول كعقد
هو وسمع فلا يقبل أصم وأعمى إلا أن يقر في أذنه فيمسكه حتى
يشهد أو يكون عماء بعد تحمله والشهود له وعليه معروف الاسم
والنسب ومن سمع قول شخص أو رأي فعله وعرفه باسمه ونسبه
شهد بهما إن غاب أو مات وإلا فبإشارة كمالو لم يعرفه بهما ومات
ولم يدفن ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة اعتماداً على صوتها فان
عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز وأدي بما علم لا بتعريف عدل أو
عدلين والعمل بخلافه ولو ثبت على عينه حق سجل القاضى بحلية
لا باسم ونسب لم يثبتا وله بلا معارض شهادة بنسب وموت وعق
وولاء ووقف ونكاح بتسامع من جمع يؤمن كذبهم وبملك به أو
بيد وتصرف ملاك مدة طويلة عرفاً أو باستصحاب «فصل» تحمل

الشهادة وكتابة الصك فرضاً كفاية وكذا الأداء إن كانوا جمعاً فلو
طلب من واحد أو اثنين أو لم يكن إلا هما أو واحد والحق ثبت
به ويمين ففرض عين وإلماً يجب أن دعي من مسافة عدوى ولم
يجمع على فسقه ولا عذر له من نحو مرض والمعدور يشهد على
شهادته أو يبعث القاضى من يسمعه (فصل) تقبل شهادة على شهادة
مقبول في غير عقوبة لله واحصان وتحملها بأن يستريحه فيقرل أنا
شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند
حاكم أو يبين سببها كأشهد أن فلان على فلان ألفاً قرضاً وليمين
الفرع عند الأداء جهة التحمل إلا أن يثق الحاكم بعلمه ولو حدث
بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد فرع وصح أداء كامل تحمل ناقصاً
ويكفي فرعان لأصلين وشرط قبولها موت أصل أو عذر بعذر
جمعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسمعه فرع وله تركيته (فصل)
رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعده لم ينقض ولا تستوفى
عقوبة فإن كانت قد استوفيت بقطع أو قتل أو جلد ومات وقالوا
تعمدنا وعلمنا أنه يستوفى منه بقولنا لزمهم قود إن جهل الولي
تعمد كرك وقاض فلو رجع هو وهم فالقود والدية مناصفة أو ولي
ولو معهم فعليه دونهم ولو شهدوا بيمينونة وفرق القاضى فرجعوا
لزمهم مهر مثل ولو قبل وطء إلا أن ثبت أن لا نكاح ولو رجع

شهود مال غرموا موزعاً عليهم أو بعضهم وبقي نصاب فلا أردونه
فقسط منه وعلى امرأتين مع رجل نصف وعليه مع أربع في نحو
رضاع ثلث فان رجع هو أو ثنتان فلا غرم وفي مال نصف فان
رجع ثنتان فلا غرم كما لو رجع شهود احصان أو صفة

« كتاب الدعوى والبيّنات » المدعى من خاف قوله الظاهر
والمدعى عليه من وافقه فلو قال قبل وطء أسلمنا معاً وقالت مرتباً
فهو مدع وشرط في غير عين ودين دعوى عند حاكم وإن استحق
عيناً فكذا إن خشي بأخذها ضرراً أو ديناً على غير ممتنع طالبه أو
ممتنع أخذ جنس حقه فليملكه ثم غيره فيبيعه حيث لا حجة فله
فعل ما لا يصل للمال إلا به والمأخوذ مضمون إن تلف قبل تملكه
ولا يأخذ فوق حقه إن أمكن وله أخذ مال غريم غريمه ومتى ادعى
نقداً أو ديناً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر أو عيناً
تنضبط وصفها بصفة سلم فان تلفت متقومة ذكر قيمة أو عقداً مالياً
وصفه بصفة أو نكاحاً فكذا مع نكحتها بولي وشاهدين عدول
ورضاها إن شرط ويزيد فيمن بهارق عجزاً عن تصلح لتمتع وخوف
زناً ولا يمين على من أقام بيّنة إلا إن ادعى خصمه مسقطاً فيحلف
على نفسه وإذا استعمل لياقياً بدافع أهل ثلاثة ولو ادعى رق غير
صبي ومجنون فقال أنا حر أصالة حلف أو رقبها وليس بسيد

لم يصدق إلا بحجة أو بيده وجهل لقطعهما حلف وإنكارهما لنحو ولا
تسمع دعوى بمؤجل (فصل) أصر على سكوته عن جواب الدعوى
فكننا كل فإن ادعى عشرة لم يكف لا تلزمني حتى يقول ولا بعضها
وكذا يحلف فإن حلف على قيمها فقط فنا كل عما دونها فيحلف
المدعى على استحقاقه أو شفعة أو مالا مضافاً لسبب كأقرضتك
كفى لا تستحق على شيئاً أو لا يلزمني تسليم شيء وحلف كما
أجاب أو مرهوناً أو مؤجراً بيد خصمه كفاء لا يلزمني تسليمه أو
إن ادعت ملكاً مطلقاً فلا يلزمني تسليمه أو مرهوناً أو مؤجراً
فأذكره لأجيب فإن أقر بالملك وادعى رهناً أو إجارة كلف بينة
أو عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن تتعذر مخاصمته لم تنزع ولا
تصرف الخصومة بل يحلف أنه لا يلزمه تسليم أو يقيم المدعى بينة
وإن أقر بها الحاضر وصدقه صارت الخصومة معه أو لنائب انصرفت
فإن أقام المدعى بينة فقضاء على غائب وإلا وقف الأمر إلى قدمه
وما قبل لإقرار رقيق به كعقوبة فالمدعى والجواب عليه ومالا
كارش فعلى السيد (فصل) سن تغليظ يمين لافي نجس أو مال لم
يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره قاض بما في اللعان من زمان ومكان
وبزيادة أسماء وصفات ويحلف على البت لافي نفى مطلق لفعل
لا ينسب له فعله أو على نفى العلم ويعتبر نية الحاكم فلا يدفع إثم

اليمين الفاجرة نحو تورية ومن طلب منه يمين على ما لو أقربه لزمه
حلف ولا يحلف قاض على تركه ظلهما في حكمه ولا شاهد أنه لم
يكذب ولا مدعى صايل يمهل حتى يبلغ إلا كافرًا أنبت وقال
تبعجته واليمين تقطع الخصومة خلا لا الحق فتسمع بينة المدعى
بعد ولو قال الخصم حلفني فيحلف أنه لم يحلفني مكن (فصل) نكل
كأن قال بعد قول القاضي ادافع لا اوانا ناكل او سكت بعد ذلك
حكم بنكوله او قال له ادعى احلف حلف المدعى وقضي له لا بنكوله
ويعين الرد كقرار الخصم فلا تسمع بعدها حجة بمسقط فان لم يحلف
المدعى سقط حقه وتسمع حجته فان ابدى عذراً كاقامة حجة امهل
ثلاثة ولا يمهل خصمه لذلك حين يستحلف إلا برضا المدعى وإن
استمهل في ابتداء الجواب لذلك امهل الي آخر المجلس إن شاء ومن
طواب مجزية فادعى مسقطاً فان وافقت الظاهر حلف ولا يطول
بها او بزكاة فادعاه لم يطالب بها ولو ادعى ولي صبي او مجنون
حقاً له فأنكر ونكل لم يحلف الولي

(فصل) ادعى كل منهما شيئاً وأقام بينة به وهو بيد ثالث سقطتا أو
بيدهما أو لا بيد أحدهما فهو لهما أو بيد أحدهما رجعت بينته إن أقامها
بعد بينة الخارج ولو أزيلت يده بينة وأسندت بينته الي ما قبل ازالة
يده واعتذر بفيدها لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال

بل ملكي رجع الخارج فلو أزيلت يده باقرار لم تسمع دعواه بغير
 ذكر انتقال ويرجع بشاهدين على شاهد مع يمين لا بزيادة شهود ولا
 برجلين على رجل وامرأتين ولا بمؤرخة على مطلقة ويرجع بتاريخ
 سابق ولصاحبه أجرة وزيادة حادثة من يومئذ ولو شهدت بملكه
 أمس لم تسمع حتى تقول ولم يزل ملكه أولا نعلم من يلاؤه أو تين سببه
 ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولداً وثمره ظاهرة
 ولو اشترى شيئاً فأخذ منه بحجة غير لإقرار ولو مطلقة رجع على بائعه
 بالتمن ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدت له مع سببه لم يضر وإن ذكر سببا
 وهي آخر ضر (فصل) اختلفاً في قدر مكرى أو ادعى كل على ثالث
 بيده شيء أنه اشتراه منه وسلمه ثمنه وأقام بينة فإن اختلف تاريخها
 حكم للأسبق وإلا سقطتا أو أنه باعه له وأقامها سقطتا إن لم يمكن
 جمع وإلا لزمه الثمنان ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل مات
 على ديني فإن عرفت نصرانيته حلف النصراني فإن أقام كل بينة مطلقة
 قدم المسلم وإن قيدت بأن آخر كلامه نصرانيته حلف النصراني أو جهل
 دينه ولكل بينة أو لا بينة حلها ولو مات نصراني عنها فقال المسلم
 أسلم بعد موته والنصراني قبله حلف المسلم وتقدم بينة النصراني
 أو قال أسلم مات قبل إسلامي والنصراني بعده واتفقا على وقت الإسلام
 فعكسه ولو مات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على

على ديننا حلف الابواب ولو شهدت أنه أعتق في مرض موته سالما وأخرى
غانما وكل ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم الاسبق أو اتحد أقرع
ولا اعتق من كل نسبه أو شهد أجنبيان بأنه وصي بعق سالم ووارثان
انه رجع ووصي بعق غانم وكل ثلثه تعين غانم فان كانا حائزين فاسقين
فسالم وثالثا غانم (فـ لـ) شرط القائف اهلية الشهادات وتجربة فانا
تداعيا وان لم يتفقا اسلمنا بحرية سبهولا أو ولد موطوأتها وامكن
كونا من كل كأذ ودائما امرأة بشبهة او احدهما زوجة الآخر بشبهة
وولدتهما بين ستة أشهر واربع سنين من وطئها عرض عليه فان تحلل
حيضة فللثاني الا ان يكوذا الاول زوجا في نكاح صحيح

(كتاب الاعتاق) اركانه عتيق وصيغة ومعتق وشرط فيه ما في واقف
وأهلية ولاء وفي العتيق ان يتعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه وفي
الصيغة لفظ يشتر به مريخ وهو مشتق تحرير واعتاق وفك رقبة
او كناية كانه لك لي دايك لاسلطان لي لاسبيل لخدمته انت
سائبة انت مولاي وصيغة طلاق او ظهار ولا يضر خطأ بتذكير
او تأنيث وصح معلقا ومضافا لجزئه فيعتق كاه ومفوضا اليه فلو
قال خير تلك ونوى تهويضا او اعتاقتك اليك فأعتق نفسه عتيق
وبهوض ولو في بيع والولاء لسيده ولو أعتق حاملا بمملوك له تبعها
لا عكسه أو مشتركا أو نسيه عتيق نصيبه وسرى بالاعتاق لما أيسر به

ولو مديناً كإلادده وعليه لشربك قيمة ما أيسر به وقت الاعتاق
أو العلق وحصته من مهر لا قيمتها من الولد ولا يسرى تدير ولو
قال لموسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيب فأنكر حلف ويعتق
نصيب المدعى فقط باقراره أو لشريكه إن أعتقت نصيبك فنصيب
حر فأعتق وهو موسر سري ولزمه القيمة فلو قال له وقال مع نصيبك
أو قبله فأعتق عتق نصيب كل عنه والولاء لهما ولو تعدد معتق ولو مع
تفاوت فالقيمة بعمده * وشرط للسراية تملكه باختياره فلو ورث جزء
بعضه لم يسر والميت معسر وكذا المريض إلا في ثلث ماله (فصل) ملك
حر بعضه عتق ولا يشتري لموليه بعضه ولو وهب أو وصى له ولم
تلمزه نفقته فعلى الولي قبوله ويعتق وإلا لم يجز ولو ملكه في مرض
موته مجاناً عتق من رأس المال لو بعوض بلا محاباة فن ثلثه ولا يرثه
فإن كان مديناً بيع الدين أو بها فقدرها كملكه مجاناً والباقي من الثلث
ولو وهب لرقيق جزء بعض سيده فقبل عتق وسرى وعلى سيده
قيمة باقية (فصل) أعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره ولا دين
عتق ثلثه أو ثلاثة معاً كذلك وقيمتهم سواء أو قال أعتقت ثلثكم أو
ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم بقصة بأن يكتب في
رقعتين رق وفي ثلاثة عتق وتخرج واحدة باسم أحدهم فإن خرج
العتق عتق ورق الآخران أو الرق رق وأخرجت أخرى باسم

آخر أو تكتب أسماؤهم ثم تخرج رقعة على العتق فمن خرج
اسمه عتق ورقاً أو مختلفة كجائة ومائتين وثلاثمائة أقرع كما مر فان
خرج للثاني عتق ورقاً أو للثالث عتق ثلثاه أو للاول عتق ثم أقرع
فمن خرج ثم منه الثلث أو فوق ثلاثة وأمكن توزيع بعدد وقيمة
كسنة قيمتهم سواء جمعوا اثنين اثنين أو بقيمة فقط أو عكسه
كسنة قيمة احدى مائة واثنين مائة وثلاثة مائة جزئوا كذلك
وان لم يمكن كاربعة قيمتهم سواء سن أن يجزوا ثلاثة واحد وواحد
واثنان فان خرج لواحد عتق ثم أقرع لتسيم الثلث أو للاثنين رق
الآخران ثم أقرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر
واذا عتق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بان عتقهم
ولا يرجع الوارث بما انفق عليهم أو بعضهم أقرع ومن عتق ولو
بقرعة بان عتقه وقوم وله كسبه من الاعتاق فلا يحسب من الثلث
ومن رق قوم بأقل قيمة من موت إلى قبض وحسب كسبه الباقي
قبله من الثلثين فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مائة وكسب
أحدهم مائة أقرع فان خرج العتق للسكا بب عتق وله المائة أو لغيره
عتق ثم أقرع فان خرج لغيره عتق ثلثه أو له عتق ربه وله ربع كسبه
« فصل » من عتق عليه من به رق ولو بكتابة أو تدبير فولأوه
له ولمصبته يقدم بفوائده الأقرب وولاء ولد عتيقة من عبد لمولاه

فإن عتق الأب أو الجد انجر لمولاه أو الأب بعد الجد انجر لمولاه
ولو ملك هذا الولد أباه جر ولاء اخوته اليه

« كتاب التدبير » هو تعليق عتق بموته وأركان صيغة ومالك
ومحل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد وفي الصيغة لفظ يشعر به
صريح كانت حر أو أعتقتك بعد موتي أو دبرتك أو أنت مدبر أو
كناية كخليت سبيلك بعد موتي وصح مقيدا كأن مت في ذال شهر
أو المرض فأت حر ومعلقا كأن دخل الدار فأت حر بعد موتي
وشرط دخوله قبل موت سيده فإن قال إن مت ثم دخلت فأت
حر فبعده ولو تراخيا وللوارث كسبه قبله لأنحو بيعه كأذا مت
ومضى شهر فأت حر وليست تدبيرا أو قال إن أو متى شئت
اشترطت المشيئة قبل الموت فيهما فوراً في نحو ان ولو قالاً لبعدهما
إذا متنا فأت حر لم يعتق حتى يموتا فإن مات أحدهما فلاس لوارثه
نحو بيع نصيبه وفي المالك اختيار وعدم صبا وجنون فيصح من
سفيه وكافر وتدبير مرتد موقوف والحربي حمل مدبره لدارهم ولو
دبر كافر مسلما بيع عليه او كافر آفا سلم نزع منه وله كسبه وبطل
بنحو بيع وباياد لا رد ورجوع لفظا وانكار ووطوحل له وصرح
تدبير مكاتب وعكسه وتعليق عتق كل بصفة ويعتق بالأسبق
« فصل » حمل من دبرت حاملا مدبر لا لأن بطل قبل انفصاله تدبيرها

بلا موت كملق عتقها حاملا ودمح تدبير حمل ولا تتبعه أمه فان
باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا ولده والمدبر كقن في جناية ويعتق
بالموت من الثلث بعد الدين كعتق علق بصفة قيدت بالمرض كأن
دخلت في مرض موتي فأنت حر أو وجدت فيه باختياره وحلف
فيما معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله

« كتاب الكتابة » هي سنة بطلب أمين مكتسب وإلا فبإباحة
وأركانها رقيق وصيغة وعوض وسيد وشرط فيه مافي معتق وكتابة
مريض من الثلث فان خلف مثليه صحت في كله أو مثله ففي
ثليه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وفي الرقيق اختيار وعدم صبغ وجنون
وأن لا يتعلق به حق لازم وفي الصيغة لفظ يشعر بها بالإيجابا
ككاتبك على كذا منجما مع إذا أدته فأنت حر لفظا أو نية
وقبولا كقبلت ذلك وفي العوض كونه دينا ولو نفعه مؤجلا منجما
بنجمين فأكثر ولو في مبيع مع بيان قدره وصفته وعدد النجوم
وقسط كل نجم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في اثنائه
صحت لا على ان يبيعه كذا ولو كاتبه وباعه ثوبا بألف ونجمه وعلق
الحرية بأدائه صحت لا البيع وصحت كتابة أرقاء على عوض ووزع
على قيمتهم وقت الكتابة فمن أدى حصته عتق ومن عجز رق
لابعض رقيق ولو كاتباه معا صحت ان اتفقت النجوم وجعلت على

نسبة ملكيها فلو عجز فمجزه أحد مدهما وأبقاه الآخر لم يجوز ولو
أبرأه من نصيبه أو أعتقه عتق وقوم الباقي أن أيسر وعاد الرق (فصل)
لزم السيد في صحيحة قبل عتق حط متبول من النجوم أو دفعه من
جنسها والخط وكون كل في الأخير وربما فسبعا أولى وحرم تمتع
بمكاتبته ويجب بوطئه مهر لآحد والولد حر ولا تجب قيمته وصارت
مستولدة مكاتبه وولدها الرقيق الحادث يتبعها رقاً وعتقاً والحق فيه
للسيد فلو قتل فقيمته له ويمونه من أرش جنائيه عليه وكسبه ومهره
وما فضل وقف فإن عتق فله وإلا فاسياده ولا يعتق شيء من مكاتب
إلا بأداء الكل ولو أتى بمال فقال سيده حرام ولا بينة حلف
المكاتب ويقال لسيد حذه أو أبرئه عنه فإن أبي قبضه القاضي فإن
نكل حلف سيده ولو خرج المؤدى معيها ورد أو مستحقاً بأن أن
لا عتق وإن قال عند أخذه أنت حر وله شراء إماء لتجارة لا تزوج
إلا بأذن سيده ولا وطء فإن وطئها فلاحد والولد نسيب فإن ولدت قبل
عتق أبيه أو بعده لدوز ستة أشهر تبعه ولا تصير أم ولد أو لها ووطئها
معه أو بعده وولدت لستة أشهر من الوطء فهي أم ولد ولو عجل لم
يجبر السيد على قبض إن امتنع لفرض وإلا أجبر فإن أبي قبض
القاضي أو عجل بعضاً ليرثه فقبض وأبرأ بطلا وصح اعتياض عن
نجوم لا بيعها ولا بيعه وهبته فلو باع وأدى للمشتري لم يعتق ويطالب

السيد المكاتب والمكاتب المشتري وليس له تصرف في شيء مما
 بيد مكاتبه ولو قال له غيره أعتق مكاتبك بكذا ففعل عتق ولزمه
 ما التزم (فصل) الكتابة لازمة للسيد فلا يفسخها إلا أن عجز
 المكاتب عن أداء أو امتنع منه أو غاب وإن حضر ماله وليس للحاكم
 أداء منه وجائزة للمكاتب فله ترك الأداء والفسخ ولو استعمل عند
 المحل لعجز سن إمهاله أو لبيع عرض وجب وله أن لا يزيد على ثلاثة
 أو لاحتضار ماله من دون مرحلتين وجب ولا تنسخ مجنون ولا
 بحجر سفه ويقوم ولي السيد مقامه في قبض والحاكم مقام المكاتب
 في أداء إن وجد له مالا ولم يأخذ السيد ولو جنى على سيده لزمه قود
 أو أرش مما معه فإن لم يكن فله تعجيله أو على أجنبي لزمه قود أو
 الأقل من قيمته والارش فإن لم يكن معه مال عجزه الحاكم بطلب
 المستحق وبيع بقدر الارش وبقية الكتابة فيما بقي وللسيد فداؤه
 ولو أعتقه أو أبرأه بعد الجناية عتق ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب
 بطات ولسيده قود على قاتله إن كافأه وإلا فالقيمة والمكاتب تصرف
 لا تبرع فيه ولا خطر وشراء من يعتق على سيده ويعتق بعجزه وشراء
 من يعتق عليه باذن وتعه رقا وعتقا (فصل) الكتابة الباطلة باختلال
 ركن ملفاة إلا في تعليق معتبر والفاسدة بكتابة بعض أو فساد شرط
 أو عوض أو أجل كالصحيحة في استقلاله بكسب وأخذ أرش

جناية عليه ومهر وفي أنه يعتق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعاقق في
انه لا يعتق بغير أدائه وتبطل بموت سيده وتصح انوصية به ولا
يصرف له سهم المكاتبين وتخالقها في أن للسيد فسخها وأنها تبطل
بنحو إغناء السيد وحجر سفه عليه وأن المكاتب يرجع عليه بما أدام
أو بيده إن كان له قيمة وهو عليه بقيمته وقت العتق فان اتحادا لتمام
ولو بلا رضا ويرجع صاحب الفضل به فان فسخها أحدها أشهد فلو
قال بعد قبضه كنت فسخته فانكر حلف ولو ادعى كتابة فانكر
سيده أو وارثه حلف ولو اختلفا في قدر النجوم أو صفها تحالفا ثم
إن لم يقبض ما ادعاه ولم يتفق فسخها الحاكم وإن قبضه وقال المكاتب
بعضه ودية عتق ورجع بما أدي والسيد بقيمته وقد يتقاضان ولو
قال كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فانكر حلف السيد إن عرف
ذلك وإلا فالمكاتب أو قال وضعت النجم الاول أو بعضاً فقال بل
الاخر أو الكل حلف السيد ولو قال ثاني أبوا كما فصداه فمكاتب
فمن أعتق نصيبه أو أبرأه عن نصيبه عتق ثم إن عتق نصيب الآخر
فالولاء للأب وإن عجز عاقداً ولا سراية وإن صدقه أحدهما فنصيبه
مكاتب ونصيب المكذب قن بحاقه فان أعتق المصدق وكان موسراً
سرى العتق

(كتاب أمهات الاولاد) حبلت من حر أمته فوضعت حياً
أو ميتاً أو ما فيه غرة عتقت بموته كولدها بنكاح أو زنا بعد
وضعها أو أمة غيره بذلك فالولد رقيق أو بشبهة فخر ولا تصير أم
ولد وإن ملكها وله انتفاع بأم ولده وأرش جنانية عليها وتزويجها
جبراً ولا يصح تملكها من غيرها ورهنها كولدها التابع لها
وعتقها من رأس المال

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه

في يوم الأحد المبارك الخامس من

شهر جمادي الثانية

سنة ١٣٤٤ هجرية

